كتاب: أزمة الثقافة وأزمة السلطة – بين التوصيف والتوظيف

المؤلف: فضيل أحمد غباري

رقم تسجيل الكتاب :VR 336 46 . B

الطبعة :الأولى

الناشر :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين– ألمانيا.

2018

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: info@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

أزمة الثقافة وأزمة السلطة – بين التوصيف والتوظيف

الكتاب والمستشار القانوني: فضيل أحمد غباري

مقدمة:

بلا أدنى شك وبشواهد تاريخية قديمة وحديثة ، يتضح ان العلاقة بين المثقف والسلطة السياسية ليست علاقة ستاتيكية ثابتة ، وليست علاقة رومانسية بالمطلق ، بل هي علاقة ديناميكية تفهم من خلال تفاعلها الزومكاني : concept of time and space لكونها علاقة متطورة ، ذات مسارات متعرجة ، تحكمها عوامل داخلية وخارجية ، تساهم في توضيح طبيعة الإشكالية .

وصورة تلك العلاقة ، تتحدد من خلال ذاك الترتيب البنيوي ، الذي يتخذ من مفهوم الأولويات نهجاً تراتبياً، قائم على معادلة الترتيب التفاضلي .

هذا الترتيب التفاضلي، يتخذ من نوعية المستويات الثقافية والاجتماعية ، والاقتصادية ، بوصلة لتحديد ألية الاختيار والتفضيل .

والمثقف في تلك المعادلة ، محكوم بشكل دائم ، بنوعية هويته الذاتية ، والتي هي جزء لا يتجزاء من هويته الجماعية . وهذه الأخيرة تحتوي، على عناصر مكوناتها الرئيسة، من عرقية ودينية وسياسية واجتماعية واقتصادية ومذهبية وسياسية وحقوقية وفنية ... الخ

لكن هل هذه العناصر، تتواجد بشكل فوضوي ، أم أنها تجري على نمطٍ معين ؟

بالتأكيد (لا) لأن تلك العناصر تتواجد على المستوى الأفقي، وفق ترتيب تفاضلي يقوم على قاعدة الحاجة ، كما ذهب إلى ذلك مازلو [1] MASLOW حين قام بترتيب الحاجات، من القاعدة إلى القمة وفق الشكل التالي :

[1] JEANN ELLS ORMAROC EDUCATIONAL PSYCHOLOGY PRINCIPLES AND APPLICATIONS P 495 نيوجرسي 1995

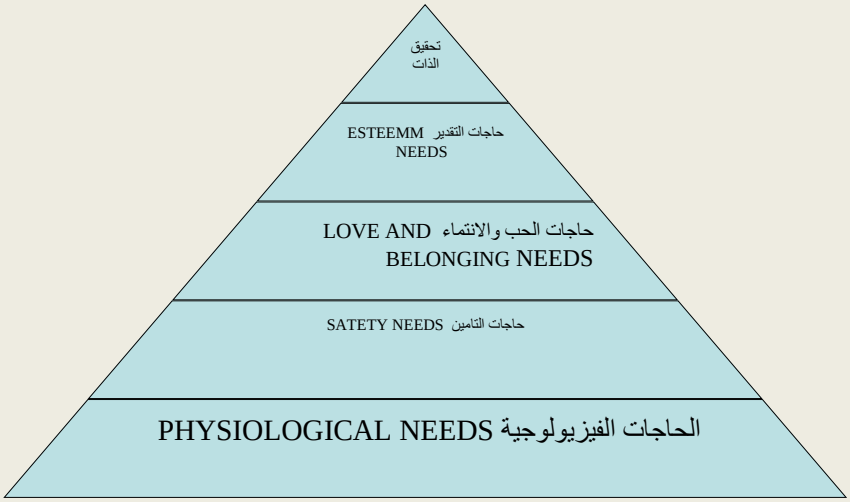

1- تحقيق الذات NEED OF SELF

2- حاجات التقدير ESTEEM NEEDS

3- حاجات الحب والانتماء LOVE AND BELONGING NEEDS

4- حاجات التأمين SAFETY NEEDS

5- الحاجات الفيزيولوجية PHYSIOLOGICAL NEEDS

وهذا يعني ان الإنسان في بنيته النفسية والفكرية ، تتحكم فيه حاجاته الطبيعية الفيزيولوجية فيبحث عن توفيرها لضمان بقائها لبقائه ،محاطاً ً بمشاعر عاطفية تتراوح ما بين الرضا والقناعة ، أو الإفراط والإسراف على نحو ما ، كدافع ومحفز وصولاً إلى الحاجة لتقدير الذات والثقة بها، والميل لاكتساب ثقة وتقدير الآخرين .

ومن هذا المنطلق تظهر العلاقة بين الحدين ، الحد الثقافي والحد السياسي ، في شكل صورة نمطية ، لا على شكل معين محدد بصورة ستاتيكية ، بل بصورة متغيرة وديناميكية . فهي إما علاقة هادئة أو متعاونة أو متناقضة متصارعة، على قاعدة المصلحة وكيفية النظر إليها ، فيما إذا كانت مصلحة خاصة أم مصلحة عامة ؟

لذلك فالسلطة السياسية ،تحتاج أحيانا إلى التيارات الثقافية المتنوعة ، لغايات الديمومة والاستمرار ، لميلها إلى إضفاء الطابع الإيديولوجي ، الذي يمدها بشرعية وجودها الفطري والغريزي ، وبالجزء المكتسب من المحيط الاجتماعي كتعبير عن الواقع المادي.

ومن الملاحظ ان هذين الحدين (السلطة والثقافة) ما هما إلا صورة من صور عديدة منعكسة للتطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع .

فالسلطة السياسية هي رمز قوة الدولة ، التي تعكس مصلحة طبقة أو شريحة اجتماعية فرضت نفسها تاريخياً لتكون أعمدة الدولة (الدولة الطبيعية) ، أو فرضتها مصلحة الدول الكبرى لتكون كذلك (دولة الوظيفة و الضرورة ، أو كيان الوظيفة و الضرورة) كإسرائيل على سبيل المثال .

والأمر ذاته يفسر أيضاً ً، بالنسبة للفعل الثقافي ، كانعكاس تصوري لتلك الطبقات أو الفئات الاجتماعية المتصارعة . فالأنظمة ما قبل الرأسمالية ، في أوروبا هي انعكاس وتجليات تعبر عن مصالح الطبقة الرأسمالية في القرن التاسع عشر ،. وكذلك بالنسبة للفعل الثقافي والثقافة بشكل عام ، إنها محصلة رؤية طبقية ملازمة له وناتجة عنها .

لكن الحديث في هذه الدراسة ، ليس محددا بالغرب وبنياته الاجتماعية حصراً ، بل تختص به المجتمعات الشرقية بعامة ، مع فارق في المصطلحات إلى حد ما ، حين استخدام طبقة اجتماعية رأسمالية أو إقطاعية ، فهي لا تتلأم أو تتشابه مع محددات تلك الطبقات التي كانت سائدة في المجتمعات الأوروبية ، لخصوصية المجتمعات الشرقية أو بلدان العالم الثالث . لعدم وجود طبقة بالمعنى العلمي للكلمة ، بل هي اقرب ما تكون ، إلى التجمع القبلي والعشائري أو الجهوري بغض النظر عن التسمية فهي أي شكل جماعي أو اجتماعي ، ما عدا ان تكون طبقة بالمعنى المقصود لمفهوم الطبقية .

لكن رغم ذلك ، تبقى الإشكالية واحده ، بين المثقف والسلطة ، من حيث ان كل من هذين الحدين، يسعى إلى تأكيد مكانته في المجتمع ، والحفاظ على بنيتها الموحدة . فالإشكالية هي توصيف ، لنوع تلك العلاقة بين هذين الحدين ، مع الأخذ بعين الاعتبار الخلفية التاريخية والاجتماعية المكونة لهما أي لتلك الثنائية .

ومن هنا يطرح التساؤل المشروع ، هل هناك إيديولوجية معينة، ترتكز عليها السياسية لضمان بقائها ؟ وهل هي بحاجة إلى نوعية محددة من الثقافة (ثقافة عامة كانت أم ثقافة خاصة وفرعية) ؟

ربما الجواب الإيديولوجي ، يكمن في طرح [2] فرناند دومون ، الذي عرفه الإيديولوجية بقوله :--

(هي ازدواجية إنها ليست نسخة طبق الأصل عن البراكسيس ، أو عن ثقافة كما يريدها البعض ولا هي نسخة عن تأليف البراكسيس ، إنها بالأحرى محصلة شرح وتفسير المجال اللامتناهي لفاعليات الناس وأفكارهم ، إنها تؤلف علم تأويل النص الاجتماعي الذي أصبح ممارسة جماعية ، ولكن لا بد لكل شرح ولكل تفسير من وسيط ، شارح ومفسر ، والسلطة هي التي تقوم بهذا الدور في العالم الاجتماعي لا من اجل ان تعبر عن معنى المجتمع فحسب ، وإنما لتجعل معناها الخاص هو السائد أيضا)

بمعنى ان الإيديولوجية ليست طقس لاهوتي ، أو ثقافي أو صورة منعكسة عن توجه مجتمعي ، بقدر ما هي انعكاس ،لفاعليات البشر الاجتماعية ، والدولة تفرض تصورها على المجاميع البشرية بمسمياتها الاجتماعية (طبقة أو شريحة أو فئة أو نخبة) لتكون رؤيتها هي السائدة والمهيمنة في المجتمع .

ومن هنا تكثر الإيديولوجيات كتصورات مختلفة ، تبتدئ من قمة تصور الهرم الإيديولوجي للسلطة (إيديولوجية حكم الحاكم ومن يمثلهم)إلى التصورات الإيديولوجية الأخرى في المجتمع المحكوم .

عندها تصبح إيديولوجية الدولة ، هي الإيديولوجية المركزية، التي تدور حولها أو معها أو ضدها سائر الإيديولوجيات الأخرى، في الدولة القوية والمركزية .

ان الأنظمة السياسية النيابية ، قامت على إيديولوجية الرأسمالية، بما تحمله من مبادئ وتصورات ثابتة تُعبر عن نفسها من خلالها ، لكنا لم تكن الوحيدة ، بل تواجد معها أو حولها أو ضدها ،الإيديولوجيات الأخرى كانعكاس (طبقي أو نخبوي أو فئوي) كالفكر المادي الديالكتيكي والتاريخي (الماركسي) أو الاشتراكي بتصوراته المتنوعة ، والتي تصارع مع إيديولوجية قيصر الحكم في موسكو ومن يمثلهم عام 1917 في روسيا ، بزعامة (البلاشفة) الذين أسسوا النظام الشيوعي، والدول التي دارت معه سنوات طويلة ،بعد نجاح الثورة الماركسية اللينينية.

[2] فرناند دومون – الإيديولوجيات – ترجمة وجيه اسعد / ص 190 – دمشق 1977

لكن تلك الصورة التحليلية ، ليست هي ذاتها ، حين الحديث عن (مأساة سقراط) 5000 سنة ق م . أو (محنة ابن حنبل) في عصر الخليفة العباسي (المأمون) (213- 232) هجرية 813-833 م . لاختلاف المكونات الاجتماعية وتعبيراتها الطبقية ، فالمجتمع الشرقي بمكوناته الاجتماعية ليس هو مجتمع الإغريق القديمة في عصر سقراط .

فالطبقية بمفهومها العلمي ، كانت موجودة في حضارة اليونان القديمة (الإقطاع / العبيد / الارستقراطية) كطبقة اجتماعية ، وهي غير موجودة في المجتمع العربي القديم ، الذي قام على القبيلة والعشيرة ، وما تملكه من موارد تأتي من (تجارة سلعية ، وتربية أغنام وابل ومواشي وتجارة بالعبيد.. الخ) لذلك كانت القبائل منقسمة بين من يملك وبين من لا يملك ، بتعبيراخر (جماعة السادة) وكبار القوم وعليتهم و (جماعة الصعاليك والفقراء والعبيد) لكن الصورة الأخيرة في للمجتمع الجاهلي ، عُدلت عند قيام دولة الإسلام والخلافة الراشدة وما بعدها .

هذا التعديل الذي لم يرق إلى مفهوم الطبقة الاجتماعية المحددة ، من حيث ان الإسلام كان خيمة للأغنياء والفقراء ، وان قنوات الإتصال بينهم على الصعيد المادي ، كان يتم ترميمها وتصحيحها من (بيت المال) و(الصدقات) و (الزكاة) تقربا لله ... الخ تلك القنوات المالية أعاقت نمو مفهوم الطبقة الاجتماعية بالمفهوم التاريخي والعلمي لنشوء الطبقات .

صحيح انه كان يحدث خروج سياسي وتمرد مسلح على الخليفة، من قبل بعض المؤمنين الذين يؤمنون بتقويم الخليفة بحد السيف، إن خرج عن حكم الله وشريعته ،كحال (عثمان بن عفان) و (علي بن أبي طالب) وما بعده في العصر الأموي (661-750 م) ، لكنه خروج مسلح ، وثورة جماعية باسم لله وشريعته، وكما يرون وجه الحق وفق اعتقادهم و ليس على مستوى الصراع الطبقي ، وإنما على اختلاف وتعارض واحتجاج على سياسات الخليفة المالية ، (قتل الخليفة عثمان) رضي الله عنه بسبب ميوله لبني أمية ، وتسليمه المراكز السياسية لبني عمومته ، وتوزيع الأموال عليهم، مما جلب عليه ما أخرج الناس إلى قتله .

لكن تلك الصورة ، ليست هي التي أدت إلى مقتل الفيلسوف(سقراط469-399 ق .م) من حيث ان الصراع الطبقي ، كان على أشدة بين (الأغنياء) من جهة بتمثيلهم الطبقي في الحكم وبين الفقراء وصغار التجار ، الذين استفادوا من فترة الحروب بين اسبرطة واليونان وانتهت بانقلاب عسكري ضد نظام الحكم (الارستقراطي) لصالح نظام حكم (ديمقراطي) وهذا الأخير

كان سقراط الفيلسوف على خلاف معه ، وهو الذي قرر إعدامه بعد الحكم عليه ضمن محاكمة صورية.

لذلك فالدولة كجهاز اعتباري لها تأصيل من حيث نشأتها ، ولها وظائف عضوية مترافقة معها ومتطلبات ضرورية ناتجة عن ممارستها (فعل السلطة) مما يجعلها دوماً، في حالة إشكالية مع التيارات الثقافية في المجتمع (الرعية أو الشعب) .

إن تلك المقدمات النظرية ، قد تقود بالضرورة إلى الحديث عن مفهوم أخر، له الأثر الكبير على كل من هذين الحدين ، واقصد بذلك (الهوية القومية national identity) التي قد تختلف عن (الشخصية القومية) NATIONALCHARTER وهذه الأخيرة من المفترض ان تحتوي بداخلها ، على كافة الخاصيات الفرد والجمعية للهوية القومية . من حيث ان الهوية ثابتة ، أما الشخصية فمتغيره ومتحركة . والعلاقة بين الهوية والشخصية تشبه العلاقة بين الحدث في الواقع ، والنص السينمائي الذي يروي الحدث .

أو بتشبيه أخر بين (هوية الممثل الحقيقية) ، وبين شخصية (الممثل السينمائية) فالشخصية الخيرة أو الشريرة في السينما ، ليست هي انعكاس لهوية الممثل السينمائي .

والأمر ذاته بالنسبة للهوية بمعنى (identity) و (character) من حيث ان الأولى ثابتة والثانية متحركة . وهنا تجد ان الهوية الجماعية تعبر عن نفسها ، بطرق مختلفة ، وقد تتلاءم وتتشابه وتتوافق مع هوية أخرى ، وقد تختلف أو تتصارع مع هوية أخرى مغايره .

صحيح ان الطيور على أشكالها تقع ، والأصح أيضا ، أن الأفراد والدول على ذات أشكالها تقع أيضا.

وأحيانا ولظروف خارجية، قد تتناقض الذات الجماعية، كهوية وانتماء مع جماعة لها ثقافة فرعية مختلفة ومتعارضة، فتقفان على طرفي نقيض وربما تقودهما إلى مواجهة حقيقية لتحل الثقافة الفرعية ، محل الثقافة الجماعية السائدة من خلال استخدام وسائل القوة وأشكال تجلياتها ، لتصير الثقافة الفرعية ، هي الثقافة السائدة ذات السلطة والنفوذ (حكم العرب للدولة العراق في زمن الرئيس صدام حسين) و (حكم الشيعة) في مرحلة ما بعد صادام حسين .

والإحلال يتم عن طريق العدوان AGGRYGATION حين تقوم ثقافة محلية أو فرعية باستخدام وسائل العنف ، تحت مفهوم المعارضة ، لتهدم في طريقها بنيان الثقافة الجماعية ، التي كانت هوية جماعية سائدة ،حين بررت تلك الثقافة الفرعية سلوكها العدائي ، تجاه الهوية

الكلية ، بأنها كانت هوية متسلطة تجاه عناصرها المنضوية تحتها AUTHORITARIANISM. وأنها بممانعتها ومقومتها RISISTING حافظت على خصوصيتها الفرعية، لتحمي خصوصيتها من الذوبان في ما هو كلي وشمولي ، ومن هنا هل كانت الهوية العربية الإسلامية ، في إطارها التاريخي ،هوية جامعة للعناصر التي كانت منضوية تحتها ؟

لكن هل حقا استطاعت الهوية العربية الإسلامية ، الانتقال من حالة جمع الثقافات الفرعية إلى حالة ، إذابة تلك الثقافات وصهرها في بوتقتها الكلية كوحدة واحدة ؟

بصورة أخرى هل تلك البوتقة الكلية ، كانت قادرة على فرض هيمنها كهوية واحدة ، على الجماعات الإسلامية غير العربية والتي كانت منضوية تحت جناحيها، في فترة من الفترات ؟.

ولماذا الهويات الفرعية الأخرى ، في أمريكا وأوروبا ، اندمجت مع الهوية الكلية ذات الطابع الفدرالي في الدولة الاتحادية ، أو الدول القوية كألمانيا وفرنسا وبريطانيا ،،، الخ

ان تلك الدول استطاعت بحكم أنظمتها الديمقراطية ، فرض حدود بين ما هو كلي موحد وبين ما هو فرعي ، جاعلة من الفرعي خادم أمين لمصلحة ما هو كلي وشمولي . وبالنتيجة خلقت مستوى معين، من التعايش والاندماج في إطار ما هو كلي ولشمولي .

إذا ما هي آلية فهم العناصر الفاعلة في بنية الذات الفردية ؟ كنهج علمي لفهم بنية الذات الجماعية ؟ ان الإجابة على تلك التساؤل، ربما ممكن من خلال النظر إلى مخطط مازلو السالف الذكر . فتلك الدول لها هويتها العامة، المحمية بدساتيرها الخاصة وقوانيها التي وضعتها لخدمة بقائها . فالأمريكي أو الأوروبي بشكل عام ، قد يكون عرقه إفريقي أو أسيوي ،،، الخ

" وليس المجال للمقارنة أو المفاضلة " لكن بالنظر يتبين ان الأجنبي حين وافق على العيش في كنف تلك الهويات بمحض إرادته ، وافق أيضا على الخضوع ، إلى تلك القوانين التي تحمي الهويات الجامعة الكلية (الدولة) . وأطلق العنان للهوية الغيرية ، في البحث الحرّ عن تحقيق حاجاتها الأساسية ، حتى تصل إلى المستوى الأخير من الرضى والقبول ، في سلم مازلو وهو التقدير الذاتي من الداخل والخارج ، أي شكر النفس للنفس بمعنى الثقة ، وشكر الآخرين للنفس لتعزيز تلك الثقة .

ومن تحليل ذلك نستنتج ، ان الهويات القومية في دول العالم الثالث في والتي استولت على (الدولة) والتي اتخذت لنفسها مكانا في الدولة الواحدة ، كإطار جامع لها وللعناصر المنضوية تحت رايتها ، قد أوجدت لنفسها طرقاً للبقاء ، إما من خلال مدها أنابيب شفط ماديات كافة حقوق الفئات الاجتماعية الأخرى ، لصالح نخبة في السلطة ، تحدثت باسم ما هو جمعي وكلي ، أو من خلال استبعادها لتلك العناصر وحرمانها من المشاركة ، في الرفاه المادي الذي استحوذت عليه من المال العام للدولة .

وفي هاتين الصورتين ، تظهر إشكالية في العلاقة ما بين السلطة بوصفها سلطة لجماعة، ذات هوية ثقافية تركن إليها ، وبين العناصر الأخرى للجماعات الفرعية المنضوية تحتها والتي تركن هي أيضا إلى ثقافات فرعية كانت قد اكتسبتها، من غابر الأزمنة ، وضمنت بقائها كثقافة فرعية لها خصوصيتها المستقلة ، فصار ما هو كلي وشامل على تناقض وتضاد ، مع ما هو فرعي ومختلف . وهنا تحددت الصورة التي تكونت عليها أشكال العلاقة ؟ إنها علاقة صراع CONFLICTS كان في بدايته اختلاف difference، ثم تحول الاختلاف إلى صراع في شكله النهائي .

وهناك مشاهد تاريخية كثيرة ، تبين بوضوح نوعية العلاقة الشائكة ، بين السلطة بوصفها سلطة حكم ، وبين المثقف بوصفه المعبر ، عن روح الجماعة كلية تارة وفرعية تارة أخرى.

وخير مثال على ذلك، الفيلسوف اليوناني (سقراط) 469-399 قبل الميلاد الذي كان ممثلاً حراً ومعبراً وفياً عن روح الفلسفة ، بمعناها الحقيقي الكلي والشمولي . فوقع في مفهومي الاختلاف والصراع الثقافي مع (الفلسفة السفسطائية) التي تحالفت مع سلطة الحكم الإغريقي آنذاك ، وحكمت بالإعدام على سقراط ، بإجباره على تجرع السم فوضعت حداً لحياته !

تلك العلاقة غير السوية ، هي ذاتها التي برزت في العصور الإسلامية وتحديداً عام 213 هجرية ، في فترة الحكم العباسي مع الخلفاء (المأمون والمعتصم والواثق) تجهدهم يتبنون مذهب الاعتزال ، في الحكم ضد أهل السنة والجماعة ، وتلك شواهد من شهادات كثيرة ، تصلح كأمثلة على علاقة السلطة السياسية ، التي تبنت ثقافة الاعتزال الفرعية ،ضد أهل السنة والجماعة . كثقافة عامة كان يمثلها الفقيه الإمام (احمد بن حنبل) فيما عرف توصيفاً في تلك الفترة (بالمحنة) المرادفة لمفهوم (الأزمة) في بعدها السياسي والاجتماعي .ثم عاد الأمر إلى ما كان عليه ، في فترة حكم (المتوكل)232 هجرية على اثر تراجع ثقافة الاعتزال

، التي استبدت في الحكم ، وحيدت وأقصت كل ثقافة كانت معها متعارضة . والأمر ذاته يحصل بشكل مختلف ، بين الهوية الفلسطينية ، والهوية اليهودية الصهيونية من حيث ان تلك الهويات دخلت ،مرحلة صراع تحت شعار يمكن توصيفه (أكون أنا حيث لا تكون أنت).

إذا هل من منطقٍ ، يصلح لآن يكون متوازناً، ليحكم تلك العلاقة ، ويمنعها من الاستبداد والتفرد ؟

بمعنى ما هو المنطق المطلوب استلهامه ، حتى يكبح جماعة السلطة، ليقف في وجه استبدادها إن استبدت ؟ وليقف بذات الوقت أمام تطرف ثقافة فرعية قد تسعى إلى هدم ، مكونات كل ما هو شمولي وكلي ؟ ولا يختلف الأمر كثيراً حين بدأت الثورات السياسية ، تنهض بوجه الحكام سنة 2010 في دول الربيع العربي ، الذين شوهوا صورة النظام الديمقراطي ، وعناصره الحزبية ، وغاياته من فعل المشاركة السياسية وتداول السلطة ، حين حولوا مفهوم الدولة من كونها دولة (لكلل مواطنيها) إلى (دولة لبعض مالكيها) .

بعد ان انقلبت المفاهيم الدولية المتعارف عليها ، وتغير وجهها ومضمونها ، كمفهوم الموطنة ، والولاء والانتماء ، ومفهوم الكلية والشمولية ، في مقابلة الثقافات الفرعية .

وكذلك ما جرى من أثار سلبية ، أدت بتوجه الجماعات الفرعية إلى (الانفصال) عن دولة الإطار الموحد الشامل (كردستان / العراق) مثلاً .

وبالنتيجة فان البحث عن منطقة متوازنة مكانياً ، وقادرة على استيعاب كافة العناصر المكونة للهوية الجماعية ، هو مهمة ملقاة على حدي السلطة – والثقافة .

حد السلطة بما تملكه من أدوات القهر المشروعة ، وحد الثقافة بما تملكه من غاية ووسيلة لتهذيب العقل والروح معاً .

تلك المنطقة المتوازنة مكانياً ، والتي يحقق فيها الفرد بوصفه عنصراً من عناصر المجتمع ، حاجاته الفيزيولوجية برغبة تدفعه للتعايش في ظل الممكن ، من خلال عاطفة الانتماء ، للهوية الكلية والشمولية ، التي حمته من الحالات غير المرغوب فيها من(العوز والحاجة والفقر والجهل والمرض) في الحد الممكن والمشروع والمباح .

في العالم الغربي الحر ، تجدها قد حمته (المواطن) من تلك الحالات غير المرغوب فيها، انطلاقا من مفهوم (الدولة للجميع) بكافة مواردها . ولا تجد ذاك المفهوم في العالم الثالث حيث تسود تقاليد ان (الدولة لمن فيها) وان من تبقى عليهم ان يكون فداء (لمن فيها) باسم

الوطن والمواطنة . وهنا ظهرت أقليات نخبوية غرقت في (رفاهها) المادي والمعنوي ، والتي هي بالأساس غير معنية إلا بما تملكته ، من خلال ظروف لم تتوفر لغيرها من عامة الناس، وبخاصة تلك لفئات التي لا تملك حظا من الدنيا غير شقائها. وبذلك فان السلطة ومن يتولاها ، يكون معنياً في القضاء ،على كل المفاهيم التي قد تهدد بنيان الدولة ، بوصفها بوتقة شاملة الجميع،وبوصفها كذلك(دولة لكل مواطنيها) وليس دولة لبعض (مالكيها) من خلال إصلاح مناطق الخلل الوظيفي في مفاصل الدولة ، في سبيل التخلص من كبح المشاعر العدائية التي تنشأ عن التجاهل والجهل ، واللامساواة ، ولا عدالة اجتماعية ، حيث البطالة ولا مستقبل ، وحيث العلم ولا عمل . وحيث سوء الإدارة المتفشي في مفاصل الدولة . مما ينتج عنه شعارات عدائية تتبناها الجماعات الفرعية،في المجتمع المتعدد الانتماءات والثقافات ، تلك الجماعات والثقافات الفرعية ، تظهر بقوة حين تضعف الدولة من جراء تبنيها مفهوم أن الدولة (لمن فيها) وليس الدولة (لكل مواطنيها) .

وعلى العموم سوف نفصل في الموضوع من خلال الخطة التالية:

الفصل الأول : شهادات تاريخية – الوقائع والعبر

المبحث الأول : مأساة سقراط 399/469 ق م

المبحث الثاني : المعتزلة ومحنة ابن حنبل 232/213 هجرية

المبحث الثالث : الهوية الفلسطينية وتحدياتها التاريخية

1- طبيعة مكونات الهوية اليهودية

2- طبيعة مكونات الهوية الفلسطينية

الفصل الثاني : الثقافة وتجلياتها المتعددة – في التأمل الفكري والالتزام

المبحث الأول : مفهوم الثقافة وأشكالها وتطبيقاتها

المبحث الثاني : تأخر الوعي وتقدمه ، ومدى انعكاسه على المستويات الثقافية

المبحث الثالث : بنية الوعي – وصراع الجماعات

الفصل الثالث : الدولة بين مطرقة السياسة وسندان الثقافة

المبحث الأول : مفهوم الدولة ودلالاتها النظرية

1- مفهوم دول المكعبات الطائفي state of denomination cubes

2- (من حركات تحرر عربية) إلى (حراك مكعبات طائفيه)

from Arabs libration organization to movement of denomination cubes

المبحث الثاني : أحوال السلطة السياسية وتجلياتها

المبحث الثالث : الإيديولوجية مفهوم يختزل ثقافة السلطة

الفصل الرابع : تدخل الإنسان في غاية الأديان

المبحث الأول : غاية الأديان

المبحث الثاني : الاسلامفوبيا هدية دول الهيمنة للعالم الإسلامي

المبحث الثالث : المحاولات الإنسانية لتعميم ثقافة السلام

الفصل الخامس : سبل معالجة الإشكاليات

المبحث الأول : معالجة الاختلال السلطوثقافي

1 - معالجة وإصلاح مفهوم الديمقراطية

2- معالجة وإصلاح دور الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ،ودورها في بناء وتطوير المجتمع المدني

3- / معالجة وإصلاح التعليم والاهتمام بالطاقات الشبابية

المبحث الثاني : معالجة الوعي الفردي والاجتماعي

المبحث الثالث : معالجة مفاهيم الاختلاف والصراع الوظيفي

الفصل الأول : شهادات تاريخية – الوقائع والعبر

ما أكثر الشعوب التي وقفت ، في مراحل حياتها ، تتأمل تاريخ أمجادها العريقة بزهو وافتخار ، وغفلت عن خاصية جد مهمة في التاريخ ، ألا وهي ديناميكيته، فتجاوزها في سيرورته processes وصيرورته devenir غير عابئ ، بتلك الأمجاد التي وقف عندها من يزهو بها ؟!

وما أكثر الشعوب ، التي ما كان لها حظ في تاريخ المجد والشهرة ، لكنها تعلقت بقطار الحضارة والعلم حين مر بها ، فأسست لها مكاناً في عصر العلم والحضارة وأجبرت المجد ،على ان يقف لها احتراماً وتقديراً .

فالحكمة تقضي أن لا تقف الشعوب ، لتبكي على عتبات ما فات وكان ، لكنها تستوجب النظر في الممكن ، وما ينبغي ان يكون .

الحالة الأولى ما هي إلا تثبيطاً لمراكب التنمية والتقدم والازدهار ، ومدعاة للتكاسل ومضيعة للوقت في متاهات التنافخ والافتخار . أما الحالة الثانية فهي عزيمة وإفادة وحسن ولوج ورفادة قد يرقى، إلى مصاف حسن العبادة .

لذلك رحم الله من قال : أن الفتى من قال هاأنذا وليس الفتى من قال كان أبي

وهذا يذكر بمن تمتعوا بميراث مورثهم فأنفقوه وضيعوه ، حين لم يعملوا عليه ليثمروه

وفيمن كان خال الوفاض فجد ووجد ، وعمل فرغد . والفرق شاسع البين في العبرة من للحالتين . وتاريخ الشعوب مثل نار أوقدتها ألشراره ، فأتت على ما في المجتمع الذي اكتوى بنارها، بصورة خطابات سياسية ، تخفي من خلفه اختلافات ثقافية و، هذا الخطاب السياسي داعب عناصر مكونات المجتمع الثقافية ، ليلقي بها في أتون نار الحرب ، كأعواد يابسة أمدت نارها وطاقتها الكامنة فيها، فمنهم من خسر ما خسر وذاق فيها إما طبقية أو فئوية جهوية أو عرقية . صراعات الويلات والمرارة ، ومنها من استند إلى ما عنده ، وساهم في تشييد بنيان الحضارة ، كما الجدار تسنده الحجارة .

من هذا وذاك فالجماعة في الشعوب لها بصمة وهوية ، إما ان تكون بصمة مشكلة للإطار الكلي للهوية الجامعة الشاملة ، المتفاعلة فيها . أو ان تكون بصمة ناشرة لاختلافها الجذري ، عن ذاك الإطار الكلي الشامل .

ومن الحقائق التي لا تغطى بالقماش حقيقة ان الهوية اليهودية ، تميزت بخصائص ذاتية ، منعتها من الذوبان في المجتمعات التي عايشتها أحقاباً وأحقاب ؟ خصائص ضمنت سبل بقائها وتجانسها ، وانتظرت طويلاً على مفارق طرق الزمان ، حتى مرّ بها قطار الحظ من الفرص. فتعلقت به وشرعت في التأسيس للمكان الذي أعطي لها ، على انه لها من غابر الأزمان ، بذريعة أو ذرائع أصابها الزور والبهتان . ولو كان ذلك سنداً صالحاً وشرعاً ناجحاً ، لكان الكثير من بقاع الأرض حق خالصا لروما القديمة والرومان !

لان بقايا أطلال حضارتهم الدارسة تشير إليهم ، لا كعابري سبيل حرب في ذاك المكان، بل كمؤسسين لذاك العمران ومستوطنين لذاك المكان . لكن اصل الحق باق لصاحبه ، مهما تقادم في الزمان ، من خلال طبعة المطبوع في ذاكرة الجماعة، والذي حفظه من الزوال والنسيان.

ومن هنا فمن أعطى اليهود بلادا ليست لهم ، قصدوا بذلك ان يحطموا الهوية الفلسطينية ، لصالح هوية يهودية إسرائيلية صهيونية . وخلق صراعات بينها وبين هويات عربية تأسست وتأطرت في تلك البلاد .

وفي هذا المثال نكون أمام هويات متغايرة ، تصارع كل منها نقيضها، بما تحمله في حدها الثقافي والحضاري والسلطوي ، وتعمل على البقاء في المكان ، برفع مفاهيم الإقصاء والاستبعاد والحلول والإحلال .

أما الاستبعاد فمن منطلق عدم قبول الأخر ، والإقصاء من منطلق عدم قبول الأخر في المكان والحلول والإحلال من منطلق ان المكان لا يتسع للهويتين .

وما ذكر هو من خيرة الأمثلة ، على نوعية العلاقة الشائكة، بين المثقف والسلطة . تلك العلاقة المنفردة بتعقيدها ، طرحت مشكلة القائد الرئيس المحرك لجماعة الهوية !

هذا القائد ذو الدلالة signification، ليس بالضرورة ان يكون على صورة الشخصية الطبيعية ! وان لم يكن مانع ، إن كانت مؤسسة اعتبارية ، تختزل تاريخ ذاكرة الجماعة ، لآن المهم في القائد ان يكون معبراً حقيقياً ، عن رؤية وذاكرة الجماعة عن نفسها . بمعنى كيف ترى الجماعة ذاتها ، من خلال الدلالة الاجتماعية social relevance

ومن خلال (إيمانها) بحقيقة وجودها ، وماذا تريد لنفسها وللعالم وتلك هي (رؤيتها) وما السبيل لتحقيق كيانها ، وذاك هو (مشروعها) .

حين ذلك يتحول القائد إلى (رمز) symbole الذي تؤمن به الجماعة ، وتجري خلفه بكل ما أوتيت من قوة ، ولو طال انتظارها للقطار ، على مفارق ومنعطفات الزمن ، حتى تؤسس وتنجز ما تريد وما تراه لنفسها .

فالرمزية الدينية لم تكن موجودة في عصر الأنبياء ، بل هي رموز استخلصها الإنسان من تاريخ مسيرة الأديان ، واقتطعها من سياقها التاريخي ، وأعطاها دلالات رمزية بلغت من القوة ، في تجميع أتباع الديانات أو المذاهب ، لتفسير العالم من خلال الرموز الدينية ، لا من خلال الغايات الدينية ! ؟

فالنجمة السداسية عند اليهود لم تأت مع أنبياء بني إسرائيل ، بل هي رمز مخترع من الأتباع . والصليب لم يكن بنص في العهد الجديد ، بل هو رمز صنع ما بعد المسيح . وكربلاء 680 م

ليست من الدين في شيء ، لا بنص القران ولا بالسنة النبوية ، بل هي رمز ، أو رموز مقتطعة من التاريخ السياسي الإسلامي .

ومن الأمثلة الرمزية أيضا ، فعل الختان في الطقوس اليهودية ، والإسلامية ، رمز من الرموز الدينية ، التي تشير إلى الصلة بالنبي (إبراهيم) ، صحيح ان فعل الختان يعد نوع من الجروح الجسدية المؤلمة، لجسد الشخص المختون ، لكن (فعل الختان) و (الشعور بالألم) هما رمزيتان من الرموز الدينية ، التي تترسم في عقل الشخص المختون ، حتى ولو لم يلتزم بالشرائع الدينية ، حين تكتمل أهلية القانونية ويصير بالغا عاقلا راشدا

وتلك العملية لا تجدها في الطقوس والشرائع المسيحية ، التي لها رموزها وطقوسها الدينية الخاصة بها . ولو تحولنا من عمومية الدين ، إلى فرعية من فروعها ، كجماعة (الشيعة) كمذهب من المذاهب الإسلامية ، لرأيت أن طقس (اللطم) أي جلد الذات بالآلات الحادة إلى ان يسيل الدم من الجسد ، ليس إلا رمزاً تاريخياً من رموزها ، التي تشير إلى فعل (الندم) على ما حدث في كربلاء يوم مقتل (الحسين بن علي بن أبي طالب) 680 م بسيوف جيش معاوية بن أبي سفيان .

تلك الرمزية التي وقفت جماعة الشيعة عندها ، في لحظة زمنية غابرة ، واستقتها ثم قدستها تقديساً خاصاً ، بعد (فصلها) عن سياقها التاريخي ، لتتشكل من خلاله رؤية الشيعة لأنفسهم ولغيرهم ، حتى غدا بعدا ثقافياً خاصاً ومميزاً عندهم ، حدد نظرتهم من كيفية تشكل الدولة والحكم والدين ؟ بما يتناسب مع دلالات تلك الرمزية، وما نتج عنها من مفاهيم سياسية لها بعد إيديولوجي مثل (فقه الولاية) و (المهدي المنتظر) الذي سيعود من غيبته و يقيم العدل في الحياة الدنيا .

وكذلك الأمر بالنسبة لمفهوم (المظلومة) عندهم والتي تعتبر حالة وصفية ، ترمز لأهل البيت العلوي (عليهم السلام) ! تلك المظلومية أخذت أيضا بعداً سيكولوجيا واجتماعيا (سوسيوسيكولوجي)عند جماعة الشيعة ، كنوع من التضامن مع أهل البيت العلوي ، الذين ظلمهم تاريخ بني أمية ، في الفهم الشيعي للتاريخ الإسلامي ، أما البعد الاجتماعي السوسيولوجي ، فمن خلال ارتباط الجماعة مع بعضهم البعض ضمن المذهب الشيعي .

والأمر أيضا تكرر في التاريخ قبل الميلاد ، حين تحالفت السفسطائية ، مع نظام الحكم الأثيني الجائر، ضد الفيلسوف سقراط ، بتهمة مدبرة ضده ، أدت إلى الحكم عليه بالإعدام فمات

مظلوماً وصار (مظلومية) الفيلسوف سقراط مفصلا بارزا في تاريخ التأريخ لمسيرة الفلسفة اليونانية .

إذا فالرمز ما هو إلا بوصلة الجماعة ، الذي يقودها إلى غايتها ، خلال البحث عن المكان مستخدمة في ذلك ، مجمل مخزونها الثقافي ، المعبر عن أهدافها اصدق تعبير وما الوسيلة حين ذاك ، إلا من خلال السلطة السياسية ،التي عرفها اندريه هوريو بأنها andret hauriou:

(السلطة هي قوة الإرادة، التي تتجلى لدى الذين يتولون،عملية حكم جماعة من البشر فتتيح لهم فرض أنفسهم ، بفضل التأثير المزدوج للقوة والكفاءة) [3]

هذا يعني ان السلطة ، بمعنى القوة هي الوصف المعبر عن حال الجماعة ، حين تتملك وسائل الإكراه ، لتمارسها على الجماعات الأخرى، فتخضعها وتفرض عليها احترام وقبول رؤيتها التي جعلت منها فئة حاكمة مستحوذة على النفوذ الضامن لبقائها في سدة الحكم .

أما الجماعة الأخرى، ذات الرمز الموروثة أو المكتسبة ، والتي لا تملك السلطة ، ربما تتملك بعض أشكال ومقومات القوة، كقوة المال الذي تمد به الفئة الحاكمة ، ذات النفوذ مقابل ان تتمتع تلك الجماعة الرمزية ، بامتيازات خاصة تميزها ، عن سائر الجماعات الأخرى وهذا هو التقريب أو التقارب ، من الأدنى للأعلى ، من جماعة لجماعة أو العكس !

فالحركة الصهيونية ، تملكت قوة المال الذي قربها من التاج البريطاني ، وحصلت من خلاله على وعد بلفور، لكي تنجز مشروعها ورمزها الأسطوري ، بالعودة إلى ارض الميعاد (فلسطين) وما التاج البريطاني إلا(هوية مسيحية ليبراليه) وهو وسيلة ورمز للقوة والسلطة والهيمنة العالمية في الحكم آنذاك .

وقد حدث الشيء نفسه في روسيا القيصرية ، لكن بصورة مختلفة ، مع تشابه الأهداف ؟

ففي عام 1917 كانت روسيا القيصرية ، مؤسسة بنظامها التقليدي القائم، على نظام حكم القيصر المنفرد والمتفوق في العرق ألسلافي ، والتي تحولت إلى الاتحاد السوفيتي الماركسي اللينيني والحزب الواحد فيما بعد .

وهذا الحزب طبع الجماعة العامة، بهوية الفكر الماركسي ، وقبلت تلك الجماعة الانقياد والانصياع لذلك القائد الرمز بما يملك من قوة وسلطان ، حين أمن للجماعة احتياجاتها الطبيعية

[3] اندريه هوريو – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ج 1 طبعة ثانية بيروت 1977 ترجمة شفيق حداد وعلي مقلد ص 106

والإنسانية . وهي الجماعة نفسها ، التي خرجت منها ، جماعة الإقصاء والاستبعاد التي نمت في مناحي المجتمع السابق ، وعبرت عن نفسها من خلال القبول بالإصلاحات الجديدة الطابع على يد الرئيس ميخائيل جورباتشوف في زمن (البروتوسترويكا) 1985 .

وذلك يشير ويفصح ، على ان الجماعة ذاتها قد أعادت ترتيب ، أولوياتها واختياراتها وكيفية رؤيتها لنفسها وللعالم الخارجي .

وذات الأسلوب ينطبق تمام الانطباق ،على الهوية الإسرائيلية ، التي راجعت نفسها يوم 1995/11/4 تلك المراجعة ، التي دفع الرئيس الإسرائيلي (إسحاق رابين) ثمنها حياته على يد (إيجال عمير) القاتل ، حين حاول رابين إيجاد منطقة التوازن ، التي قد تجمع ما بين الهويتين المتصارعتين .

ان إسحاق رابين ، في الأساس ينتمي إلى اليهودية (كهوية) والمتصارعة مع (الهوية الفلسطينية) تصارع استبعاد وإقصاء وإحلال ، مع هوية مغايرة لها تماما في الكينونة والوجود (الهوية الفلسطينية) إلا ان ذاك الصراع الطويل ، فرض نفسه على القيادات السياسية ، لتلك الجماعات ففكرت في الوقوف ضمن منطقة ، يراد منها التوازن لخلق حالة من التعايش بينهما. ورابين حين قام بذلك لم يصبح فلسطينياً ، كياسر عرفات الذي لم يصبح يهودياً .

لكنهما قررا الوقوف بالجماعتين ، ضمن منطقة التوازن ، التي تخبو نيران الصراع فيها ، فما كان من جماعة متطرفة في الجماعة الصهيونية، إلا ان اغتالته بسبب منطقة التوازن التي لم تكن مقبولة عندهم ، والمخالفة لاعتقادهم بشيء من الدين وشيء من السياسة ، وتلك المنطقة المتوازنة (كتسوية للصراع) غير موجودة في رمزها التاريخي ، الذي يشكل عندها ذاكرة لجماعية صغيرة ، ضمن الذاكرة العامة للجماعة .

ومن ذلك كله تظهر ، طبيعة العلاقة بين ما هو ثقافي وما هو سلطوي ومتنفذ ، والتي تحتاج إلى آلية خاصة ، للفهم والإدراك والتفسير .

وهذا يتطلب ويستوجب الحديث عن بعض الشهادات التاريخية ، لإبراز طبيعة العلاقة الشائكة ما بين الثقافة والسلطة أو المثقف والسلطة . لماذا الشهادات التاريخية ؟ وما جدواها ؟

ان تحليل إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة ، والخوض فيها يقتضي انتقاء الشهادة التي تفي بالغرض . فمادة التاريخ ليست مجرد استعراض ، لأحداث مضت وانقضت ، بل هي استقراء واستنطاق للكيفيات ،التي جرى فيها حدث من الأحداث ، بمعنى هي إعادة التدقيق والتحقيق في

الحدث ، من خلال *علاقة الهيولى بالصورة* ؟ أي محتوى النص بشكله. فالهيولى ليست إلا مادة الصورة ، الذي اتخذته الهيولى في صورتها النهائية . تلك النهائية ومصيرها الذي ألت إليه هي المراد دلالتها المعرفية أو الابستمولوجيه .

فطبيعة السلطة تقوم على القوة والاستحواذ ، وهي المختلفة عن طبيعة الثقافة التي تقوم على التفكر والتأمل والتدبر، في معارج الكون ومدارك الإنسان .

وهذا الاختلاف بين الطبيعتين يقودهما في بعض الأحيان، إلى التجانس أو التفاهم والتصالح أو الاختلاف والتصارع . أما التجانس فيكون حين يخرج من رحم عالم الثقافة ،من يتولى سلطة الحكم فيها .

و التفاهم والتصالح، فيظهران حين لا يكونا متجانسين ، لكنهما غير متعارضين ، مع الاحتفاظ بخصوصية التمايز والاختلاف .

وأخيرا الاختلاف والصراع بينهما، والذي يتجلى حين تختلف وتتعارض الرؤى ،حول الأشياء في المجتمع ،بحيث لا يعودا قادرين على البقاء معاً في المكان الواحد . فلا يعد بمقدور ما هو ثقافي ان يبرر للسلطة أفعالها ، ولا السلطة تكون قادرة،عن غض نظرها على الفعل الثقافي المؤثر في المجتمع .

وهذه المرحلة الأخيرة ، والتي تعبر عن تطور الأزمة، بين الفريقين المتصارعين ، إلى درجة قصوى لا تنتهي بينهما ، إلا بعد ان يتم تفريغ جميع الشحنات العدائية بينهما مثل (المقت ، الكراهية ، الكيدية ، ألمؤامرتيه ، تبني المواقف المعادية ، التماس المباشر ، التصادم ، الاشتباك ،،، الخ) وقد تتدخل جماعات أخرى غيرية في الصراع ، أن كانت للجميع رغبة قوية بالانتهاء ، من كل الحالات السلبية التي مرت بها ، أو أنها تكون قد حققت بعض الانجازات الاجتماعية وارتضت بها ، أو عبر تسوية سلمية ، صارت مقبولة من قبيل الجميع .

تلك إذا أحداث تاريخية ، لها عبراتها ودلالاتها الرمزية ، ودروسها الواضحة المعالم ، التي أفصحت عن نفسها .والتاريخ الإنساني عامر بتلك الشواهد ذات الدلالات ، والتاريخ كما عبر عنه ابن خلدون [4] حين قال :-

[4] مقدمة ابن خلدون – ص 9 بروت طبعة خامسة – الجزء الأول

(اعلم ان فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد ، شريف الغاية ، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم ، والأنبياء في سيرهم ، والملوك في دولهم وسياستهم ، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك)

لكن التاريخ بأحداثه ، لا ينف ان الصراع الطبقي ، يطل بوجهه من جديد في تلك العبر من الأحداث التاريخية ، فالكيان الصهيوني الإسرائيلي الهوية بحد ذاتها ، ومنذ نشوئه يعبر عن مصالح الطبقات الحاكمة في الدول الغربية ، بتمثلها السياسي كبريطانية تحديدا وكأن (يهودية إسرائيل وكولونيالية بريطانية) هي طبقة واحدة بمكوناتها وطموحها السياسي ، ضد (العرب بمجموعهم) طبقة معدة للاستغلال حكاما ومحكومين ، منذ الحكم العثماني ، ان جاز القول باصطلاح (الامتداد الطبقي خارج المكان) في القرن الواحد والعشرين .

حين يختلط (الشعور الطبقي) class-feeling وبين مفهوم (الشعور الطبقي class-consciousness) مع مفهوم (الانتماء الطبقي) class، (من حيث ان الشعور الطبقي هو المعبر الحقيقي عن المكانة الطبقية . فالشخص المتولد والمنحدر من طبقة معينة (انجلز) مثلا وهو من طبقة برجوازية انجليزية ، كان منحازا طبقيا إلى عمال والفلاحين والكادحين) هذا الانحياز ،النابع من الشعور الطبقي ، لجهة الطبقة التي ناضل من اجلها

لذلك فالشعور الطبقي ، شعور ناقل للأفراد من طبقة إلى أخرى ، إن توفرت لها إمكانية التحول والانتقال سلبا أم إيجابا . كالمثقف الذي يهاجر من الريف إلى المدينة ، ثم يعيش فيها طويلا وتختلط مصالحة ،مع مصالح جهة عمله البرجوازية فيدافع عنها ، متناسيا انه منحدر من طبقة غير برجوازية ! فالبرجوازية كطبقة لها مستوى عيشها المرفه وسلوكها المنمق وفكرها الخاص وثقافتها المميزة ، تغري الكثير من المنحدرين من طبقات عمالية أو فلاحيه أو كادحة إلى الانتماء إليها ، والدفاع عنها . هذا الشعور الطبقي زائفا كان أم حقيقيا ، يسمح بالامتداد إلى خارج المكان ، تجاه تواجدها أينما كانت . بسبب ان الطبيعة المادية للطبقات متشابهة في المكان المحدد وخارجه ، بالتزامن مع الشعور الطبقي المتولد عنها .

بمعنى ان (البرجوازية) ، بمفاهيمها ومكوناتها وطموحها وأحلامها ، ممتدة طبقيا خارج المكان وخارج حدودها ، متمترسة بنظام اقتصادي وسياسي وثقافي وحقوقي و إيديولوجي ،من مركزها الغربي، (أوروبا وأمريكا) إلى محيط دول الاستهلاك والتبعية ، بممثليها المعتمدين لها (

الحكومات التابعة) خارج المكان . ضد من ؟ ضد الطبقات الغيرية ، بمجاميعها البشرية التي هي في نظرهم وقود نارهم وأسواق تصريف منتجاتهم تحت شعار (العالم قرية صغيرة) شعار مرحلة ما بعد الكولونيالية . ربما غرابة التصور ، تقود إلى الاستهجان والخروج عن منطق الطبقية والمنهج المادي الديالكتيكي في التحليل ، الذي يقرر ان الطبقة ليست إلا ضمن شعب معين ، ومكان محدد ودولة ما . وما ينتج عن ذلك من صراع أو تحالفات الدولية ، يدخل في سياق العلاقات الدولية

حسنا سؤال بسيط ؟

ما الذي يدفع مناضل أممي أمثال (تشي غيفارا) الأرجنتيني ليناضل ضد نظام حكم باتيستا في كوبا ، مع رفيق دربه (فيدل كاسترو) انه الإيمان (بالثورية والتحرر) . هما يريدان تحرير كوبا الفقيرة ،ممن ؟ من نظام حكم الجنرال باتيستا المرتبط بأمريكا الرأسمالية .

وبعد ان تحررت كوبا ، الم يكن الثوار غير الكوبيين جزء من التصور (الطبقي) والثوري للمجتمع الفقير في كوبا .

وبعد ان سقط (جيفارا) في بوليفيا ، الم يقاتل ورفاقة ضد نظام حكم طبقي مرتبط بأمريكا ؟ نعم انه كذلك .

الم يقاتل جيفارا مع ثوار بوليفيا ، ضد نظام الحكم هناك ؟ نعم حصل ذلك . أليس هذا الانتماء الطبقي والاممي ، هو امتداد طبقي ، بفعل الشعور الطبقي خارج المكان .

الم يسلم نظام الحكم البوليفي،جثة جيفارا إلى أمريكا واستخباراتها المركزية ؟ نعم حصل ذلك ! تحت أي شعار تم الأمر . تبعية النظام البوليفي لأمريكا = امتداده الطبقي للبرجوازية الأمريكية ونظام حكمها .

ان الماركسيون حين رفعوا شعار (يا عمال العالم اتحدوا) هو تجسيد للامتداد الطبقي ، الذي يجمع وحدة التكوين ، ووحدة المصالح ، ووحدة الرؤية ، ووحدة الهدف . ضد من ؟ ضد الرأسمالية لا في مكان واحد ؟ بل أينما كانت .

وبالعودة للموضوع الرئيس ، انفلاتا من التحليل السياسي ، يتبين ان صراع الهويات ، هو أخر مظهر من مظاهر الاختلاف بين الثقافات ، على مستوى الهوية مع الهوية المتماثلة . وعلى مستوى الهوية الكلية مع الهوية الفرعية في الإطار الواحد .

المبحث الأول : الشهادة الأول : مأساة سقراط 469- 399 ق م

يكتسب سقراط أهمية قصوى ، في تاريخ الفكر الفلسفي اليوناني ، ليس لان المؤرخين أرادوا ذلك باعتباره وفلسفته ، نقطة فصل في تاريخ الفلسفة اليونانية ، حين قسمت الفلسفة إلى الفلسفة (ما قبل سقراط وما بعده) بل لأنه دفع حياته ثمناً للمواقف التي آمن بها ودافع عنها . فهو من الرجال الذين أسسوا مذهبا فلسفياً صارماً (كمثقف ومفكر وفيلسوف) لم يتنازل قيد أنملة عن مواقفه الكلية ، أمام تيار الفلسفة السفسطائية التي تقاربت من سلطة الحكم الأثيني وحكمت عليه المحكمة الصورية ، ذاك الوقت بالإعدام بتجرع السم . يقول يوسف كرم [5] (نعلم ان سقراط ولد بأثينا وعلم فيها واتهم بالإلحاد وحكم عليه بالإعدام) إن مأساة سقراط وطبيعة جوهر فلسفته ، شكلتا نقطة جذب كاريزمية للفيلسوف بحيث ألقت عليه ضوء الاهتمام ، من قبل المؤرخين لتاريخ الفلسفة اليونانية وصار بفكره ومواقفه مفصلاً فكرياً وتاريخياً ، للفصل بين مسار تاريخ الفلسفة إلى الفلسفة (ما قبل سقراط وما بعده) كما ان إعدامه بالسم بين طبيعة العلاقة الشائكة ، بين الحد الثقافي الذي عبر عنه ، وبين الحد السياسي المتمثل بتحالف طبقة السفسطائيين، مع سلطة الحكم الأثيني التي أمرت بإعدامه .

فماذا بحياة الرجل ليموت على تلك الصورة ؟ وما كان جوهر فلسفته ؟ وكيف تناقضت مع سفسطة العصر في زمنه ؟ان ذالك يعود بنا إلى القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد ، أي للزمن الذي عاش فيه سقراط وهو زمن حافل ، بالثورات والانقلابات والحروب ، التي كانت مستعرة بين أثينا واسبرطة ، وفي ذلك الزمن كان المجتمع اليوناني، منقسم إلى طبقة النبلاء وهي الارستقراطية والتي كانت تملك الأرض والعبيد ، وطبقة التجار التي تملك المال والعبيد ووسائل الإنتاج ، وبين هاتين الطبقتين كانت طبقة العبيد المسخرة للجميع ، بحكم أنها طبقة دونية ، وفي هذا الشأن يقول الدكتور الطيب تزيني [6]

(ان نشوء أزمة سياسية داخل طبقة مالكي العبيد ، في الدويلات المختلفة وبين الفئات المتوسطة الحرة ، التي نشبت بدوافع نافسة تجارية ، فإننا سوف نصل إلى تقرير واجتماعي اتسع وتعمق آنذاك أكثر فأكثر ، وهو تكلس وجمود الحركة التجارية والتكتيك والإنتاج الاقتصادي ، وكذلك نشوء أزمة سياسية داخل طبقة مالكي العبيد عموما ، والجناح

[5] الدكتور يوسف كرم – تاريخ الفلسفة اليونانية – القاهرة 1970 ص 50
[6] شروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط – الطيب تزيني – دار دمشق صفحات 54+55

الديموقراطي منهم على الأخص " المكون من التجار والباعة وملاك السفن والحرفين " ... خلال الحرب بين إسبارطة واليونان 431-404 ق م وكان من نتائجها إخضاع اليونان من قبل اسبرطة ، حيث أصبحت السلطة ، بأيدي الديكتاتوريات المدعومة من ملاك الأراضي)

لذلك فانه في تلك الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، بدأت مكانة الطبقة الارستقراطية تتزعزع على المستويين المادي (المكانة السياسية) والمعرفي النظري ، فتراجع الفكر الفلسفي المثالي لصالح الفكر الفلسفي السفسطائي ،القائم على الشك بالقيم النظرية التقليدية في خضم تلك الحروب التي كانت دائرة بين أثينا واسبرطة . كما يشير لذلك المؤرخين يقول نظله الحكيم ومحمد سعيد في دراسة لهما عن جمهورية أفلاطون [7] (كانت أثينا في ذلك الوقت تغلي بالثورات الداخلية والانقلابات والحروب المستعرة بين دويلاتها الصغيرة ومدنها المستقلة . وكانت أكبرها فتنة وأشدها ضرراً بين أثينا واسبرطة التي استمرت ثلث قرن من سنوات (413- 404) قبل الميلاد ، وعندما فتحت اسبرطة أثينا سنة 413 ق . م تولى حكم أثينا مجلس ثلاثيني يرأسهم كريتاس عم أفلاطون . وما لبث تراسيبولوس ان طوح بحكم الثلاثين، وأعاد الديمقراطية من جديد)

وتحليل ذلك يشي ، إلى ان طبيعة النظام الاقتصادي ،القائم على نظام الإقطاع والعبيد ، والمتاجرة بهم في أسواق النخاسة ، إضافة إلى العامة من الشعب ،الذين يمارسون الأعمال الحرفية والمهنية اليدوية،اوجد طبقة وسطى تجارية وحرفية وهي ذات امتياز عالي من حيث أنها تقع من تحت الطبقة الارستقراطية ، وفوق الطبقات ما فوق العبيد .

لذلك فقد لعبت تلك الطبقة دورا مهما في الحياة السياسية والاقتصادية ، وعززت من مكانتها الجديدة فهم الذين ملكوا الثروات الطائلة ، وهم الذين اشتروا الألقاب والمناصب، من علية القوم في المجتمع اليوناني ، لكنهم ظلوا في الصف الثاني أو الثالث، بعد النخبة الأولى ،التي تحيط بالحكام ، الذين يملكون خزينة الدولة اليونانية ، ويمارسوا فنون الحكم والسياسة على الجميع من بروج عاجية، تحتقر العمل اليدوي .

إذا التقسيم الاجتماعي، الذي كان سائداً في المجتمع ، والمعزز بثقافة خاصة ، تعتبر ان الأعمال اليدوية تقتصر فقط على طبقة (العمال والفلاحون والبحارة وصيادي الأسماك والعبيد) هم اقل مكانة من (طبقة قادة الجنود ولمحاربين) ، وهم أيضا الأدنى مرتبة من (الحكام

[7] جمهورية أفلاطون – نظله الحكيم ومحمد مظهر السعيد ، طبعة 3 ص 9 ،10 القاهرة 1969

والفلاسفة) لذلك حين دخلت أثينا ، في حالة حرب مع بلاد فارس ، واستمرت الحرب أمداً طويلاً وامتصت مدخرات البلاد وأموالها ، شكل ذلك استياء عاما من تلك الأوضاع ، فكثرت الانقلابات الداخلية ، ضد الطبقة العليا التي لم تشارك في الحروب ، ولم تستنفذ أموالها إلى ان أطيح بحكم الثلاثين ، وتنصيب نظام ديمقراطي ، يحظى باستحسان العامة من الشعب ولا غرابة في ان (الفيلسوف أفلاطون) استاء من ذلك النظام الديمقراطي ، فغادر أثينا إلى صقلية ومكث هناك إلى ان قام " ديونسيوس" ببيعة كعبد رقيق ، بعدها عاد إلى أثينا وهو موغر الصدر على ذلك النظام الديمقراطي ، بعد ان اعتق من الرق بفدية كبيرة .

إذا تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المضطربة ، انعكست سلباً على القيم الاجتماعية والثقافية في البلاد ، وصار الشك في قيمة التعليم بمداخلاته ومخرجاته ، فصار الشك هو السائد وهو الذي ساعد على بزوغ ثقافة ، تعتبر انه لا قيمة لشيء بشكل مطلق ، وان كل مفهوم يحمل ضده ويتواجد معه .يقول الطيب تزيني (ان دمقرطة المجتمع اليوناني سن من قبل الجناح الديمقراطي ضمن مالكي العبيد ، لم تشمل السياسة والاقتصاد فقط ، وإنما وبالعلاقة مع هذا أيضا بالحياة الثقافية " الفلسفة والفن)

أما على الصعيد الفكري الفلسفي ، فقد شاع نمط التفكير السفسطائي ، القائم على هدم كل قيمة فكرية أو أخلاقية معروفة وثابتة، ولا شيء يبتغيه الفيلسوف السفسطائي ، من وراء ذلك إلا الربح المادي الذي هو غاية التعليم عندهم .

لقد كانوا يعلمون للتلاميذ والمريدين، ومن طالبي المشورة والرأي من عندهم القضية ونقيضها والفكرة وخلافها ، والحقيقة وظلالها . ولا جدال في ان هذا النمط التعليمي أوجد الانتهازية والنفاق كسلوك اجتماعي أشاع الضلالة والشك ، في القيم الاجتماعية والأخلاقية ، بين تلاميذهم مما انعكس سلباً على قيم المجتمع الشاملة .

تلك المناهج التعليمة السفسطائية ، كانت متوائمة مع ظروف الاضطراب السياسي التي شهدتها البلاد ، والتي نتج عنها تفسخ القيم الاجتماعية ، التي أرست من قبل الفلاسفة السابقين على سقراط ، وهي (الفلسفة الطبيعية) التي مثلها طاليس ،وانكسمانس وانكسماندريس ، وابمبادوقليس ، هيروقليطس . والتي أنتجت فلسفات يونانية عريقة من حيث جراءتها في البحث عن على الوجود الأولى (كالماء والهواء والنار والتراب) والتي أيضا أرست قيما معرفيه تعلقت بالنفس الإنسانية ،والأخلاق والخلود ، إضافة إلى قيم الحب والجمال .

لكن لحروب التي اشتعلت بين أثينا واسبرطة ، وتجند لها الناس في ذلك الزمان ، أطاحت بنظام الحكم الاوليغارشي الارستقراطي ، وأقامت نظاما ديمقراطيا شعبياً ، فسح المجال للعامة من الشعب اليوناني ، بالتدخل في شؤون حكم البلاد ، وأطاح بؤلائك الفلاسفة الذين كانوا ينظرون ويتفلسفون من فوق أبراجهم العاجية ، ويحكمون بطريقة ارستقراطية ، تقوم على استبعاد الطبقات العاملة ، في مجال الفلاحة والزراعة والصيد والرعي ، وبل واحتقارهم كطبقة دنيا ، على الرغم من أنهم الذين تكدست في أيديهم الثروات والأموال .

في ظل تلك الظروف ، نشأت السفسطة كمذهب نظري فلسفي ، يقوم على التشكيك في القيم والمعتقدات السائدة ، ابتغاء الأجر الذي يتقاضاه الفيلسوف السفسطائي ، لقاء تعليم هؤلاء العامة من الشعب وأبنائهم .

وصار الفيلسوف السفسطائي، يبيع احجياته النظرية للمريدين ، تلك الأحاجي التي تحتمل القضية ونقيضها ، من خلال تقسيم القيمة النظرية بين شقيها (الايجابي والسلبي) كالشجاعة والجبن ، والقبح والجمال ، والوجود و اللاوجود ، والمتناهي و اللامتناهي ... الخ

وتلك القيم الجديدة التي أشاعوها بين الناس ، سهلت للانتهازيين ، طريق التقرب من رجال الحكم في البلاد ، وبخاصة ان حسن التنمق في الكلام ، وبذل العطاء المالي ، لرجالات الحكم من العامة ومن العسكريين، سهل لهم سبل إيجاد الأماكن والحظوة عند أصحاب القرار السياسي.

حينها صار النفاق والسلوك الانتهازي ، عند السفسطائيين نمطاً ، ووسيلة للوصول إلى الأهداف الشخصية ، والمحافظة على الامتيازات الطبقية ، التي حظوا بها ، وهذا ما كان متعارضاً ، مع رؤية سقراط الفلسفية، لنفسه وللعالم وللكون بحد ذاته، والذي كان يعلمه لتلاميذه ومريديه من طلاب العلم ومحبي الحقيقة .

كل ذلك دعا الفيلسوف سقراط ، إلي تبني وجهات المعارضة للسفسطة التشككية ، من خلال المناقشات والحوارات ، التي كان يجريها مع أساتذة المذاهب الفلسفية السفسطائية ، وكان يطيح بهم الواحد تلو الأخر ، اعتمادا على ان الحقيقة هي الباقية وان القيم الخلاقة لها الدوام ، وليس العكس .

كل ذلك وضعه في طريق الكارهين والحاسدين له ، حين الحق ضررا جسيماً ، في مصالحهم ومكانتهم التي احتلوها ، فصاروا يفكرون بالطريقة المثلى للتخلص منه .

إذن فسقراط هو الفيلسوف الذي أرسى، دعائم المنهج الجدلي الصاعد والهابط ، كوسيلة منهجية للتوصل إلى الحقيقة الفلسفية المنشودة ، لغاية تثبيت القيم الأخلاقية والاجتماعية في المجتمع الأثيني .

يقول يوسف كرم [8] (إذا كان منهجه قد حشد حوله الأثينيين وأفاده شهرة واسعة فقد جلب عليه سخط الشعراء والخطباء والسياسيين ، الذين كانوا يقعون فريسة سهلة بين يديه ، يعبث بهم في الجدال ويظهر الناس على فراغ رؤوسهم وبطلان دعواهم)

فصاروا يكيدون له ويؤلبون أهل احكم عليه، وعلى ما يطرحه من فكر خلاق يعيد للمجتمع قيمة ، التي أضاعها التعليم السفسطائي ، لذلك ما كانت تنقصهم إلا الذريعة الملائمة، التي تجلب سخط الناس عليه ، وبخاصة أهل الحكم في تلك البلاد ؟ وحيثما لم يقدروا عليه في المنازلات الفكرية لعجزهم عن الصمود أمام قوة حججه ومنطقه ، وقوة أسلوب خطابه الفلسفي ، فما وجدوا إلا تهمة الإلحاد وإنكار الآلهة والسخرية منها وهي تهمة عظيمة تودي بصاحبها إلى مصاف التهلكة ؟

لقد عرف عن سقراط قوله ، انه كان ينتهج أسلوب أمه القابلة ، التي كانت تولد النساء وهو مثلها يولد النفس من الرجال .

بمعنى انه كان بمحاوراته ، يتصنع الجهل ويسال محاوره ، أسئلة كان جوابها حاضراً في رأسه . ثم يقود محاوره إلى الإجابة ، التي ينطق بها السفسطائي وكأنها خرجت من رأس محاوره .

للنظر في قصة أوردها أفلاطون ، من خلال حوار سقراط ، مع امرأة كان يحاورها ، في مفهوم الحب وفلسفته ، والقصة ظاهرها الحديث عن (مفهوم الحب) لكنها في حقيقة الأمر محملة بمفاهيم (الحب والجمال والخير والشر والسعادة) إليكم القصة [9] [سقراط يتحدث أو يتخيل إحدى النساء الحكيمات تدعى ، (ديوتيم) وهي تحاوره وتعلمه معنى الحب ، فيروي تصوره عن الحب من خلال الحوار .. في الواقع لن أزعجكم ألان ،وأصغوا إلى الخطبة المتعلقة بالحب التي سمعتها ذات يوم من امرأة من مانتينية ، وتدعى ديوتيم ، وكانت على علم بهذا الموضوع ، وكذلك بموضوعات أخرى ، ،،، قلت لها ينبغي ان يكون الحب جميلا أو خيرا فاعترضت علي ديوتيم : ماذا تقولين ؟ هل الحب إذن شيء قبيح وشرير ؟

[8] يوسف كرم – مرجع سابق ص 54
[9] المأدبة أو في الحب الأفلاطوني – تأليف وترجمة د / علي سامي النشار و د/ الأب جورج قنواتي والأستاذ عباس الشربيني 1970 دار الكتب القاهرة ص 69 وما بعدها إلى ص80

فصاحت حينئذ : دع التجديف ! وهل تتصور عرضا أم ما ليس جميلا يجب بالضرورة ان يكون قبيحا ؟

نعم بكل تأكيد ! وبالمثل هل يكون من ليس بعالم جاهلا ؟ أو لا نتصور ان بين العلم والجهل وسطا ؟ ما هو ؟ انه إصدار أحكام مباشرة دون استطاعة تبريرها . إلا تعلم ان ذلك ليس علما ولا جهلا ،، وهو وسط بين التعقل والجهل .

فأجبت :- هذه هي الحقيقة

فأجابت : فلا تظن أم ما ليس جميلا هو بالضرورة قبيح ، ولا تزعم ان ما ليس خيرا يكون شرا ومع ذلك اتفق كل الناس على ان الحب اله جميل .

.... ان الحب شيطان كبير يا سقراط ، وفي الواقع كل ما هو شيطاني ، هو وسط بين الإله والفاني .

لان الإله لا يختلط بالناس ،أما الشيطاني فهو يختلط بالناس وينقل للإله ما يحس به ، والحب أيضا ولد من الحيلة والفاقة ، فحين دارت الفاقة ، تبحث عن طعام لها نامت في حديقة الحيلة ، فتولد عنهما الحب ، الذي أبوه الحيلة وأمه الفاقة ، لذلك فالحب فقير على الدوام وهيهات له ان يكون جميلا أو رقيقا، كما يتصوره عامة الناس . وهو ساحر وراق وسفسطائي لا يضارع ، وطبيعته ليست طبيعة الخالدين ، ولا الفانين ، لكنه تارة يظهر بجمال ونظرة ، وتارة أخرى يموت ، ثم يحيا من جديد ..... فسألتها ؟ ماذا يريد الحب ؟ أجابت : ان ينتهي الأمر ان تكون الأشياء الجميلة له . ولماذا ؟ لأنه يريد ان يكون سعيدا . ان الناس السعداء في الواقع يصيرون سعداء بامتلاك الأشياء الطيبة ....]

أما السفسطائي فكان ملزماً، إما بالقبول بالإجابة المبنية ، على القيمة المعرفية والأخلاقية ، أو انه يرفضها مما يوقعه في تناقض مع نفسه ، ومع رجاحة العقل والمنطق . وكان ذلك يتم أمام الآخرين المستمعين . لقد تحدثت كتب تاريخ الفلسفة اليونانية ، عن الفيلسوف اليوناني غورغياس والذي عاش (480-325) قبل الميلاد وهو من أشهر الفلاسفة السفسطائيين ،في الحجة والإقناع ، وله كتاب في(اللاوجود) جاء فيه ثلاثة قضايا جد مهمة :

الأولى : لا يوجد شيء

الثانية : ان وجد شيء فلإنسان قاصر عن إدراكه

والثالثة : وان أدركه الإنسان ، فلن يستطيع ان يبلغه لغيره من الناس

وعن الأولى يقول : ان اللاوجود غير موجود ، من حيث انه لا وجود ، والوجود غير موجود كذلك .

وأن وجد الوجود فهو إما ان يكون قديماً أو انه محدثاً ، فان كان قديماً فهذا يعني انه ليس له بداية وهو لامتناهي ، لكنه موجود بالضرورة في مكان ، هذا يعني انه مغاير للمكان المتواجد فيه ومكانه اكبر منه ، وهذا يتناقض مع كونه متناهي ، إذن فليس الوجود قديماً .

أما إن كان الوجود حادثاً مخلوقا ، فهذا يعني انه حدث بفعل شيء موجود أو بفعل شيء غير موجود ! ففي الفرض الأول لا يصح ان يقال انه حدث لأنه كان موجود في الشيء الذي احدثة فهو إذن قديم .

أما الفرض الثاني ففيه امتناع واضح . أما الفرض الثالث فانه يقول كي تعرف وجود الأشياء يجب ان يكون بين تصوراتنا وبين الأشياء علاقة ضرورية ، هي علاقة المعلوم بالعلم . أي ان يكون الفكر مطابقا للوجود ، وان يوجد على ما نتصوره ، ولكن هذا باطل فكثيرا ما تركب المخيلة صورا لا حقيقة لها .

وعن القضية الثالثة : [10] يرى أنها ترجع إلى ان وسيلة التفاهم بين الناس هي اللغة ، ولكن ألفاظ اللغة هي إشارات وضعية ورموز ، وليست مشابهة للأشياء المفروض علمها ، فكما ان ما يدرك بالبصر ،ليس بالضرورة ان يدرك بالسمع والعكس صحيح .

فان ما هو موجود خارجاً عنه مغايرا للألفاظ ، فنحن ننقل للناس ألفاظنا ولا ننقل لهم للأشياء فاللغة والوجود دائرتان متخارجتان .

ان هذا التعليم المنطقي ، يتعارض مع المنطق السقراطي الاستقرائي ، الذي أرساه وفق معادلة وفرضيات نظرية :

كل إنسان فان

سقراط إنسان

إذن سقراط فان

ويتعارض مع المنطق المعرفي،الذي اقره سقراط ، بكل يسر وسهولة بقوله (اعرف نفسك) بمعنى ان المعرفة، تبدأ من داخل النفس الإنسانية أولا ، ثم تنتق لمعرفة المحيط والوسط الذي

[10] يوسف كرم – مرجع سابق ص 48

يتواجد فيه كل إنسان ، حتى يفهمه ، لينطلق إلى رحاب فكر أوسع ، يتمثل بمعرفة الوجود وإدراكه .

إذا كان السفسطائيون علماء بيان وجهابذة في اللغة ، يستخدمونها لهدم كل ما هو معروف أو متعارف عليه ، لقاء منافع وامتيازات يتحصلون عليها ، وهذا ما دفع سقراط للوقوف بوجههم ومناهضتهم وهزيمتهم في ميادين الفلسفة والمحاورات

لذلك كانت تهمة الإلحاد والسخرية من الآلهة ، ذريعة للتخلص منه ، إضافة إلى تهمة سخريته من النظام الديمقراطي، الذي ساد فيه رعاع الناس في الزمن الإغريقي ، وهو المحبذ لنظام حكم الفيلسوف أو الحاكم الفيلسوف .

والسلطة عنده تفسد إن كان مصدرها العامة من جهلة الناس ، فهم غير قادرين على معرفة الحقيقة كالفيلسوف ! وتلك الرؤية قد تتفق مع التحليل الذي ساقه موريس دوفرجيه [11]

(رجال السلطة يفرضون إرادتهم على الأعضاء ، أعضاء الجماعة الآخرين الذين يطيعونه لأنهم يعتبرون سلطته شرعية . ولكن ثمة أوضاع أخرى، تبدو أكثر تعقيداً ، فقرار رجل السلطة ليس مظهراً لإرادته فحسب وإنما هو نتيجة عملية طويلة يتدخل فيها مساهمون يتراوح عددهم بين الكثرة والقلة)

وإزاء هذا المنطق ، تعارضت واختلفت المصالح بينه وبين السفسطائيين ، فتمتلئ النفوس حقداً وتتشبع بالكراهية ، لتقودهم إلى التفكير للتخلص من الرجل ! فتأمر عليه كل من (انيتوس و مليتوس وليقون) والأول كان من كبار رجال المال، والثاني كان شاعرا مغموراً ، أما الثالث فكان خطيباً مشهورا. فقام مليتوس الشاعر بتقديم الشكوى للمحكمة ، وطلب من الرجلين التوقيع على عريضة الاتهام ، بعد ان اشتراهم بالمال .

ثم وجهت التهمة لسقراط ، بأنه يسخر من النظام الديمقراطي ويهزأ من الآلهة باعتبار انه كان يقول: انه كان يسمع صوتا داخليا ،يأمره بعدم ارتكاب الأخطاء مع الآخرين ، لذلك سرعان ما عقدت المحكمة، وتشكلت من خمسمائة محلف معظمهم من صغار التجار والبحارة ، ثم طلب منه ان يدافع عن نفسه لرد التهمة عنه . فقال سقراط ان الآلهة اوحت إليه ان يعظ مواطنيه ويحثهم على الصلاح وهو نورهم وهدايتهم والمحسن إليهم ، ويعلن انه إذا صرف بريء الساحة فلن يغير من سيرته شيئاً .

[11] موريس دوفرجيه – سوسيولوجية السياسة – ترجمة د هشام دياب – دمشق 1980 ص 192

فيطلب منه ،ان يسترحم القضاة والمحلفون في المحكمة، وان عليه ان يبكي ويتوب عما ارتكب من أخطاء، فيرفض ذلك بكل إباء وعزة نفس وإيمان، مما دفع المحكمة إلى ان تودعه السجن ، بثبوت التهمة عليه ، ويحكم بالموت بتجرع السم وحين حان موعد التنفيذ، يدخل تلاميذه لوداعة ، ثم يأتي السجان بالسم فيعطه إياه ويتناوله سقراط ويسلم الروح .

إذا محور ثوابت الفلسفة السقراطية ، تقوم على إرساء المفاهيم الكلية ، كمفاهيم الحق والخير والحب والسعادة ، وتخليصها مما عتورها من شك وغموض في قيمتها على أيدي أساتذة السفسطة ، لقاء المنافع المادية ،التي كانوا يكسبونها من أيدي العامة الذين توفرت ، لديهم في زمن الحروب . كما أرسى قيم الجمال والشجاعة والعدل ، التي تلاعب فيها هؤلاء ، حين كانوا يبيعون في التعليم ، المسألة ونقيضها لطالب المشورة والرأي منهم .

فمن كان يطلب رأيهم في الشجاعة ويدفع ثمنها ، فالشجاعة تصبح صفة من صفات الرجولة والتضحية ،في سبيل رضاء الآلهة والمجد ،الذي سوف يخلدون فيه ! أما إن كان طالب المشورة جباناً ، ودفع ثمنها فالشجاعة عندهم تهوراً وتهاوناً في الحياة ،التي لا تستحق منهم بذل أي جهد فيها ! وهذا ما شكل لهم خطراً حقيقياً ، هدد مصالحهم المادية كما اثر على موقعهم الاجتماعي والنظري بين المدارس الفلسفية التي كانت سائدة في ذلك الزمن .

وهذا التهديد هو الذي دفع بهم، إلى التقرب من سلطة الحكم الأثيني، لتقديمه للمحكمة ومن ثم الحكم عليه بالإعدام .

لكن ما الفائدة التي تحصل عليها السلطة الحاكم من إعدامه ؟

إن الجواب ظاهر للعيان ، فسقراط من غير المؤيدين للحكم الديمقراطي الأثيني ، الذي يغلب عليه غلبت عليه السمة الشعبية الديمقراطية ، والتي كانت قاعدته الدهماء من عامة الشعب ، الذين كانوا يصوتون لممثليهم في الحكم ، ليصلوا إلى موقع القرار فيه ، للحفاظ على مكتسبات مادية تحصلت لهم من تلك الحروب التي قامت بين دولتهم وبين دولة اسبرطة .

إذا فمن وجهة نظر سياسية ، يعد سقراط (من المناوئين والمعارضين للديمقراطية) وهو من المحبذين لحكم الفيلسوف العادل ، الذي ينطق بالحكمة ويسوس الناس من خلالها .

ومن هنا التقت مصالح رجالات الحكم الأثيني ، مع مصالح رجالات الفلسفة السفسطائية وتوحدت جهودهما، للوقوف ضده في المحكمة التي كانت مهيأة ومسيرة، لإصدار حكم الإعدام عليه .

تلك هي محنة سقراط ، والتي كانت تعبيراً حقيقياً ،عن مدى التعارض بين الفيلسوف المثقف والسلطة السياسية الحاكمة ، والتي رأت في الخلص منه ، وسيلة لبقاء نظام الحكم الديمقراطي الأثيني ، الذي أسرف في المساواة بين الناس ، وملاء بهم الهيئات التابعة للدولة وكأنها ساوت بين العالم والجاهل ، عند مقاعد الحكماء ، سقراط كان يرى في ذلك فساداً اجتماعياً ، وهدماً لقيم الفلسفة والحكمة ، وهو الذي قال يوماً عن نفسه (ان حكمته تجلت في نفسه حين كان يجهل انه حكيم ، وغيره كان يظن انه عالم ، وهو جاهل في ذات نفسه) .

لقد كان موت سقراط على هذا النحو ، بداية تشكل مفهوم (المظلومية) عبر التاريخ الفلسفي في اليونان ، بالنسبة للفيلسوف المظلوم ، من قبل الأجيال التي أعقبته . مظلومية لا من قبيل التعاطف مع الفيلسوف، من قبل تلميذة أفلاطون والتلامذة من بعده والذين ساروا على منهاجه الفكري والجدلي (حملوا رسالته الفلسفية)، فأفلاطون هو الذي كتب، جميع محاوراته على لسان سقراط ؟ بل ان أهميته كفيلسوف جاءت ،من قبل المؤرخين لتطور الفكر اليوناني ، الذين اعتبروا (فلسفته وموته) ركيزة أساسية للفصل في تاريخ الفلسفة، إلى ما قبل سقراط وما بعده والمظلومية في تاريخ الجماعات البشرية ، تتخذ لنفسها بعدا رمزياً ، قد يصطبغ بهالة من التقديس عند الجماعة التي تعتقد به . هذا التقديس يختلط بلغة خاصة تفصح عنه ، أما من خلال إعادة صياغة الشخص الرمزي ، وإحيائه بالكتابة عنه لاحقاً ، أو بتخليد ذكراه أو بأي شكل من أشكال لغة الكتابة المعروفة .

والرمزية لم تقتصر على الفلسفة القديمة ، بل تاريخ مسيرة الأديان ، يشير إلى ذلك أيضا فهذه اليهودية حملت معها رموزها ، على أيدي الأتباع من أحبار اليهود أو من الذين أرخوا لمسيرة الديانة اليهودية ، (نجمة داوود السداسية) على سبيل المثال .

والمسيحية أيضا ، لها صليبها وطقوسها وتاريخها ورموزها ، هذا الصليب الرمزي هو الذي يعبر ،عن صلب المسيح (عليه السلام) وموته عندهم ،ثم عودته من الموت حياً حياة أبدية .

وأيضا المسلمون لهم رمزيتهم وطقوسهم،التي يعبر عنها بالتأريخ من السنة الهجرية للرسول الكريم ورمز مولدة ووفاته. وكذلك الأمر بالنسبة للجماعة الفرعية ،لكن بصورة مجتزأة ومشوهة ،وبما يخدم مصلحتها الفرعية بعيدا عن حالة الولاء المفترض للدولة الأم ، وهذه الجماعات الفرعية، التي لها رمز مقتطع من تاريخ معين ، لتؤسس به نفسها وتضيف عليه من تراثها الاجتماعي ولغتها الخاصة ، بنوع ممن الهالة الساحرة كما هو الشأن عند الشيعة التي تعتبر (

كربلاء) وما جرى فيها رمزاً المظلومية الحسين بن علي (رضي الله عنه) وإضافة هالة على الحدث من لغة الكلام ، شعرا حزيناً ولطماً مؤلماً دلالة على الندم حين تقاعد الأوائل عن نصرته في حربه مع الأمويين من فرع معاوية بن أبي سفيان .

إذا فالرمزية لها دلالتها ولغتها ، التي أضيفت عليها من قبل الجماعة التي تؤمن بها ، لكي تستمر الجماعة في خصوصيتها وتفردها عن الجماعات الأخرى .

يقول فرناند دومون [12] fernand Dumont(ان الإنسان الحديث يسعى جاهداً إلى ان يصنع من الرمز الاجتماعي إشارات بدلاً من ان يقبله ويشرحه، كما كان عليه الأمر في زمن الأسطورة)

ثم يضيف في شارحاً (ينفصل الكلام إذا عن العمل ليكون قاعدة له ، ومن البديهي انه لا يستنفذ دلالة الطقس الكامنة برمتها ، بل انه يقتصر على ان يختار ويؤسس تماسك معنى من المعاني داخل الرمزية الأصلية)

لذلك فالرمزية تؤسس لنفسها بعدا ثقافياً في عالم الثقافات ، وتحدد لنفسها كذلك بُعداً إيديولوجياً في عالم الإيديولوجيات بالمعنى السياسي للكلمة .

والخطورة في كل ذلك ، ان يتحول الرمز بدلالته ، إلى مفتاح مفجر للصراعات الجماعية في المكان الواحد ، أو مفجر صراعات في عدة أماكن شاسعة ، كما هو حال الإيديولوجية الغربية التي جعلت من (الإرهاب) صفة ألصقتها بالمسلمين ، ودينهم الذي يتمثلون به ؟

ومفهوم الإرهاب في بعده السياسي ، تطور عند أصحاب إيديولوجية الهيمنة الغربية ، إلى ان اتخذ شكل أكثر خطورة ، حين ترادف مع مصطلح (اسلاموفوبيا) هذا المفهوم صار أكثر تحديداً بتوجيهه نحو العالم العالمين العربي والإسلامي (الاسلامفوبيا) islamophobia والموجه من العالم الغربي ، لتأكيد وتأصيل الخوف الجماعي من المسلمين ؟

لذلك تراه شكل بعداً إيديولوجيا،من قبل الساسة الغربيين ، والموجه نحو العالم الإسلامي من اجل بث خطاب الكراهية ، نحو كل ما هو مسلم ، حتى غدا هذا الشعار توجهاً عنصريا بالدرجة الأولى ، كجزء من إيديولوجية الهيمنة الغربية، على العالمين العربي والإسلامي .

إذن فان (الاختلاف) DIFFERENCE حول قضية معينة، بين جماعة من الجماعات ، أن لم يجد لنفسه حلاً بالطرق الودية فان هذا الاختلاف سرعان ما يتحول إلى (مشكلة)

[12] فرناند دومون (أستاذ في جامعة لافال) – كتاب الإيديولوجيات ترجمة وجيه اسعد دمشق 1977 ص74+97

trouble تجد لها الكثير من المتشيعين لها ، وهم على أهبة الاستعداد للنداء بها سرا وعلانية ، وهي كلما ظهرت ، كلما ارتفع صوتها الباحث عن حل لها ، وإلا فإنها لا أيضا تتحول إلى (أزمة) crises بين الجماعات ، تلك الأزمة التي يعاد إنتاجها من جديد بلبوس (الصراع) conflicts الذي يعبر عن نفسه ، في المفهوم الحديث ، بالصراع الدامي أو الوحشي ، والذي قد يتخذ شكل حرب طويلة أم قصيرة ، أو تهجير عرقي و أو إبادة جماعية ،،و الخ أخر شكل من أشكال الصراع ، بحسب الشكل الذي وصلت إليه تلك الأزمة .

المبحث الثاني : مذهب المعتزلة الكلامي ومحنة الإمام الفقيه (احمد ابن حنبل)

في مسألة خلق القرآن (213- 232) هجرية

حقيقة إن الهوية الفرعية للجماعة في جذرها الثقافي، ما هي إلا بصمة طبيعية ، يتسم بها أفراد الجماعة ، حتى تغدو بصمة جمعية كلية كهدف من أهدافها المستترة ، وهي تتضمن عدة مستويات اعماقية ، تحمل معها الرمز الديني والاقتصادي والأخلاقي والثقافي ، والمنصهرة تماماً فيها ، بحيث تشكل المعالم النهائية ، لتلك الهوية الفرعية ،التي يراد لها الانتشار والاتساع والهيمنة.

وتلك المستويات الاعماقية ، المؤسسة للهوية الفرعية، ترتبط مع بعضها البعض برموز لها وظيفية FUNCTION قد تكون مختلفة ،عن طبيعة ووظيفة الهوية الكلية للجماعة الحاضنة لكن ألية عملها، كهوية فرعية متميزة، و مستقلة عن كيفية عمل عناصر الهوية الجامعة الكلية. وضمن تلك المعادلة ، تظهر الاختيارات والمفاضلة والأولويات ، في مستوى الحاجات التي تحدث عنها مازلو ، في هرمه السالف الذكر ، والتي وان اختلفت في ترتيب عناصرها إلا أنها تشترك بعناصرها، مع عناصر الذات الجماعية ، وهذا ما يتطابق مع التعريف الذي صاغه عرفها د/ رشاد الشامي بقوله (بأنها الشيفرة التي يمكن للفرد عن طريقها ان يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتميا إلى تلك الجماعة) حقيقة ان الشخصية قد تزول لسبب تاريخي ما ، لكن ذلك التراجع لا ينسحب على الهوية الرئيسة . لآن الهوية الجماعية ما زالت باقية ، بسبب التفافها حول مكونات عناصر هويتها، كاللغة أو الدين أو العادات والتقاليد أو التاريخ ،،،، الخ فالهوية الفرعية عاشت ضمن مجموعاتها الخاصة ردحاً من الزمن ، ميزتها عن غيرهم من المجموعات الأخرى ، لكنها حملت شخصية الهوية الجامعة ، وإن اختلفت معها فهي تعايشت

معها بفعل ظروف تاريخية وسياسية مختلف ، وحين واتتها الظروف الملائمة صارت تطالب بالهيمنة السياسية .

وعليه فان مذهب المعتزلة ، من مذاهب الفرق الكلامية ، التي تركت بصمة مميزة لها في تاريخ علم الكلام الإسلامي . فهم من أوائل المذاهب والفرق الإسلامية ، التي أولت أهمية بالغة للعقل والتفكير والمنطق . وفي سبيل ذلك عانوا ما عانوه في وقتهم حتى يبرهنوا على حسن منطقهم ، وسلامة اعتقادهم الإسلامي من خلال العقل وحده .

ففي بداياتهم لم تلق مفاهيمهم وشروحاتهم ، ترحيباً من أهل السنة والجماعة ، ولا من الفرق الإسلامية الأخرى ، وبخاصة أنهم خاضوا في مسائل عقائدية ،لا جواب فيها في الكتاب ولا في سنة النبي (ص) لكنها من وجهة نظر المعتزلة تعتبر من المسائل الجوهرية التي تمس عقيدة المسلم وكيفية اعتقاده بالخالق المنزه عن كل كشيء.

كانت المعتزلة ترى ان صفات الله عز وجل ، لا تنفصل عن ذات الله تعالى ، فيقولون ان صفات الله هي عين ذات الله تبارك وتعالى . وكانت تحدوهم رغبة تنزيه التوحيد عن شبهة التجسيم والتشبيه ، فالمجسمة يرون ان الباري تعالى له مكان وطول وعرض وحياة ووجه ويد ،،، وانه بطول سبعة أشبار بشبر نفسه ،،،لآن كل إنسان طوله سبعة أشبار بشبر يده .... الخ . أما المشبهة فهم من يرون ان صفات الله تشير إليه ، فالعدالة والرحمة صفتان خارجتان عن الموصوف . والفقهاء تعارضوا مع المعتزلة ، لان الفقيه يقف أمام النص الإلهي ، ولا يجادل فيه ، لكونه من قبيل (الحقائق التوقيفيه) وليس من (الحقائق التوفيقية) لذلك حرموا الخوض في مسالة العرش والاستواء . وأجازوا البحث في المواريث والزواج والطلاق وفق الشريعة الإسلامية . وكانت تلك الفرق من اشد المعادين للمعتزلة ، التي حاربت تلك المعتقدات بكل ما أوتيت من منطق وحجة ، بحيث صار الكلام عندهم ،علم من العلوم (علم الكلام) والذي هو الدفاع عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية .

لذلك أبدع المعتزلة في الاستعانة بالفرضيات الفلسفية ،التي كانوا مطلعين عليها وسخروا الحجج والبراهين الفلسفية لخدمة معتقداتهم الإيمانية . وكثيرا ما أطاحوا بخصومهم في المجادلات والمناقشات،التي كانت تجري بين المتناظرين من تلك الفرق الكلامية .

لذلك فالمعتزلة أول تيار فكري كلامي ، وصل بالعقل إلى أعلى درجات التقديس وإعطائه الحق، في تفسير النصوص الشرعية ، بما فيها نصوص القرآن الكريم . وبجهدهم وجدهم

استطاعوا الوصول ، إلى الحكم وتسلم مقاليده مفاصله الرئيسة عن طريق الخليفة العباسي (المأمون) 213 هجرية بحيث صار مذهب الاعتزال مذهبا رسميا للدولة ، إلى فترة بدايات حكم الخليفة (المتوكل) 232 هجرية .

والحاكم حين يميل إلى عقيدة أو ملة ، لا يتوانى من جعلها المذهب الرسمي للدول حين يحتل ذاك المذهب أو الملة والنحلة ، مكانة خاصة ومتميزة، في قلبه وعقيدته الإيمانية . فكيف بهذا إن عرفنا ان المأمون، قد تتلمذ على يد شيوخ المعتزلة أمثال أبو هذيل العلاف وبشر بن غياث المريسي ، وثمامة بن الأشرس، والجاحظ واحمد بن داوود ، والنظام !

لذلك عمل الخليفة وهو منهم ، على تقريب شيوخهم وأساتذته إلى مجالس حكمه بحيث صار يرى الأمور من خلال عقولهم وعيونهم ؟ والمعتزلة كذلك في بداياتهم كانوا بحاجة إلى الرجال في السلطة السياسية ، للاستفادة منهم في نشر مذهبهم ومقارعة خصومهم من الفرق الإسلامية الأخرى . [13]

يقول موريس دوفرجيه واصفاً رجل الحكم في السلطة (إنهم من يطاعون بسبب مكانتهم أو أصلهم أو إشعاعهم الشخصي)

وهكذا وصل المعتزلة إلى مقاليد الحكم ، وصار مذهب الاعتزال المذهب الرسمي للدولة العباسية في عهد المأمون . إذا تلك الفترة ، تعتبر فترة شهر عسل بين (الثقافة والسلطة) وصارت تلك الفترة جد عصيبة على لفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى المخالفة لمذهب الاعتزال . فكان الاضطهاد نصيبهم ، والذي اتخذ شكل العزل من المناصب لغير المعتزلة والملاحقة والزج في السجون حتى وصل الاضطهاد إلى الإمام احمد بن حنبل ، الذي رفض التراجع عن اعتقاد أهل السنة والسلف الصالح ، ورفض الخوض بذلك أو القول بخلق القرآن

هذا يعني بالمجمل ، ان الاعتزال صار إيديولوجية رسمية للدولة ، وفق شروحات دوفرجيه عن الإيديولوجية [14] (ونقصد بالإيديولوجية أسلوب الشرح لمجتمع ما ، يرمي إلى تسويقه أو نقده ويصلح أساسا لعمل ما ، كي تدعمه أو تحوله أو تهدمه)

والسلطة بحد ذاتها مغرية جداً لما فيها ، من امتيازات الشهرة والنجومية ، واستخدام النفوذ والتمتع بامتيازات المركز ، والهيبة والإكبار والإجلال ، وفيها أيضا النفاق للارتزاق والتنمق

[13] سوسيولوجية السياسة – موريس دوفرجيه – مرجع سابق ص 193
[14] موريس دوفرجيه – مرجع سابق ص 18

والانعتاق ،،، حينها تعمى البصائر، ويضطهد الرجال وتضطهد الحرائر وتصير صغائر الأشياء ، جريرة من الجرائر ، وكبيرة من الكبائر ، عندها يحار من لم يكن قبل ذلك حائر ؟ ! وإيديولوجية المعتزلة القائمة على الأصول الخمسة ، فأمعنوا في شرحها وتفسيرها ، ونشرها في مذاهبهم وجادلوا خصومهم من خلال قواعدها .

فما كانت المحنة التي أدت إلى كل ذلك ؟ إنها مسألة عقلية طرحها الفكر ألمعتزلي حول هل (القرآن) كلام الله عز وجل قديم أم محدث ؟ بمعنى هل هو قديم موجود بوجود الله القديم ، أم ان الله عز وجل تحدث به في أوقات نزول الوحي ؟

بمعنى ان القرآن إن كان كلام الله القديم في اللوح المحفوظ ، فهو قديم بقدم الله ، وهو غير مخلوق . أما ان كان الكلام محدثا وخارجا عن الله ، فهو محدثا في مكان خارج الذات الإلهية أو داخل الذات اللالهية ، فان كان محدثا داخل الذات اللالهية فهذا يعنيان ذات الله محلا للحوادث وهذا (محال) عندهم . أما ان كان محدثا خارج الذات الإلهية فهذا يعني إمكانية وجود مكان خارج عن الله ، وذلك شرك وتثنية مخالف للتوحيد .

لذلك عرض المعتزلة تلك القضية على العامة .وكان الناس يعرضون على شيوخ المعتزلة ليسألوا عن ذلك فمن قال بقولهم نجا . ومن قال لا ادري تعرض للعقاب !

وجدير بالذكر ان ، مذهب الاعتزال هذا ، يقوم على أصول خمسة من الأصول الكلامية عندهم وهي (التوحيد– والوعد والوعيد – والعدل الإلهي – والمنزلة بين منزلتين – والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)

تلك الأصول الخمسة ، ليست هي الأصول المعروفة عند أهل السلف الصالح، والسنة والجماعة فالتوحيد عندهم يقصدون به (ان صفات الله هي ذات عين الله ، وهي غير منفصلة عنه) لذلك قالوا ان الصفات هي عين الذات ، وهذا ما لم يقله أهل السنة ، بل أنهم لم يبحثوا أو ينظروا فيه ؟

والوعد والوعيد يقصدون به ، ان الله وعد المطيعون له بالثواب ، وتوعد المشركين بالعقاب رداً على من قال بغير ذلك من أهل الملل الأخرى ، التي لا ترى ان الله يخلد الفاسق في النار، وليس بالوجب على الله ان يثيب المؤمن بالجنة .

والعدل الإلهي، عندهم ان الله لا يعذب أطفال المشركين ان ماتوا أطفالاً بجريرة كفر أبائهم .

والمنزلة بين المنزلتين ،عندهم ان العاصي ليس بمؤمن ولا كافر، بل هو في منزلة بين

المنزلتين .والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، عندهم ان يستتاب من ليس على مذهبهم ويؤمر بذلك حتى يرجع عن معتقده .

وكانت الفرق الإسلامية الأخرى، من مرجئة واشاعرة ، يرون غير ذلك فعرضوهم لمحنة السؤال عن قضية خلق القرآن . حتى ان الأمر تعدى ذلك حين قعدوا للناس في الشوارع لسؤالهم عن تلك القضية وامتحانهم بها ، فمن لم يقل بقولهم ذلك يسقط عنه التوحيد والوعد والوعيد ، وقد سارع المعتزلة بالشروع في ذلك الامتحان وتوسيع نطاقه ، بتأييد من الخليفة حين قال [15](إنا أبحنا الكلام وأظهرنا المقالات ، فمن قال بالحق حمدناه ومن جهلة وفقناه ، ومن جهل الأمرين حكمنا فيه بما يجب، فان الكلام فروع فإذا افترعتم شيئا رجعتم إلى الأصول)

فما كان قصد الخليفة من وراء ذلك ؟ هل كانت تهمة تلك المسائل الشرعية إلى هذا الحد !

أم انه وجد في مذهب الاعتزال ، الذي تشربه من معلميه ، وسيلة للتخلص من المعارضين لحكمه من المسلمين ؟ ان المسلم الطبيعي والمؤمن بالله ، والقائم بشعائره الدينية كما ينبغي ان تكون ليس معنيا بان يلم بتلك الفروع ، والاختلافات الكلامية للمذاهب والملل ،والفرق والنحِل بقدر ما يهمه ان يحيا ويموت على دينه . لكن رجل السياسة له حسابات أخرى مع الناس ، حين يروم اقتيادهم إلى صفه ظالما أم مظلوماً ، وبخاصة المعارضين لسياسيته وطريقة حكمه للرعية. كانت الدولة الأموية والتي حولت طابع الدولة الإسلامية ،من الخلافة إلى الملك بالمفهوم الحديث ، تعتمد على العنصر العربي، في تثبيت أوتاد ملكها في دمشق وسائر بلاد المسلمين ، بسند شرعي من أنهم ورثة دم الخليفة عثمان بن عفان، الذي قتله الخارجين على دولة الإسلام لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى ، تجلت بتولي أبناء عمومته المناصب الهامة والأموال والأراضي المفتوحة باسم الدين الإسلامي .

إلا ان الخلافة العباسية ،التي قامت على اثر سقوط ملك بني أمية ، عملت على المساواة بين العرب والعجم من بلاد مصر القبطية قبل فتحها ،وبلاد المغرب الأقصى ، وفارس وبلاد الترك وأرمينية وأذربيجان ، ومن سائر بلاد أسيا الوسطى . في عهد الخليفة (عبد الله المنصور) فكانت سياسة الخليفة ، ان حطت من الضرائب والمكوس والخراج التي كانت تؤخذ من أصحاب الأراضي المفتوحة ، في عهد بني أمية ، والتي لاقت غضبا واستياء من العناصر غير العربية من المسلمين حديثاً ، فعندها ساد نوع من الانتعاش الاقتصادي، ونوع من الرخاء عند

[15] د / عبد الستار عز الدين الراوي – ثورة العقل – بغداد 1986 طبعة 11 ص 221

ملاك تلك الأراضي والعاملين عليها من المزارعين .وكذلك قامت الدولة بتقريب فئة المتعلمين من بلاد الترك و فارس، ووضعهم في بلاط قصر الخلافة العباسية .

وهذا ما ظهر في فترة حكم المأمون، الذي قامت ثورات ضد حكم دولته، في كل من العراق ومصر ، بينما هو كان مشغولاً برد هجمات الرومان عن بلاده ، والتي احتلت أرمينيا ونزعتها من دولة خلافة المسلمين . إضافة إلى بعض إمارات أسيا الوسطى . وكان ذلك بمساعدة شيوخ ورؤساء القبائل العربية ، أمثال (حاتم بن هرثمة) عاملة على أرمينيا وأذربيجان ، الذي سهل للروم احتلالها ، وكان ناقما على الخليفة المأمون لقتلة والده .

لكن بعد استتباب دعائم الحكم العباسي ، عادت الدولة إلى انتهاج سياسة بني أمية المالية ، والعودة إلى سياستهم الضريبية لسد العجز المالي، في خزينة الدولة التي كانت تنفق على الحملات العسكرية وعلى إدارة الدولة وعلى بلاط قصر الخليفة ، وعلى الكتاب ولمؤلفين والشراح للعلوم اليونانية والسريانية واللغات الأخرى ، وعلى مجالس السمر والحفلات في القصور وعلى العمال والأمراء، في البلاد الأخرى التابعة للدولة ، وكل ذلك يحتاج إلى أموال كبيرة أجبرت الدولة العباسية ،على إعادة الضرائب والخراج والمكوس من الرعية ، مسلمة كانت أو غير مسلمة،مما أدى اضعف الدولة، في فترة حكم المعتصم (833-842 م) ولولا إخلاص قائده العسكري التركي (حيدر بن قاووس الافشين) والمعروف بسمعته العسكرية وشجاعته ، وهو الذي ثبت له أركان ملكه ،حين قامت ثورة بابك الخرمي ضده .

ثم عاد الخليفة العتصم وقتل قائدة بعد ذلك ، بتهمة الخيانة لتعاونه مع بابك وحاكم طبرستان المازيار . والمؤرخ المسعودي يورد قصة مقتل الافشين على هذا النحو[16] (وفي سنة خمسة وعشرين ومائتين أدخل المازيار بن قاران بن نبدار هرمس صاحب جبال طبرستان إلى سامراء " وقد كان اصطنعه المأمون فعصى في أيام المعتصم ،،،،، " فاقر على الافشين انه بعثه على الخروج والعصيان لمذهب كانوا اجتمعوا عليه ، ودين اتفقوا عليه من مذاهب الثنوية والمجوس ، وقبض على الافشين قبل قدوم المازيار بسامراء بيوم ، واقرعيه كاتب له يقال له سابور فضرب المازيار بسوط حتى مات ، بعد ان شهر وصلب .... ومات الافشين في الحبس بعد ان جمع بينه وبين المازيار فاقر عليه واخرج الافشين ميتا فصلب بباب العامة وأحضرت أصنام زعموا أنها كانت حملت إليه فألقيت عليه وأضرمت النار فاتت على الجميع)

[16] المسعودي – مروج الذهب – الجزء الرابع دار القلم بيروت – 1989 ص59+60

شخصياً لا اعتقد بصحة الرواية ،التي تقال عن خيانة (الافشين) وكيف يقاتل البابكية ويمحقهم ثم يتهم بأنه على دين المجوسية كخائن للدولة ؟ ما من تفسير غير ان الذي حصل مع الافشين بعد القضاء على البابكية، لصالح دولة الخليفة المعتصم، إلا ان الرجل اكتسب سمعة عسكرية هائلة ، أخافت الخليفة من عظمة هيبته بين جنده وعند عامة الناس ، فكاد له تهمة التأمر على الدولة العباسية ، فقتلة قتلة لا مثيل لها .

كما حصل مع (خالد بن الوليد) رضي الله عنه ، حين عزله الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لكن باختلاف صورة العقاب .

إذا لم يكن ذهاب الخليفة المأمون ، إلى اعتناق كلام المعتزلة وجعله مذهب الدولة الرسمي ؟ لأسباب من فراغ ؟ وان كان ميالا لذلك النهج ، بل استعان بهم ، لمحاربة الأفكار والمناهج الكلامية ، التي كانت تعادي دولة الخلافة العباسية ولو في السر باديء أمرها .

إن فرقاً كثيرة ظهرت في تلك الفترة ، كالخرمية والبابكية والإسماعيلية الباطنية وحركات التشيع ، التي تأمرت للخروج عنها على الدولة ، ولم يكن أهل السنة والجماعة يتخذون منها موقفا واضحا وصريحا ، لعدم رغبة (فقه السنة) في الخوض في كلام تلك الفرق ، التي انبرى لها المعتزلة بالتصدي لهم من صلب علومهم ومناظراتهم .

وكان الخلاف الحقيقي هو خلاف سياسي مبطن بغطاء من الدين ، في مسالة خروج الناس على ولي الأمر إن جار ولم يعدل ، وكانت اغلب الفرق من أهل السنة ترى بعدم الخروج عن طاعة ولي الأمر ، بعكس مذهب الاعتزال الذي يرى ذلك ، وكان الحكم العباسي يرى رأي المعتزلة من أنهم أحق بالخلافة من الأمويين ، وان من واجب المسلمين الخروج عليهم بالسيف لسلبهم الخلافة من أهلها ! يقول [17](ر . ف . بيلس R F BALES) في معرض تحليله لطبيعة القيادة الحاكمة (ان القادة تدفعهم رغبة قوية في السيطرة على نشاطات الآخرين، مع تحرير أنفسهم من السيطرة الخارجية)

الواضح ان (المأمون) سيطر فعلياً على تيار الاعتزال ورجالاته ومريديه ، وسيطر على فئة عريضة من هؤلاء ، وقد رغب باتساع رقعة الموالين له ، فعرضهم للمحنة من اجل ذلك والتخلص من مناوئيه في الحكم والشعب . وكان يعتقد أيضا انه بسيطرته على تيار الاعتزال وفرقتهم ، وسيلة للسيطرة على بقية الفرق الإسلامية الأخرى ، بالعقل والمنطق .

[17] وليم لامبرت و ولاس لامبرت – علم النفس الاجتماعي – ترجمة د سلوى الملا ومحمد نجاتي طبعة 1973 دار الشروق ص 195

وتلك الظاهرة في علم الاجتماع السياسي ، حسب وليم لامبرت ،هي نوع من التعالي والثقة الزائدة بالنفس [18](ينشا لدى الناس الولاء تجاه جماعتهم ، والإحساس بالافتخار بها وهو إحساس بان جماعتهم أفضل في بعض النواحي من الجماعات المقارنة بها والتي يرتبطون بها وسواء أكانت هذه المشاعر مبررة أم لا ، فان أعضاء الجماعة يتأثرون بها)

واستمر ذلك الامتحان بعد الخليفة المأمون، وتابعة في ذلك المعتصم والواثق ، بامتحان القضاة والشهود وعلماء أهل الأتباع ، إلى ان أوقفها الخليفة (المتوكل) 232هجرية بعد صمود الإمام احمد بن حنبل ، في محنته تلك فأعاد الخليفة المتوكل الأمور إلى سالف عهدها لأهل السنة والجماعة وأقصى الاعتزال الدولة .

إذن يتبين من ذلك الشاهد ، "ان البداية كانت *اختلاف فكري* حول قضية لها طابع ديني ، سرعان ما تحولت إلى *مشكلة* بين علماء الكلام من المعتزلة وبين الفقهاء من المسلمين من أهل السنة ،ثم تحول الخلاف إلى *أزمة* حقيقية ، بين الجماعات الإسلامية ، ثم امتدت إلى الحكم والسلطة السياسية التي تبنت وجهة نظر المعتزلة" .

وهكذا تحول الخلاف إلى مشكلة فأزمة تجد تجلياتها من داخل الإطار الثقافي ، إذا فهي أزمة و صراع ما بين (ثقافة الاعتزال / وثقافة أهل السنة والجماعة) وكانت السلطة السياسية حاضرة بينهما على الدوام ، بحكم أنها دولة لكل المسلمين فيها ، إلا ان اتجاه هوى المأمون إلى الاعتزال ، وتأثير علماء الكلام في الاعتزال ، قد ظهر عليه وأخذ منه كل مأخذ ، حتى قادته إلى أتباع هذا المذهب ، والارتقاء به إلى مصاف الحكم ، فتحولت الدولة إلى دولة بعض مالكيها والمسيطرين عليها ، حتى غذت بقية الملل الكلامية الأخرى ، عبارة عن جماعات معارضة وثقافات جاهلة بأمور دينها تحتاج إلى التقويم ، ان لم تتبع فرقة المعتزلة .

وهي كما يذهب الكثير ممن نظروا في تاريخ الفرق ، ان العقائد الإيمانية مرت في الكثير من مراحل الجدل الكلامي ، في أواخر عصر الصحابة ،ثم في العهد الأموي ثم العباسي .

لقد أورد الشيخ (مصطفى عبد الرزاق) في كاتبه تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية [19]

(جاء في –مفتاح السعادة لطاش كبر زاده – ان رجلا قال لابن عمر – رضي الله عنهما – التوفي سنة 73للهجرة 93 ميلادية : ظهر في زماننا رجال يزنون ويسرقون ويشربون الخمر

[18] المرجع السابق / وليم لامبرت ص 206
[19] مصطفى عبد الرازق – تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية طبعة ثلاثة القاهرة مكتبة النهضة المصرية 1966 ص 286

ويقتلون النفس التي حرم الله ، ثم يحتجون علينا ويقولون كان ذلك في علم الله ، فغضب ابن عمر وقال : سبحان الله كان ذلك في علم الله ولم يكن علمه يحملهم على المعاصي ...)

وهذا النص يظهر القول بالقدرية التي أبانها " غيلان الدمشقي " المتوفي 125 هجرية والذي قطع رأسه هشام بن الحكم وصلبه على أبواب دمشق ، فظهرت طائفة تكفر مرتكب الكبيرة وطائفة تقول لا يضر مع الإيمان كفر ، وقالت المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين ، أي ليس بمؤمن ولا كافر . بينما آخرون ، يروون ما يلي [20](وقد اختلفت الآراء حول تسمية صاحب الكبيرة ، فأما الخوارج فان صاحب الكبيرة عندهم هو كافر ، بينما هو مؤمن عند المرجئة ، أما الحسن البصري فقد ذهب إلى ان صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنا ولا كافرا ولكنه يسمى منافقاً) وهذا ما سارت عليه المعتزلة ، لذلك هناك من سماهم بالقدرية أو المعطلة وجرت التسمية بتوصيفهم بالمعتزلة ، حين اعتزل واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري لخلافة معه حول منزلة مرتكب الكبائر ، وخرج ببدعة تسمية مرتكب الكبيرة (بالفاسق) لا مؤمن ولا كافر ، فطرده الحسن البصري من مجلسه ، واعتزله واصل بن عطاء عند سارية مسجد البصرة ، وانضم إليه عمر بن عبيد ،،، فقال الناس يومئذ فيهما أنهما اعتزلا قول الأمة [21]

إذا بداية الاختلافات كانت في مدار التوصيفات الشرعية ، والتي تحولت إلى أزمة في عصر المأمون بعد ان ، أعطي لتلك التوصيفات ، أبعاداً وظيفية سياسية ، وضعت الفرق والجماعات في دائرة الصراع مع أو ضد سلطة الحكم العباسي .

والمفاهيم ذات الدلالات الثقافية ، حين تنتقل من *التوصيف المعرفي* ، إلى *التوظيف السياسي* يصبح أداة حادة تتمزق بها الأمة ، وبخاصة ان كان الرمز المقتطع ،من عمق مسار التاريخ الإسلامي رمزا مقدساً للجماعة الفرعية ، والتي تسير به إلى مصاف التقديس ،المفسر للدين بشكل عام . فكربلاء عند الشيعة ، هي رمز مقتطع من التاريخ السياسي الإسلامي ، اتخذ بعدا سياسيا متمايزاً ، له دلالات رمزية (المظلومة ، السلطة والولاية ، الأحقية في الحكم) إلى ان يتخذ شكله النهائي، المحدد لمسار السياسية الداخلية والخارجية للدولة (جمهورية إيران الإسلامية) على سبيل المثال ، في مقابلة الدول العربية الإسلامية ، التي لا يشكل عندها ذاك الحدث أو الرمز ، إلا مرحلة عابرة في زمن مضى، وخلى أمره إلى الله تعالى .

[20] د/ عائشة يوسف المناعي – أصول العقيدة رسالة دكتوراه - دار الثقافة الدوحة قطر 1992 ص 361
[21] عائشة المناعي – مرجع سابق ص 24

المبحث الثالث : الهوية الفلسطينية وتحدياتها التاريخية

لم يعرف العالم مأساة طال مداها ، كمأساة الشعب الفلسطيني ، الذي اقتلع من أرضه بمساعدة دول خارجية عظمى ، واستجلبت اليهود من أصقاع العالم، ليحلوا محل الفلسطينيين في بلادهم فلسطين . وكانت بداية المأساة منذ وعد بلفور 1917، ثم تفاقمت وتجلت عام 1948 ومنذ ذلك التاريخ إلى ألان، وهي تزداد تعقيدا وصعوبة وهذا المبحث الصغير ، يلقي الضوء على نوع محدد ، من الصراع بين جماعتين (هويتين) مختلفتين ومتنافرتين ؟ هوية فلسطينية تعاني وتصارع من اجل إثبات وجودها ، أمام هوية يهودية صهيونية إسرائيلية على النقيض منها ، لذلك من ضرورات إظهار صيرورة الهوية الفلسطينية ، لابد من إظهار الهوية الأخرى المعادية لها في مضمار الصراع ، والذي اتخذ لنفسه شكل (الأزمة) فعلى ماذا تحتوي الهوية الصهيونية في بنيتها الخاصة ومما تكون ؟ وعلى ماذا تحتوي الهوية الفلسطينية في بنيتها الخاصة ومما تتكون ؟

1- طبيعة مكونات الهوية اليهودية الصهيونية IDENTITY

الهوية IDENTITY تختلف عن الشخصية CHARACTER بأن الهوية ثابتة بمكوناتها الذاتية أما الشخصية فمتغيرة ،في الزمن المتحرك الديناميكي . فدولة إسرائيل هي شخصية سياسية واعتبارية متحركة وليست ثابتة ، يحمل جنسيتها كل من اليهودي الصهيوني، والعربي الفلسطيني الذي يتواجد معه ،في المكان ذاته منذ عام 1948 . بينما الهوية اليهودية لا تسري بحق العربي الفلسطيني ،المتواجد في إسرائيل منذ عام 1948 .

ان تحليل بنية الشخصية اليهودية الصهيونية ، من خلال استخدام أدوات تحليل علم النفس الفرويدي ، لفهم طبيعة الهوية اليهودية ، والتي عبرت عن نفسها بشخصية صهيونية أو إسرائيلية ، يتبين أنها تتكون من الأنا(EGO) وألهو(ID) والانا الأعلى (SUPER EGO) وفق تقسيم فرويد (FRUED 1959/1856) لمكوّن الشخص الطبيعي [22].

والانا : هي مجال الشعور المدرك الواعي ،بمفهوم اليهودية والشتات والخوف الأمني الجماعي وحق العودة لليهود وتأسيس دولة الكيان الإسرائيلي !

وألهو : هي مجال الرغبات العتيقة ، والمعبرة عنها برغبة تجسيد وتأطيرالهوية ضمن شكل الدولة ، الكيان الخاص باليهودية الصهيونية الإسرائيلية !

[22] سيجموند فرويد – مذهب التحليل النفسي وفلسفة فرويد – فاليري ليبين / دار الفارابي بيروت 1981 ص 39

والانا العليا : هي المحاكمات الداخلية ،التي تجري بين (الأنا وألهو) وتفعل فعل الضمير كقيمة أخلاقية .

وبتحليل تلك العناصر، مع واقع الهوية اليهودية الصهيونية ، تجد ان الأنا فيها يتمثل بإدراكها أنها يهودية الديانة لعرق منفرد بعينة ، لا تقبل الدخول فيها ، ولا ترضى التغيير في مفاهيمها لأنها مختارة بإرادة الله ، حسبما يدعون من أنهم ومنذ فجر التاريخ (شعب الله المختار) .

أما مكونها الثاني فهو ألهو : إقامة مملكة إسرائيل الكبرى ، وبناء الهيكل ، وسقوط تلك الممالك اليهودية ، والطرد ، والشتات الكبير ، وكل ذلك يتمثل بعدة رموز داخلية، منها التخلص من الشتات ، وعودة شعب الله المختار من أصقاع العالم ، أي العودة إلى ارض الميعاد (فلسطين) "إسرائيل " تمهيدا لإقامة مملكة الرب ، وقد عبرت عن هذا النص (بقانون العودة لليهود) من الشتات العالمي ، إلى ارض الميعاد عندهم ، أي العودة إلى دولة إسرائيل هذا القانون الذي صدر في 1950/6/5

أما المكون الثالث فهو الأنا العليا : والمتمثل بالضمير الأخلاقي ،الذي يقف بين الأنا وألهو فينظر في ما هو ممكن الانجاز والتحقق ، من كل ما تريد انجازه .

بمعنى أن حق العودة ضمن سياق قانون العودة اليهودي ، هو تفعيل لمفهوم الإحلال والاستبعاد ، أي إحلال القادم من الخارج ، مكان المتواجد منذ القدم أي (الفلسطيني) .

إذا تلك العناصر الثلاثة ، التي استخدمها فرويد في تحليل الشخصية الطبيعية ، هي ذاتها ويمكن استعارتها منه، لفهم طبيعة الشخصية الاعتبارية (اليهودية الصهيونية).

فعندما يقول الإسرائيلي (أنا يهودي صهيوني) فهو يقول .. أنا أول من اختارني الله على الأرض لأحمل رسالته ، وهو وعدني بأرض كنعان المسماة عندنا "إسرائيل " وضميري الأخلاقي لن يرتاح ، إلا حين أساهم بإقامة دولة الرب (إسرائيل الكبرى)

هذا يعني انه يقول بصورة ثانية : أنا يهودي من شعب الله المختار ، وغير اليهود هم الاغيار GUYEM ليسوا من شعبنا ، ونحن اليهود ديانتا خاصة ،لا تقبل الدخول فيها من الاغيار ونحن سادة العالم ، وغيرنا عليهم خدمتنا ومساعدتنا على تحقيق طموحاتنا الكبرى !

وهو يقول أيضا : وعدني الرب بأرض الميعاد (فلسطين / إسرائيل) ، أي أنها لي ومن حقي طرد وقتل ، كل من عليها بقوة السلاح إن اقتضى الأمر ! وكأنه يقول أيضاً : ضميري الأخلاقي يخصني ، ويتجلى بتحقيق حلمي ، لا بتحقيق أحلام الآخرين من الأغيار !

وبما ان ألهو : مخزون اجتماعي للهوية اليهودية ، فيها أحلام إقامة دولة إسرائيل الكبرى غير المنجز في الأمد القريب ، والمؤجل بانتظار تحقيقه، إن واتته الظروف الموضوعية الملائمة له .فهو حلم لن ينجز على عجل ، ويبقى منتظرا الظروف الملائمة ، بعد ان تذلل كافة العقبات الداخلية والخارجية ، التي تعيق تحقيقه . ومن تلك العقبات الوجود الفلسطيني والظروف العالمية التي قد تقبل الملائمة في الأمد البعيد .

لذلك تتصادم تلك ألهو اليهودية الصهيونية ، مع ألانا الخاصة بها، هذا (ألهو) الذي يتحرك وفق الممكن والقابل للانجاز، فتعود تلك الأحكام لمستوى الكبت في اللاشعور الجماعي انتظارا لملائمة الظروف الداخلية والخارجية ، وزوال المعيقات من طريق تلك الأحلام .

وفي السياق التاريخي كان عام1897عام إبراز وتجسيد(الأنا الجماعية) لليهود الصهاينة في مؤتمر(بال السويسرية) وكان عام 1917 تاريخ ، وعيّ (الأنا اليهودية الصهيونية) لذاتها ثم عام 1948عام تحقيق وتجسيد (ألهو الجماعية لليهود لصهاينة) بالمكان المقدس رمزه عندهم (إسرائيل ارض الميعاد) .

إذا ما معنى (يهودية الدولة) عندهم غير أنها ،تعني فيما تعنيه ان إسرائيل لليهود فقط بدون الفلسطينيين ، الذين هم من الاغيار الطارئين ، على تاريخهم المقدس بان " إسرائيل " هي ارض الميعاد ؟ ! أي بصورة ثانية تحويل الجنسية الإسرائيلية من امتدادها إلى عرب فلسطين ، واقتصارها على العرق اليهودي ، وبذلك تصبح الدولة يهودية الطابع .

يقول فرويد عن اليهود [23](أنهم يصدقون في الواقع ما يقولونه عن أنفسهم من أنهم شعب الله المختار ،،،، ان الشعب اليهودي اكتسب صفات خاصة وكسب بشكل عارض الكراهية لكل الشعوب) تلك بتبسيط موجز مكونات الهوية اليهودية الصهيونية ، التي إقامة دولة " إسرائيل" على ارض فلسطين بعد طرد وتشريد الفلسطينيين منها عام 1948

ولكن يطرح التساؤل هنا هل الشخصية الإسرائيلية تختلف عن الهوية اليهودية ؟ وكما يلاحظ ان الشخصية الإسرائيلية للدولة ، ما هي إلا صورة (كاريكاتورية سياسية) تتقمصها الهوية اليهودية لتظهر به على العالم ، بالمظهر الديمقراطي ، والذي لا يعكس حقيقة المكونات الأساسية للهوية اليهودية الصهيونية . فاليهودية كدين خاص بالعرق اليهودي ، هي ديانة مغلقة لا تقبل الدخول فيها ، وعدم القبول هذا ، يتنافى مع الطرح الديموقراطي الذي يعني قبول الأخر

[23] موسى والتوحيد – فرويد سيجموند – ترجمة د عبد المنعم ألحفني – القاهرة طبعة 11 سنة 1978 صفحات 209و210

والحوار معه أو التعايش معه بشكل دائم . اللهم إلا إذا كان القصد من الديمقراطية ان تكون خطاباً موجهاً ليهود الشتات (علمانيين أو غير متدينين أو ملحدين) للعودة إلى ارض الميعاد ، في ظل الحوار الديمقراطي الداخلي فيما بينهم ، لاستقطابهم من الشتات ، والمساهم في بناء أركان دولة الأحلام .

وبخاصة ان الجدل يتصاعد في الداخل اليهودي، حول تعريف معنى اليهودية أو الإسرائيلية ؟ ذلك الجدل الذي فرضته طبيعة تاريخ الشتات اليهودي ، والذي حافظ على مكونه الديني واختلف معه على الشكل الكاريكاتوري السياسي، لتعريف من هو الإسرائيلي ! هذا إن علمنا ان التطرف الديني في إسرائيل ، يرغب في ان يكون الشكل الكاريكاتوري للإسرائيلي منسجما مع طبيعة وجوهر العقيدة اليهودية . على خلاف ليهودي العلماني ،الذي يرى ان شكل الدولة لا يعني ان تكون يهودية محض ، بل من المفترض ان تقبل التعايش مع الأخر وفق المتعارف عليه على لصعيد الدولي . فكما عاش اليهودي في الشتات وقبله الأخر في الدولة المدنية ، ينبغي ان تكون الصورة على هذا الشكل المقبول دوليا .

وتلك الحوارات الداخلية ، التي تجري في الأطر الثقافية اليهودية ، تتحاور فيا بينهما وكان فلسطين لم تكون يوما للفلسطينيين ، وان وجودهم كان طارئ ؟ بمعنى ان تلك المحاورات الداخلية ذات طابع إنساني ، عند غير المتدينين من علمانيين وماركسيين ويساريين ، وهي ذات طابع ديني عند متشدد عند المتطرفين ؟ دون استشارة أهل الحق في تلك الحوارت ؟ !

وما المشترك بين تلك الأصناف المتحاورة ؟ أنها جميعها تنطلق من أنهم يهود أولا ، لكنهم مختلفون على شكل الإطار الكاريكاتوري للشخصية الإسرائيلية .

ومن المشترك أيضا بين تلك الأصناف المتحاورة ؟ أنها جميعا تعتبر القدس عاصمة أبدية لإسرائيل ! أي ان الرمز الديني يحتل مكان الصدارة ، كمكون أساسي للهوية اليهودية رغم ذاك الاختلاف الشكلي، بين وجهات النظر المختلفة للمتحاورين؟

ومشترك أخر يظهر ، ألا وهو التفكير بالية جادة للتخلص من بقايا جسم الجريمة (الهوية الفلسطينية) في الأراضي المحتلة عام 1948 ! بغية إضفاء الطابع اليهودي المحض على الشكل الرسمي للدولة .

1-طبيعة مكونات الهوية الفلسطينية

ان الهوية الفلسطينية هوية بسيطة ، ليس فيها تعقيد الهوية المعادية لها، بل هي هوية عربية إسلامية ، تحتوي على مكون (عربي) فيها عناصر (إسلامية ومسيحية)تشكلت عبر العصور من خلال تأثير الحضارات التي مرت على ارض فلسطين ، وعلى الإنسان الذي عاش على ارض فلسطين من غابر الأزمنة ، شانهم شان سائر العرب الذين يستوطنون بلادهم الغربية .

لذلك فهي هوية ذات مكون خاص وتاريخي ، تشكلت منذ غابر العصور ، على نمط من التعايش السلمي بين من سكن فلسطين وبرموزهم الدينية (المسجد الأقصى ،قبة الصخرة وكنسية المهد وكنيسة القيامة) لذلك فالهوية الفلسطينية قبل عام 1948هي هوية مدنية تعددية ، كانت هي الطاغية على العناصر السالفة الذكر، بمعناها الإنساني وليس وبالمعنى الديني الضيق ، والمرتبط برموز أضفت عليها الصبغة المقدسة.

وبعد حلول الهوية اليهودية الصهيونية عام 1948 بمعناها (الإسرائيلي) محل تلك الهوية في المكان ذاته ، كان الطرد والتهجير من نصيب، أغلبية سكان تلك الهوية ، أي وقع الطرد والتشريد على المكون الرئيسي (المسلم والمسيحي) من الهوية الفلسطينية ، وصارت الهوية الجديدة تمحو أثار الهوية القديمة من المكان ، كجزء من محاولات إرساء الهوية الجديدة في ذات المكان .

وعليه فعملية (التهجير القصري) منذ عام 1948 أجبرت الهوية الفلسطينية ،على اتخاذ فعل الممانعة والمقاومة RESISTING كعامل من عوامل المحافظة على بقاء الهوية من السقوط والذوبان والتلاشي . أمام هوية يهودية صهيونية متسلطة authoritarianism لصد طغيانها وعدوانها عنها aggregation تلك الممانعة ،هي التي حفظت بنيان الهوية الفلسطينية في حالة الصراع المحتدم بين هاتين الهويتين المتناقضتين، وكان التاريخ يعيد نفسه من جديد لكن بممثلين جدد على المسرح السياسي والوطني .

فعملية الطرد من المكان ،في زمن الممالك القديمة لليهودية (كرمز تاريخي) أدخلت في الفعل العقائدي والسياسي الصهيوني،كما هو الشأن مع مصطلح (الشتات) وحلم(حق العودة) والذي نقله التاريخ برمته ، ووضعه في طريق الفلسطينيين في مواجهة، المسلكيات السياسية لدولة الكيان الإسرائيلي الصهيوني .

إذا يظهر من هذا العرض ، شكل الصراع conflicts بين الهويتين، من ان له أبعاد ثقافية وحضارية أي بين، ثقافة صهيونية مستبدة بذاتها وطاردة لغيرها ، تستمد عمقها من أساطير

دينية قديمة تكن عداء للآخرين ، والمختلفة عن ثقافة مدنية وإنسانية وتعددية لا تكن عداء للآخرين .

والانا : في الهوية الفلسطينية : يتمثل في إدراكها لوجودها الإنساني ، المستمد من وجودها التاريخي في المكان (فلسطين) .

وألهو : في الهوية الفلسطينية : يتمثل في مجاميع الرغبات التاريخية ، في العيش بسلام بشكل مستقل في المكان والذي يتضمن من حقوق (حق العودة ، والتحرر والاستقلال وبناء الدولة الخاصة والمستقلة).

والانا الأعلى: للهوية الفلسطينية : يتمثل في ان ضمير الجماعة ،المتعددة الأعراق وطموحها بحلم بالعودة والرجوع ، إلى المكان المقدس عندها (فلسطين) .

لذلك فالمجموعة الفلسطينية التي تعيش ضمن دولة إسرائيل ، تتمسك بهويتها التي لا تستطيع الخروج منها رغما عنها ، كون تلك الهوية ليست مكتسبة وطارئة ، بل هوية ذاتية محددة تعمل معها عمل ألجين الوراثي، المحدد للكائن البشري . أما الشخصية الفلسطينية التي تظهر به تلك الهوية فهي دوماً متغيرة ومتحركة ، وفق طبيعة المرحلة الزمنية لتي انقطع فيها الحبل السري الذي يربطها، برحمه العربي بالمفهوم الحضاري . فمع بدايات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948 وقيام دولة إسرائيل بقطع ذاك الحبل السري ، وجدت تلك الهوية نفسها مضطرة ، لتكون ضمن سياق الشخصية السياسية الإسرائيلية ، للمحافظة على وجودها . لذلك تحدثت بالعبيرية إضافة للغة العربية ، وحملت الجنسية الإسرائيلية كجواز السفر ، كواقع مفروض .

لكن مع ميلاد الثورة الفلسطينية في 1965/1/1 ومسيرتها الطويلة والتي قامت في الغالب على أكتاف الشتات الفلسطيني(المخيمات الفلسطينية في العالم العربي)للعائلات الممتدة جذورها إلى تلك المجموعات المختطفة منذ عام 1948 عادت الشخصية الفلسطينية من جديد تستند لتلك المتغيرات ، لاستعادة بعض مما فقدته في زمن الاحتلال . وفي زمن الانتفاضة الفلسطينية ، وتهديد المسجد الأقصى المبارك ، أخذت تلك الشخصية على عاتقها الدور الريادي في الكفاح ضد تهويد القدس .

أما باقي المجموعات الفلسطينية ، ومنذ عام 1967 فهي حافظت على هويتها الفلسطينية التي لم تتأثر بالثقافة الإسرائيلية (التطبيع) بفعل ان حبلها السري مع العالمين العربي والإسلامي

لم ينقطع بشكل نهائي . فكانت الضفة الغربية تخضع للإدارة الأردنية ، وكانت غزة تخضع للإدارة المصرية . لكن الأمر مختلف في الشتات الفلسطيني ، فقد بقيت الهوية الفلسطينية محافظة على وجودها الحيوي ، لعدة أسباب منها عدم القبول الصريح للوسط العربي لواقع اللاجئين عندهم ، تحت وطأت الواقع الاقتصادي من جهة . ومن جهة أخرى الواقع الاجتماعي الذي نظر لساكني المخيمات نظرة غير محببة .

فالفلسطيني الذي يعيش في الوسط اللبناني ، هو الأكثر بؤساً من الفلسطيني الذي يعيش في الوسط السوري أو المصري ، أو الوسط الاردني الذي كان حظهم فيه أكثر ايجابية .

إذا(فالهوية الفلسطينية) هي شفرة رئيسية ومحددة، لسمات المجاميع البشرية الفلسطينية في الداخل والخارج . أما (الشخصية الفلسطينية) فهي دوما متغيرة الطابع وفق الظرف السياسي الذي يحيط بها .

فمنظمة التحرير الفلسطينية (p l o) organization, liberation palatineعلى سبيل المثال هي شخصية اعتبارية وسياسة ،حملت معها الهوية الفلسطينية ، حين كانت تقول أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وكان ذلك في 1964 /5/28حين صدر بيان عن المؤتمر الوطني الفلسطيني ، يدعو إلى إقامة منظمة التحرير الفلسطينية ، وكان ممن خطبوا في ذاك المؤتمر المحامي احمد الشقيري و ملك الأردن (الحسين بن طلال) وقد نشر خطابه في صحيفة أنباء الأردن ، بتاريخ 1964/5/28 والذي مضمونه :ـ

" انه على استعداد ، بل ويشرفه ان يبذل دمه، في أي لحظة من اجل ان تعود فلسطين كما كانت وكما ينبغي ان تكون ، عربية حرة عزيزة " . ثم حين ظهرت السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله بعد اتفاقات أوسلو ، صارت تلك السلطة تعبير عن تلك الشخصية ولو بصورة مختلفة .

إذا نحن أمام هويات مختلفة ومتصارعة، بشكل ما من أشكال الصراع ، فهل توجد إمكانية التعايش بين هذين النمطين من الهويات غير المتجانسة ؟

كانت هناك محاولات تجريبه عام 1993 (مؤتمر مدريد) ومحاولة أخرى عام 1995 (أوسلو) رابين / عرفات . إلا ان تلك المحاولات باءت بالفشل ، بسبب وجود تيارات ثقافية فرعية داخل المجتمع اليهودي الصهيوني ، الذي لا يقبل الأخر، وبذات الوقت ينحو منحى من التطرف

والتعصب الديني الذي برفض مجرد التفكير في قبول الأخر ، مع عدم اعترافه في الأساس بهوية هذا الأخر ؟

تلك الثقافات الفرعية المتعصبة ، من داخل الهوية الإسرائيلية ، هي الشكل العام لإطار اليهودي الصهيوني الذي قام على استدعاء الرمز الديني والرمز التاريخي للأسطورة التي أسست عليها دولة إسرائيل . هذا التيار المتطرف عبر عنه قاتل إسحاق رابين اصدق تعبير حين قال [24] (ان الرب كان معه عندما قتل رابين ،وعندما قال له المحقق ان الدين اليهودي يمنع قتل النفس البشرية ، أجاب : بأنه أنقذ نفوس البشرية باغتيال رابين ! وانه عندما يكون هناك واجب ديني فان الاعتبارات الأخلاقية تختفي)

ان مشكلة جديدة تواجه الهوية التي تتعرض لنوع من الاضطهاد في تاريخها !

فالاضطهاد الذي يقع على مجموعة ما ، في زمن ما ، يخلق لها حالة من الخوف ؟ هذا الخوف يسقط داخل بنية تلك الهوية ويغلفها وينسحب على عناصر مكوناتها البنيوية مما يحدوها إلى اتخاذ ما لديها من وسائل ممكنة ومتاحة، لكي تحافظ على ذاتها بفعل عامل الخوف المركز فيها

وعندما تتحرر تلك الهوية من عامل الخوف باختفائه ، لظرف تاريخي ما ، فإنها تنتهج مسلكيات عدائية تجاه الجماعات الأخرى ، وكأنها تسقط PROJECTION ذلك الخوف على تلك الجماعات ، ناقلة الشعور بالخوف الذي كانت تحسه ، إلى الجماعات الأخرى لتحس به هي أيضا !

فحين كانت النازية تلاحق اليهود، في ألمانيا وتعتقلهم أفراداً وجماعات ، وتودعهم في معسكرات الاعتقال المسيجة والمحروسة برقابة صارمة لمنعهم من الهروب منها ، قبل ان تعاقبهم العقاب الأخير ، كانت تلك الجماعات، تشعر بالخوف العظيم من النازي الذي كان يهددهم بالموت ؟ فصار الخوف،عامل من العوامل التاريخية في بينية الهوية اليهودية الصهيونية .

وتحول الخوف إلى رمز تاريخي ، مضاف للرموز المكونة لتلك الهوية ، وتحول أيضا إلى مظلومية يعلون أصواتهم بها ، ويلقونها في أذان العالم حتى يساعدوهم ، حتى تحول الخوف إلى مصطلح (هولوكوست) والذي أبرزوه على شكل رمزي حديث في معظم البلدان التي واجهوا الخوف فيها ، فصار الرمز مثير للشفقة في العالم لتذكيرهم (بالمحرقة) والتحذير بعدم

[24] إشكالية الهوية في إسرائيل – د رشاد عبد الله الشامي عالم المعرفة 1977 العدد 224 الكويت / ص 233

عودتها إليها منهم، ومجلية للتأييد والتضامن ونيل الدعم المادي والمعنوي ، أي التعويضات منهم . والأمر ذاته مع مفهوم (اللاسامية) الذي هو درع وقاية لهم من كل طرف غير يهودي معادي لهم .

ورمز (الهولوكوست) ومن خلاله احتصلوا من بريطانيا العظمى على وعد بلفور، والذي أنتج دولة إسرائيل لكنهم في المقابل ، اضطهدوا جماعة أخرى (الفلسطينيين) واسقطوا عامل الخوف الذي مورس عليهم ، أسقطوه على الفلسطينيين ، فجعلوهم يعايشون مرارة ولوعة (الشتات) وحبسوهم داخل جدران عالية محصنة (جيتو انعزالي) ، لعقابهم من جهة ولمنع عودة الشعور بالخوف السابق ، الذي تركز في بنية الهوية الإسرائيلية .

لذلك كان من سياستهم الأمنية ، تقطيع المدن والقرى الفلسطينية (الهوية الفلسطينية) عبر حواجز وجدران عالية ، وكأنهم يستحضرون الرمز التاريخي المترسخ فيهم ، يستحضرونه في كل لحظة يتقابلون فيها مع الضحية (الهوية الفلسطينية) حتى غدا الأمر شكلاً من أشكال مرض الهستيريا BARANOIA وهو قيام الشخص المريض باسقط مرضه على الآخرين حين يشعر بنوه من الهذيان والهلوسات التي عششت في دماغة .

يقول سكنر [25] (ان الوكالات والمعاهد المنظمة مثل الحكومات والديانات والأنظمة الاقتصادية ذات رقابة ، يمارسون إشكالية السلطة المضطربة ، وهي تمارس بطرق تعزز أولئك الذين يمارسونها . ولسوء الحظ ان ذلك يعني ان هذه الوسائل أما ان تكون منفرة للمسيطر عليهم ، أو الذين ينفذونها)

ORGANIZED AGENCIES OR INSTITUTIONS, SUCH AS GOVERNMENTS, RELGIOUS, AND ECONOMIC SYSTEMS

A POWERFUL AND OFTEN TROUBLE SOME – CONTROL ..

IT IS EXETED IN WAYS WHICH MOST EFFECTIVELY THIS USUALLY MEANS IN WAYS WHICH EITHER ARE IMMEDIATELY AVERSIVE TO THOS CONTROLLED OR EXPLOIT THEM IN THE LONG RUN .

[25] ABOUT BEHAVIORISM B. F SKINNER P 209 - 1967

ان تحليل سكنر لظاهرة سوء استخدام العنف ،بشتى الطرق ،هو نوع من اضطراب السلطة والذي يؤدي بالجماعة المتسلطة، إلى خلق حالة من الشعور ، بالحقد و ألعداء والكراهية OUT BURSTHOSTING تلك التي تتفجر في المكان الذي تتواجد فيه ، تلك الهويات حين تتقابل ، مثل على ذلك الجندي الإسرائيلي الذي يلاحق المتظاهرين والمحتجين السلميين، في الشوارع والأزقة في المدن والقرى الفلسطينية ، ويطلق النار على احدهم شيخا كان أم امرأة أو طفل ، فلن تجد رادع لوليه من الانتقام من الإسرائيليين ،حتى بدون إذن من السلطة السياسية التي ينتمي إليها المقتول وذلك بدافع الانتقام ،المبني على عامل الكراهية ،الذي أوجده الجندي الإسرائيلي بقتله لعنصر من عناصر المجموعة الأخرى .

إذا فالصراع بين الهويتين ، هو صراع وجود بالنسبة للهوية الفلسطينية ، التي تمانع وتقاوم كل أشكال الذوبان في مجتمعات الشتات ، وفي الداخل الفلسطيني،والتي هي على تماس مباشر مع تلك هوية البنية اليهودية الصهيونية ، والتي تتحرك من داخل رموزها التاريخية التي تمنع من الاعتراف بهوية هي على طرف نقيض معها ، ويمنعها حتى من مجرد تتعايش معها .

وبخاصة إن علمنا ان مكونات الهوية الإسرائيلية ، تستقوي على عدوتها بجماعات خارجية باستخدام وسائل التحريض AGITATION وهذا ما يلاحظ من التصريحات السياسية والدينية التي يتبارى من خلالها ، قيادات تلك الجماعات ، باستحضار رموزها التاريخية في الخطابات العامة والخاصة ، وإنها الأكثر إخلاصا، لتلك الرموز من غيرها داخل الجماعة وذلك لأجل الفوز بثقة الجماعة في الانتخابات على سبيل المثال .

إذن فالهوية الفلسطينية ، ما هي إلا بصمة طبيعية ، يتسم بها أفراد الجماعة ، حتى غدت بصمة جمعية كلية ، وهي تتضمن عدة مستويات اعماقية ، تحمل معها الرمز العرقي والديني والاقتصادي والأخلاقي والثقافي ، والمنصهرة تماماً فيها ، بحيث شكلت المعالم النهائية لتلك الهوية .

وتلك المستويات العميقة والمؤسسة للهوية الفلسطينية ، ترتبط مع بعضها البعض بصورة وظيفية FUNCTION لكن ألية عملها تكون مستقلة ، وغياب مستوى فيها لا يؤثر على المستويات الأخرى ولا على وظائفها ، فعندما انهار الاقتصاد الفلسطيني للمجتمع الفلسطيني عام 1948 لم يؤثر ذلك على شكل بنية الهوية، ولا على إطارها العام بفعل قوة الانتماء AFFILIATION وبفعل قوة التحديات ،التي تواجهها الهوية الفلسطينية من الداخل والخارج .

وضمن تلك المعادلة ، تظهر الاختيارات والمفاضلة والأولويات ، في مستوى الحاجات التي تحدث عنها مازلو في سلمه السالف الذكر ، والتي وان اختلفت في ترتيب عناصرها ، إلا أنها تشترك في عامل تحقيق الذات الجماعية ، والتمسك بالمكان (الوطن) الذي تتواجد عليه لكونه جزء من الهوية الفلسطينية . تلك الهوية التي عرفها د/ رشاد الشاي بقوله (بأنها الشيفرة التي يمكن للفرد عن طريقها ان يعرف نفسه ، في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون ، باعتباره منتميا إلى تلك الجماعة) [26] .

حقيقة ان الشخصية قد تزول لسبب تاريخي ما ، لكن ذلك التراجع لا ينسحب على الهوية الرئيسة . حقيقة ان هويات تاريخية ما زالت باقية ، بسبب التفافها حول مكونات عناصر هويتها كاللغة أو الدين أو العادات والتقاليد والرموز أو التاريخ ،،،،، الخ وعاشت ضمن مجموعات خاصة ميزتهم عن غيرهم من المجموعات الأخرى ، لكنها حملت شخصيات أخرى تعايشت معها بفعل ظروف تاريخية وسياسية مختلف ، وحين واتتها الظروف الملائمة ، صارت تطالب بكيان سياسي، يمثل شخصيتها السياسية لتحافظ به على (هويتها)العرقية كشيعة العراق والاكراد ، في زمن صدام حسين ، ،،،، الخ إذا فالهوية الفلسطينية الثابتة الوجود ، هي المستهدفة بشخصيتها المعبرة عنها ، أمام هوية يهودية صهيونية ، تعبر عن نفسها في الإطار السياسي الكاريكاتوري (دولة إسرائيل) .

ومن تلك الشواهد التاريخية ، يتبين أن الرابط بين مفهومي الثقافة والسلطة ، هو مقدار مساحة الحرية التي يتواجد فيهما هذين الحدين (الحد الثقافي – وحد السلطة) فالحرية تعطي المثقف إمكانية الاستقبال والإرسال ومم . وهذا الأمر يتعلق بمقدار المساحة التي تتركها سلطة الحكم ، للمثقف لممارسة فعله الثقافي وممارسة الفعل الثقافي

لأن الدولة بعامة لا تمنح تلك المساحة من الحرية ، إلا بمقدار ما هي مفيدة لبقائها ، ففي ذلك الزمن الذي كانت الكنيسة ، تسيطر فيها على الإمبراطوريات القديمة ،كان هذا الأخير يستمد سلطته الدينية منها ، وكانت القيم المسيحية ،هي السائدة في المجتمع ضمن وعلى مقاليد الكم أيضا ، ضمن سياق من البراكسيس الكاثوليكي praxis الذي يغلف طابع الحياة بعامة ، بما فيها من رموز دينية ومفاهيم مغلوطة، ففي الوقت الذي قال فيها نيكولاس كوبرنيكوس Nicolas Copernicus بان الأرض تدور حول الشمس عام 1543 م وقام غاليلو galilei

[26] إشكالية الهوية – رشاد الشامي – مرجع سابق ص 7

Galileo 1642/1564بالدفاع عن تلك النظرية ، بطرق فيزيائية فوجد نفسه يطعن في صلب جوهر الرؤية الكنسية ، التي تقول بعكس ذلك ، فوجهت له تهمة الهرطقة وحكم عليه بالسجن، وحرمت الكنيسة مقولاته ؟ ان ما تم اكتشافه على يد هذين العالمين المثقفين، شكل تهديدا لسلطة البابا الكنسية ،التي حاربتهما بتهمة الهرطقة ، المخالفة للرؤية الدينية المسيحية كما كانت تفسرها الكنيسة الكاثوليكية .

وهي بالمحصلة مشكلة تحولت إلى أزمة بين رؤية ثقافية مستنيرة ، ورؤية تحكم باسم الدين ، وتعطل كل مشروع يتصادم معها ، إلى ان جاء الوقت، الذي اعترف فيه بأهمية انجازهما العلمي في عصر النهضة الحديثة .

لذلك فالحرية هي مفهوم معاكس ، لمفهوم القمع ومصادرة الحرية التي تمارسها السلطة ، إن كانت تلك تشكل ثورة على الهيمنة الإيديولوجية لسائدة ، والتي تطبع المجتمع بطابع الرتابة والشرعية المستمدة ، من الجهل وسيادة فكر الأسطورة والخرافة .

لكن مع انتزاع الإمبراطوريات القديمة ، سلطتها من الكنيسة شيئاً فشيئاً ، صار الحاكم يدير دولته بمعزل عن قيود الكنيسة ، وفن الحكم كما ينبغي ،هو المقدم على فن الحكم كما تريدها الكنيسة وفق تعاليمها، التي صار هو رأسها ، أي انه تحرر من سلطتها التقليدية مع مفهوم (ان الحاكم يستمد سلطانه من السماء) إلى ان تحولت تلك الأنظمة للشكل الملكي فالجمهوري فالرياسي النيابي ، مع نظريات مونتسكيو ولوك وروسو (العقد السياسي) و (العقد الاجتماعي) والمتزامنة مع اتساع مساحة الحرية، للعالم والمثقف الذي غير شكل الدولة في زمنه وغير شكل المجتمع الذي يعيش فيه .

ومساحة الحرية تلك ، لم تأت كمنحة من الحاكم إلى الشعوب ، بل مرت عبر تجارب مريرة وصراعات وإراقة دماء ، لتنتزع تلك المساحة من الحرية ، من فضاء الحاكم الذي لا يرى في مفهوم الحرية غير حريته وحاشيته المحيطة به، بدء من الثورة الانجليزية ضد الملكة ان Anne 1707 والتي جرد فيها البرلمان الانجليزي صلاحيات الملكة عدا المصادقة على القوانين ، إلى الثورة الفرنسية 1789 وما طرحته من مبادي (الحرية والإخاء والمساواة) إلى الثورة البلشفية 1917 في موسكو ، مرورا بالثورات المضادة على أنظمة الحزب الواحد في دول الحلف وارسو (بلغاريا / رومانيا/ يوغسلافيا / تشيكوسلوفاكيه) في تسعينات القران العشرين .

ومن هنا تظهر أهمية إشغال مساحة الحرية ،المقولبة ضمن قوانين الدولة . فإن كان الفعل الثقافي منهجا وملتزما ، فإنه ينتج الأثر الايجابي الفعال ، المنعكس على المجتمع برمته .

أما إن كان الفعل الثقافي ، ليس إلا مجرد رقص وتطبيل لا غير ، فهو ينتج الأثر السلبي بمفهوم المعاكسة . وهذا يبين لما تجد نخبة الثقافة في العالم الثالث ، لم يكن فعلهم الثقافي متسما بالايجابية ، لجهة المجتمع بعامه ؟ بالطبع لان أكثرهم شغلوا تلك المساحة من الحرية ، في التغني بمناقب الحكام وغض الطرف عن حقيقة مطالب المجتمع ! وهذا ما يبين الفرق بين دور المثقف في دول الأنظمة النيابية الحرة في أوروبا وأمريكا ، وبين دور المثقفين في العالم الثالث ، وبخاصة العالم العربي ، مما افقدهم الأثر الايجابي الفعال في المجتمع العربي .

وحتى حين قامت بعض الدول العربية بالسماح للجميع بإنشاء أحزاب سياسية ، ضمن (قانون الأحزاب) تجدهم ينشئون أحزابا وسطية تغازل من خلال أدبياتها ، ليس الحكومة فحسب ! بل وأيضا مراكز القوى في المجتمع مما افقدها مكانتها الاجتماعية ، ودورها الحقيقي في تنمية المجتمع المحلي ، ضمن مساحة الحرية التي حددتها الدولة . فكيف كان الأمر يتم ؟ كانت الدول غير الحزبية ، تحت تأثير اقتصادها الضعيف ، تتوجه للمجتمع الدولي للحصول على الاقتراض أو لأي أمر يخصها كدولة . وكانت الدول الغربية ، تشترط عليها تعزيز روح الديمقراطية والتنمية السياسية ، فتقوم تلك الدول بإصدار قوانين جديدة، تعطي مساحة من الحرية للنخب الاجتماعية لتوسس الأحزاب الجديدة ، وإنشاء مؤسسات إعلامية (قنوات فضائية) لتطبع الدولة صورتها التقليدية ، بصورة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي .حينذاك تتجه تلك النخب إلى أصحاب رؤوس الأموال أو ثلة نخبوية من المتقاعدين من الدولة ومن مناصب عليا ، وتقنعهم بأهمية إنشاء الأحزاب السياسية ، وأهمية إنشاء تلك القنوات التواصلية والإعلامية ! ؟

ومن هنا تنشأ تلك المشاريع ضمن قوانين الدول الحديثة ، فتضطر إلى البحث عن عناصر لكسبهم في صفها الحزبي الجديد ، وليس الأمر غير صياغة بيان تأسيسي ، مزوق بالشعارات والمبادئ العامة ، والمحشوة بالأهداف التي تكاد تقفز بالمجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة .وبالنتيجة تفشل التجربة الحزبية ، لكون تلك الأحزاب الجديدة ،ليس لها جذور اجتماعية حقيقية وأهدافها تلك غير قابلة للتطبيق ، مما يقلصها شيئا فشيئا إلى حد اقتصارها على أمينها العام والممولين من رجال الإعمال ، الذين لا يجدون من وسيلة للبقاء، غير الرقص في ساحة الدولة بغية ان تبقى على شكلها الهش بأي ثمن كان .أما الفضائيات والمرئيات

والصحافة المقروءة ، فتجد نفسها مضطرة إلى البحث عن الإعلانات التجارية للإنفاق على نفسها وعلى العاملين عليها ، على حساب ما هو (مطلوب منها) مما يؤدي إلى تراجع دورها الإعلامي ، وحصره فقط في التجارة الناجحة .وذلك يفسر فشل التجارب المؤسساتية الحزبية والإعلامية في العالم الثالث.

مراجع الفصل الأول

1- فرناند دومون – الإيديولوجيات – ترجمة وجيه اسعد دمشق 1997

2- JEANN ELLS ORMAROC EDUCATIONAL PSYCHOLOGY PRINCIPLES AND APPLICATIONS P 495 نيوجرسي 1995 مازلو

3- اندريه هوريو – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ج 1 طبعة ثانية بيروت 1977 ترجمة شفيق حداد وعلي مقلد

4- مقدمة ابن خلدون – بيروت طبعة خامسة – الجزء الأول

5- الدكتور يوسف كرم – تاريخ الفلسفة اليونانية – القاهرة 1970

6- شروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط – الطيب تزيني – دار دمشق صفحات

7- جمهورية أفلاطون – نظله الحكيم ومحمد مظهر السعيد ، طبعة 3 القاهرة 1969

8- موريس دوفرجيه /سوسيولوجية السياسة / ترجمة د هشام دياب – دمشق1980

9- المأدبة أو في الحب الأفلاطوني – تأليف وترجمة د / علي سامي النشار و د/ الأب جورج قنواتي والأستاذ عباس الشربيني 1970 دار الكتب القاهرة

10- سوسيولوجية السياسة – موريس دوفرجيه – مرجع سابق

11 – عبد الستار عز الدين الراوي – ثورة العقل – بغداد 1986 طبعة 11

12- فرناند دومون (أستاذ في جامعة لافال) – كتاب الإيديولوجيات ترجمة وجيه اسعد دمشق 1977

13- المسعودي – مروج الذهب – الجزء الرابع دار القلم بيروت – 1989

14- وليم لامبرت و ولاس لامبرت – علم النفس الاجتماعي – ترجمة د سلوى الملا ومحمد نجاني طبعة 1973 دار الشروق

15- سيحموند فرويد – مذهب التحليل النفسي وفلسفة فرويد – فاليري ليبين / دار الفارابي بيروت 1981

17- موسى والتوحيد – فرويد سيحموند – ترجمة د عبد المنعم ألحفني – القاهرة طبعة 11 سنة 1978 صفحات

18- إشكالية الهوية في إسرائيل – د رشاد عبد الله الشامي عالم المعرفة 1977 العدد 224 الكويت

19- ABOUT BEHAVIORISM . B. F SKINNER P 209 – 1967 ب ف سكنر

20- مصطفى عبد الرازق – تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية طبعة ثلاثة القاهرة مكتبة النهضة المصرية 1966

19- د/ عائشة يوسف المناعي – أصول العقيدة رسالة دكتوراه – دار الثقافة – الدوحة قطر

الفصل الثاني : الثقافة و تجلياتها المتعددة – في التأمل الفكري والالتزام

المبحث الأول : مفهوم الثقافة وأشكالها وتطبيقاتها

من الهبات الممنوحة للإنسان، عن سائر غيره من المخلوقات ، انه ليس كائن بشري مفكر فحسب، بل وكائن بشري متأمل في معارج الأفكار التي تحيط به . والفرق واضح وجلي بين عملية التفكير ، وعملية التأمل الفكري في حقلي العلم و المعرفة . فالتفكير هو إلية محاكمة عقلية تتفاعل من خلالها عملية الإدراك ، مع صورة المحسوس ، فيدركها العقل كنهها ، ليتخذ منها موقفاً بناء على ذلك المعطى المدرك.

كأن يفكر الجائع بتناول وجبة جاهزة ،من المطعم ليسكت به الشعور بالجوع ، أو ان يفكر الحيوان باصطياد الفريسة، تحت تأثير الشعور بالجوع ذاته . بينما التأمل هو تقليب الفكر وتمحيص جوانبه ، بعملية نقد عقلية تتراوح ما بين القبح والجمال ، والحقيقة والوهم والخطأ والصواب ، وعلى أساسها تتوالد الأفكار وتحصل المعارف وتتبني الثقافات .

قال تعالى في محكم كتابه العزيز (**وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين * فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين ، فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين * فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي اكبر فلما افلت قال يا قوم أني بريء مما تشركون**) الأنعام 75، 78الايات

ذلك مثال حي ،على رحلة التأمل والمحاكمة الفكرية، للمحسوسات المتصورة والمدركة ، في مسيرة البحث عن الحقيقة . هذه الصورة الدينية ، لا تصف عملية (التفكير) بالكواكب فحسب لكي تدركها ، لكنها تسير إلى ابعد من ذلك ، فتبين عملية (التأمل) في العلاقة الكامنة بين وجودها وخالقها !

تلك العملية الفكرية تنقل فعل(الإدراك الحسي) ، إلى عملية (الإدراك التأملي) هذا الانتقال الفكري بالضرورة يتولد عنه فرضية أخرى جديدة وهي (وجود الخالق) عز وجل .

فان استقر في الذهن فكرة وجود (الخالق) فمن الضرورات العقلية ، ان ينشأ الاعتقاد والإيمان بوجود خالق ، ليس لتلك الكواكب فحسب ، بل عملية الخلق تمتد إلى الوجود الكلي للكون وما فيه . ومن هنا تنشأ (الثقافة الدينية) عند الفرد ، والذي يسعى إلى تعميمها ونقلها إلى الغير ، لتصير عقيدة دينية ، تخص جماعة من الجماعات البشرية . هذا لا يعني ان ذاك الفعل يتم

بصورة ميكانيكية في الدماغ البشري ، لكنها تحتاج إلى تدخل (الإله) الخالق والذي يقدم البينة الدامغة والبراهين القطعية ، لهذا الإنسان المتفكر ، على ان الإله هو اله حقيقي وليس مجرد وهم، أصاب العقل البشري بالهذيان أو الجنون

فماذا قال الخالق لموسى الإنسان ، حين رأى قبسا من النار في الوادي القدس طوى ؟ !

قال له (**إنني أنا الله لا اله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري**) سورة طه/ الآية 14

ومن هنا فان ألية التفكير والتأمل فيها، ومقارنتها هي وظيفة عقلية ،تخلق كمّ من المعلومات عند البشر ولتي قد تؤثر في المجتمع بصورة ما ، بحيث تتراكم وتتحول ،على مر السنين إلى ثقافة تختص بها جماعة محددة . هذا ان علمنا ان المعرفة، فعل تراكمي متنقل في المكان وفي الزمان ، وبالنتيجة يتحول هذا الكم المعرفي ، إلى جزء من الثقافة العامة في بلد ما، ولمجتمع معين ، تسعى إلى قولبة السلوك البشري وفق رؤية تتفق وقيم تلك الثقافة.

إلا ان الثقافة ليست قالباً في يطبق في الفراغ ، من قبيل الترف الفكري ، بل هي محصلة تفاعل الكائن البشري مع محيطه الاجتماعي ، وما اكتسبه من تعليم وخبرات في الحياة ، بقصد إحداث الأثر في سلوكه وفي الآخرين من خلال علاقاته بغيره ، بمقياس معرفة الخطأ من الصواب ، والنافع والأنفع ، والصح والأصح ، وهي عملية تحتاج إلى فضاء من الحرية . تلك الحرية ليس دوما تؤخذ على إطلاقها ، لكونها تختلف من بلد لأخر ، ومن مجتمع لمجتمع.

فالحرية هي مساحة محددة ، وفق أنظمة قانونية ، تبين فيها حدودها المرسومة من قبل أجهزة الدولة . فحرية الرأي رغم أنها حرية شخصية ، إلا أنها محفوظة شمن إطار قانوني يبين حدود ممارستها . ومن داخل تلك المساحة ، يظهر الفعل الثقافي ضمن سلوكيات فردية أو جماعية ، كإصدار كتاب معد للنشر وفق قانون المطبوعات والنشر والتأليف (حرية فردية) أو إقامة ندوة فكرية ثقافية في الجامعات أو الصالونات الثقافية أو الهيئات والمؤسسات الاجتماعية (حرية جماعية) .

إذا ومن خلال ذلك ، يتبين ان الثقافة ، مقياسها نسبي ومتعلق بمساحة الحرية المقننة . وهي بالتالي مفهوم نسبي ، فالدولة ترى الحرية في كيفية ما ، والأحزاب والمؤسسات والقوى الاجتماعية الفاعلة ، تراها في كيفية أخرى . لكن الإجماع البشري ، متفق على ان للحرية أماكن تتواجد فيها ، كحرية السكن والعيش والعمل والارتباط حرية الرأي وممارسة القول بأشكاله وصياغاته ،،،، ،،، في إطار من الحق والواجب الملازم للإنسان بعلاقته بالدولة.

لذلك نصت الكثير من الدول ،على تلك الحقوق والواجبات ،وممارسة الحريات ضمن قوانينها ودساتيرها ، وكذلك تصت على كيفيات ممارستها ، واعتبرت أي خروج عن تلك الحدود المرسومة ، هو من قبيل التعدي على سيادة الدولة ، وتعريض المتجاوزين لها إلى قانون العقوبات والمسؤولية الجزائية ..

لكن تلك الرؤى أيضا تختلف من دولة لأخرى ، وفق النظام الأساسي وشكل الدولة القائمة ، فهي في شكلها الليبرالي ، لست هي ذاتها في شكلها الماركسي أو الاشتراكي في الدول الشيوعية في زمانها .

وليست هي في بعض الدول العربية ، التي يقوم نظام حكمها على نهج معين . لقد كان الصراع بين الكنيسة والدولة ، صراع من اجل الحرية في شكل من أشكالها ، حرية الحاكم في ان يتخلص من تبعيته للكنيسة ، وحرية الحاكم في حكم رعيته ، وحرية الرعية في اختيار ممثليها ، وبالنتيجة ظهرت الدولة وحكوماتها ، وفق تلك المساحات من الحريات التي كانت تارة تمنح ، وتارة أخرى تؤخذ .

أما في العالم العربي والإسلامي، فالأمر مختلف بشكل ما ؟ لان الدولة قامت في حضن دين الإسلام من جهة ، وهي تحاول التماهي مع طبيعة أنظمة الحكم المدنية والعلمانية ، في العالم الذي فصل الدين عن الدولة !

يقول شاخت وبوزورت [27](أما في الإسلام فلم يكن هناك قط ما يشبه " كنيسة " فالشريعة الإسلامية لم تستند مطلقا إلى تأييد قوة منظمة ،وعلى ذلك فلم ينشأ قط في الإسلام اختبار حقيقي للقوى بين الدين والدولة . وكل ما هنالك انه كان يوجد عدم توافق ، بين ما جاء في الشريعة وبين الممارسة الفعلية ، التي كان من عناصرها ، التنظيمات التي تصنعها الدولة فكانت هناك فجوة صغيرة أو كبيرة بين الجانبين بحسب ظروف الزمان والمكان ، وكانت الفجوة تضيق من حين إلى حين وتوشك ان تزول ، لكنها كانت تعود دائما إلى الظهور)

والسؤال الجوهري ما هي الثقافة ؟

[27] تراث الإسلام – القسم الثالث شاخت و بوزورث / ترجمة د حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد – عالم المعرفة الكويت عام 1978 ص 11

لا جدال ان الثقافة ليس لها تعريف واحد عند الباحثين والمفكرين ، فهي عند [28] (غي روشير) guy rocher (مجموعة مترابطة من أساليب التفكير، والإحساس والعمل، المتشكلة إلى حد ما ،تتعلمها وتشترك فيها جماعة من الأشخاص، يكونون مجموعة خاصة متميزة)

وهي عند هرسكوفيتش Herskovits (الثقافة هي ما يضعه الإنسان في البيئة) وهي عند تايلور tylor 1832-1917 (هي هذه المجموعة المعقدة التي تشتمل المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل القابليات والتطبيقات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع ما) وهي عند دوركهايم (أنماط التفكير والشعور والعمل) [29]

وبغض النظر عن كثرة تلك التعريفات ، فالثقافة بالمحصلة هي : تعبير عن وعي الإنسان لذاته، ثم وعيه بمحيطة ،ثم إدراك وفهمه لوعي الآخرين في إطار تحديد سلوكه بقصد أحداث الأثر، من حيث ان السلوك البشري، يعبر عن المستوى الثقافي والحضاري .

ان آلية التفكير العقلية ومنذ الأزل ، لم تركن للصورة الواحدة التي تعكسها المحسوسات ، بل حاكمتها محاكمة عقلية مجردة ، أوصلتها إلى مفاهيم شديدة التعقيد ، كحال الفلاسفة الذين كانوا يبحثون عن (الخالق) أو علة الأشياء الأولى بصورة ثانية ،كما كانوا يسمونها ليتصوروه في كينونته . فمنهم من ظن ان علة الوجود في الماء (طاليس 624-547 ق م) ومنهم من رآها في الهواء (انكسيمانس 588-524) ومنهم من وجدها في الماء والهواء والنار والتراب (ديموقريطس 490-430)ومنهم من رآها في النار المقدسة (هيروقليطس540-475 ق م) الذي قال نحن لا نسبح في مياه النهر مرتين) وتلك الآلية من التفكير ، هي التي خلقت المذاهب الفلسفية، في العصور ما قبل الميلاد ، ثم استوت إلى ثقافات اجتماعية ، تأصلت ضمن مدارس فلسفية كانت في وقتها عظيمة الشأن .

هذا يعني ان الثقافة لا تظهر على صورة واحدة ، بل هي ثقافات متعددة ومتنوعة ومختلفة باختلاف الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم ،والى أي حد من العلم قد وصلوا إليه ؟

لذلك (فالثقافة الكلية) لجماعة من الناس (شعب ما) تجد فيها(ثقافة فرعية) تتقارب أو تختلف معها .

[28] سد/ الطاهر لبيب – سوسيولوجية الثقافة – الأردن دار بن رشد عام 1986 ص10
[29] - موريس دوفرجيه – مرجع سابق ص 106

فثقافة الأمريكية العامة ،التي يتسم بها مجموع الشعب الأمريكي ، كثقافة لها هيمنة تتسم بالعالمية والعولمة ، فيها ثقافات فرعية للجماعات التي تؤلف سكان البلاد.

كالثقافة الجماعة الأسيوية أو الجماعة الإفريقية أو الأوروبي ، التي تعيش في أمريكا ،والتي هي جزء من الثقافة الأمريكية العامة ، والمختلفة عنها بسمات تميزها ،عن الثقافات الفرعية الأخرى.

والثقافة الأوروبية بشكل عام ، والتي يؤمن بها الأوروبيين ، قد تختلف عن ثقافات المجموعات العرقية التي تتواجد معها في المكان ذاته . مثال ذلك اختلاف الثقافة العامة ، حول مفهوم ارتداء ملابس لسباحة للنساء في الدول الغربية ، يختلف عن مفهوم ارتداء ملابس السباحة للجماعات الأخرى التي تعيش تحت ظل الثقافة العامة ؟ !

وتجد الاختلاف نفسه حول الملابس المحجبة للنساء ، أو طريقة ذبح الأغنام والأبقار من بلد للأخر ومن جماعة لأخرى .

والثقافة العامة في البلد الواحد وللشعب الواحد ، تمتاز في أنها ، تعبر عن القيمة الحقيقية لمستوى الوعي الجماعي في الدولة الإطار الشامل . بحيث تصبح ثقافة إيديولوجية للدولة والتي قد لا تحتمل، وجود ثقافات متعارضة مع قيمتها الإيديولوجية ، كما هو الشأن في الاتحاد السوفيتي والحزب الحاكم ،الذي يختزل بأديولوجيتة الماركسية اللينينية ثقافة المجتمع السائد ذاك الوقت . وقد تصبح التعددية الاجتماعية تعددية ثقافية ، في بلد يؤمن بالتعددية، ويطلق لها الحرية بحيث تصبح التعددية الثقافية ،ايدلوجوجية تؤسس عليها الدولة ، كما هو الحال في بلاد العالم الحر.

لكن هذه التعدية لا تعني ان من حق بعض الجماعات المنضوية تحتها ، ان تمارس شعائرها الثقافية بما لا يتوافق ، مع النمط السائد والمتعارف عليه لتلك التعددية الثقافية !

كما هو الحال مع الاختلافات،حول مفهوم لباس البحر الخاص بالنساء (البكيني / البور كيني) أو الرسوم الكاريكاتورية ، التي تمس أو تتعلق برموز دينية أو ثقافية ، وتمس رموز مقدسة لثقافات الجماعات الفرعية الأخرى .

والتعارض والاختلاف على أشده، يظهر حينهما يتم تأطير الاختلاف، وضمن منظومة قيم سياسية تؤطرها وتعبر عنها ، إن كان ذلك بقصد الوصول، إلى مصدر قرار الحكم في السلطة كما هو الشأن، التيار السفسطائي مع سقراط . أو تيار المعتزلة مع أهل السنة والجماعة .

والأبعد من ذلك القول ، ان تقوم تلك التيارات الفرعية ، بالتحول إلى لوبي سياسي ، يمارس الضغط على الحكام أو الساعيين إلى السلطة، في المجتمع الشامل ، ليتبنوا وجهات نظرهم ويدافعوا عنها ، كما هو الشأن مع اللوبي الصهيوني منظمة (إيباك) في المجتمع السياسي الأمريكي . America Israel public affairs committee (aipac)

ومن هنا يتضح ان الثقافة والتي هي بالتوصيف ، وعي الإنسان لكينونته ووعيه بمحيطة المتواجد فيه ، ثم وعيه وإدراكه لوعي الآخرين ، بقصد أحداث الأثر. وهي تعد جزء من الهوية القومية لجماعة محددة ومعينة ، والثقافة الفرعية لجماعة أو أقلية تعد هوية فرعية، لأقلية عرقية أو مذهبية تعيش تحت ظل القومية الجماعية الشاملة .

وإزالة الصراع والانتهاء منه ، أو إمكانية التصادم بين الثقافتين ولتحرص من المواجهة تكون مهمة وظيفية ،من وظائف السلطة السياسية في الدولة ،لتحفظ به استقرارها السياسي .

وذلك ان السلطة السياسية ، التي تحظى بنوع من الأمن والاستقرار السياسي ، تكون قد نجحت في وضع الأسس والقوانين العامة ، التي تحمي حقوق الجماعات المتعددة ، وتفرض واجبات عامة على الجميع ، خدمة لذاك الاستقرار السياسي الذي تحظى به .

وبعكس ذلك فان الاختلاف بين الجماعات الرمزية ، يتحول إلى صراع شديد اللهجة ، قد يؤدي إلى هدم بنيان أركان الدولة، والتي هي الإطار الجماعي الحافظ للجماعات المختلفة ،والتي تتعايش من خلال عملية التفاعل بين الثقافات culture cross– interaction بين المجموعات الاجتماعية ذات الثقافات الفرعية المتنوعة .

ومن هنا يمكن تفسير ظاهرة الصراع الدموي بين مختلف الثقافات الاجتماعية ،عامة كانت أم فرعية تختص بها جماعة أو أقلية من الأقليات .

وما التطهير العرقي الذي تقوم به بعض الجماعات المتشددة باسم الدولة ، ضد أقليات عرقية وثقافات فرعية مختلفة عنها ، إلا تعبير عن ذلك ، مثال ذلك (الروهينجا) rohingya كأقلية مسلمة بثقافة فرعية مضطهدة ، في إقليم منيمار، من قبل أقلية بوذية Buddhist حاكمة في بورما . لذلك فالثقافة في العصر الحديث ، تطور مفهومها وتوسع من خلال مشاركة الشعوب فيها ، ضمن آلية من التفاعل الثقافي بين الشعوب .لإدراكهم حقيقتها واهيمتها ، أحيانا كوسيلة للتطور والنمو ، وأحيانا أخرى كتعبير ،عن رفض التوجهات السياسية للدول الكبرى تحت شعار الثقافة بمفهومها الكولونيالي .

يقول كوبر ادم في هذا الصدد [30] (الأكاديميات الأميركية تشن الحروب الثقافية . والسياسيون يحرضون على الثورة الثقافية إذ يبدو ان هناك حاجة إلى أحداث تغيير ثقافي مزلزل لحل مشكلات الفقر وتعاطي المخدرات والجريمة واللاشرعية والتنافس في يومنا هذا الكل مندفع نحو الثقافة ، فبالنسبة إلى علماء الانثروبولوجي مثلت الثقافة يوما مصطلحا من مصطلحات الفن . والآن يحاجيهم السكان الأصليون بالثقافة أيضا فقد كتب مارشال سالينز ان لفظ الثقافة culture الانجليزية في حد ذاتها أو أي مرادف باللغة المحلية دارجة ألان على كل لسان فالسكان الأصليون في التبت وهاواي وقبيلة اوجيبواي و وكواكتيل والاسكيمو والقزق والمنغوليون والسكان الأصليون في استراليا ...كلهم لديهم ثقافة ... والثقافة في معناها الأكثر عمومية الثقافة ببساطة أسلوب لتناول الهويات الجمعية ، لكن المكانة هي جزء من الموضوع .

يعتقد الكثيرون انه يمكن قياس الثقافات بعضها بالنسبة إلى بعض ، ويميلون إلى إسباغ تقدير أعلى على ثقافتهم من ثقافات الآخرين) هذا يعني ان النظم الثقافي أو النسق الثقافي، system cultural يتخذ أحيانا قيمة أخلاقية في الحكم على الجماعات الغيرية . كالقول عن جماعة أو شخص بأنه أو أنهم ينتمون إلى ثقافة جامدة rigidity متكلسة ومتحجرة ، من قبيل الاستهزاء بقيمتهم الثقافية وكينونتهم الوجودية . بعكس من يتصفون بالثقافة العالية والمتميزة ، والذين يقال عنهم بأنهم ينتمون إلى ثقافة وحضارة متقدمة .

وتلك النظرة قديما كانت الممهدة للاستعمار والانتداب والاحتلال في دول العالم الثالث من قبل الدول الغربية ، كفرنسا وبريطانية واسبانيا حين دخلوا بجيوشهم إلى تلك البلدان ، بذريعة إقامة المدنية والعمران ورفع مستوى الشعوب المحتلة أو المستعمرة في أمريكا اللاتينية والإفريقية والأسيوية ، خلال القرن العشرين .

لذلك كان الاستعمار له توجه ثقافي قائم على أساس من تلك الفلسفة التبريرية ! والتي اصطدمت بمقاومة من الشعوب المحتلة في تلك البلدان عن طريق المقاومة بالثورات المسلحة ضد تلك التوجهات الاستعمارية .

لكن بقدوم عصر ما بعد الاستعمار ، تبدل النظام الثقافي الاستعماري ، والإيديولوجي الغربي بان تحول إلى استعمار (تجاري سلعي) و (معلوماتي تكنولوجي) من خلال ربط مصالح

[30] الثقافة التفسير الانثروبولوجي – عالم المعرفة عدد مارس 2008تاليف ادم كوبر ترجمة تراجي فتحي ص17+18+20

تلك لبلدان باقتصادها الغربي ، وتحويل المواطنين في تلك البلدان ، إلى مدمنين على السلع الغربية التي صارت جزء من حياتهم المعيشية بالرضاء أو الإكراه ، عن طريق الربط بالاتصالات ووسائل الاتصالات ، كاستعمال الهواتف الذكية ، وربطها بعالم الاتصالات المسير من قبل شركات عالمية . وعبر شراء البطاقات المدفوعة الثمن ، للانتفاع بتلك الخدمة أو من خلال ربط الدولة مواطنيها بالحكومات الالكترونية . أو باستخدام المركبات التي تحتاج إلى لقطع من الخارج المصدر . أو من خلال استخدام وسائل السوشيال ميديا social media المرتبطة بالعالم الافتراضي ،،، الخ هذا النوع من الارتباط بين الدول المستهلكة ، والدول المصدرة لتلك السلع والخدمات ،هو نوع من الاستعمار الجديد لمرحلة ما بعد الكولونيالية وهو نوع من التبعية الثقافية، ضمن نظام ثقافي غربي مؤدلج .

المبحث الثاني : تأخر الوعي وتقدمه ، ومدى انعكاسه على المستويات الثقافية

إذا كان الوعي الفردي بخاصة ، يتقدم أو يتأخر بمقياس المفاضلة ، فهو وعي يؤثر في وعي الجماعة كحالة عامة . فالوعي لا يتقدم أو يتأخر بفعل ذاته فحسب ، بل من خلال احتكاكه بوعي الآخرين سلباً كان أم إيجاباً ، وبتطور قاعدته المادية التي انعكس من خلالها.

ففي عصر الإقطاع في القرنين (9- 14 م)برز مفهومي (السيد والعبد) من خلال علاقة مالك الأرض بالعاملين عليها ، ضمن جهاز مفاهيمي ومعرفي ، يتصور الأرض مصدر من المصادر الرئيسية للإنتاج .

ثم مع ظهور الرأسمالية عقب الثورة الصناعية (1750-1850 م)، برز مفهوم (السيادة الطبقية) بين طبقة البرجوازية وطبقة العمال والكادحين .

ومع عصر ثورة العلم والمعرفة التكنولوجية (1867-1914م)، برز مفهوم عبودية الدول لبعضها البعض (عصر الهيمنة) القرن الواحد والعشرين .

فالوعي ليس ترفاً فكرياً طوباوياً ، يعيش في عالم مستقل به ، دون أرضية مادية يتكون منها ويتفاعل معها هذا الوعي .

فصورة الأشياء لا توجد باستقلال عن محتواها المادي ، كما يذهب لذلك أصحاب النزعة المثالية idealism ، أمثال الفيلسوف (رينيه ديكارت) Descartes والأسقف المسيحي (باركلي) Berkeley و(هيجل) Hegel بل هي صورة مختلطة مع هيولى ،المادة الخام التي تتشكل الصورة وفقا لها .

فصورة الشجرة ،ليست مجرد انعكاس لها ، بلا مادة للشجرة مطبوعة في الدماغ ، بل المحتوي المادي المتآلف من الجذور والجذوع والأغصان والأوراق والثمار، كل ذلك يعني مادتها التي شكلت صورتها ، المدركة في الحواس والمقيمة والمقومة ،في العقل الذي أعطاها اسمها المحدد (الشجرة) .

هذا الإدراك الحسي ، المعبر عنه بالمفاهيم العقلية ، يختزل ضمن توصيفات (وعي الذات ، وفهم الغير ، وإدراك وعي الآخرين) هو المقصود بالكلمة الشاملة (الوعي) الذي قد يتصف بالوحشية البدائية ، أو الحضارية الناعمة ، أو قد يكون وعياً جامداً لا يقبل التطور ويرفضه . أو وعياً مستنيراً مواكباً لتطور مادته ومصدره ، أما مفهوم التأخر والتقدم ،فهما أحكام قيمية ، تعبر عن طبيعة هذا الوعي ! بمعنى ان هذا الوعي يوصف بالتأخر ؟ لكن بالنسبة لماذا ؟ وذاك الوعي متقدم بالنسبة لماذا ؟ هل الثقافة هي مقياس التقدم والتأخر ، أم الحضارة هي المقياس ؟ أم المقياس مختزل ضمن مقياس الحقيقة الملموسة والبديهية ؟ أم بمقياس البلاهة والذكاء .

تبقى إجابة الأقرب للصواب وبعيداً عن الانحياز لنظرية أو تقييم ما ، هي مفهوم (النسبية) بمعنى أنه مقياس قريب من الحكم على الأشياء ، في زمن ومكان ومجتمع معين

إذا فالوعي الفردي تطور بالتزامن مع ارضيتة المادية ، من إدراك الشجر والحجر ، إلى وعي أهمية الشجر والحجر ، من حيث القيمة المادية والنفعية ، إلى ذاك الوعي الذي ، صار يهيمن على وعي الآخرين ، من خلال الدول أو عقلية الشركات العبر دولية، التي تسيطر على تلك الدول وترسم سياساتها الإستراتيجية .

وبالمحصلة يتكون (الوعي الاجتماعي) كوعي تراكمي ،من داخل المجتمع ضمن آليات تفاعل خاصة ، ثم مدى تأثره بالمحيط الخارجي وتفاعله معه .

ان وعي الشخص بمخاطر انتقال الأمراض المعدية ، تراكم عبر الأجيال الماضية ، ليصير إلى انتهاج سبل الوقاية منها قبل وقوعها ، كثقافة صحية عامة في مجتمع معين(وعي متقدم) وبنفس المقدار جهل الشخص بتلك الأمراض في المجتمعات البدائية ، يعطي الفرصة لتلك الأمراض من الفتك بتلك المجتمعات (جهل مستفحل) ينتج (ثقافة متأخرة) .

حقيقة ان ذلك الوعي، مرتبط أيما ارتباط بمصادر العلم والمعرفة ، لكن ذلك ليس هو المقياس على وجه التحديد ، ففي بعض المجتمعات البدائية ، والتي ينعدم فيها التعليم والتخصص تراهم يعالجون مرضاهم ،بوسائل بدائية ناجحة ، قد تصل إلى درجة الوقاية من المرض كثقافة صحية بدائية .

مثال ذلك مكافحة لدغات الثعابين والبعوض في بعض المجتمعات البدائية ، قادهم إلى إعطاء أطفالهم ، بعض جرعات سموم الثعابين بشكل مخفف أو استعمال مادة مستخرجة من بعض النباتات الطبيعية ، ليتولد عندهم المناعة لمكافحة عضات الثعابين السامة ولدغات الحشرات الضارة .

والعكس صحيح حين تجد، أفراد يعيشون في مجتمعات متقدمة ، يتناولون المخدرات الضارة والسامة جداً ، وهم يدركون مدى سميتها كشم الكوكايين .. الخ ومن هنا فالوعي الفردي أو الجماعي ، ينسحب على مفهوم الثقافة بحد ذاتها ، بحث يكون هناك وعي ثقافي فردي ضمن قالب سلوكي، ووعي ثقافي جمعي ضمن قوالب سلوكية جمعية .

لكن ذلك التوصيف ، لا يلقى قبولاً في المجتمع الأمريكي ، بسبب طبيعة الثقافة الأمريكية التي تتناغم مع مجمل التطورات الملموسة التي وصلها التقدم العلمي ، والذي غزا الفضاء الكوني ، بحيث جعل تلك الثقافة ، تتسم بنوع من التعالي على الثقافات الأخرى البشرية ، من حيث كونها ثقافات تابعة وخاضعة للثقافة الأمريكية ، المنسجمة مع ثقافة الهيمنة العالمية بعولمتها الخارجة عن المألوف . وخير مثال على ذلك قول ادم كوبر عن توصيف مفهوم الثقافة في أمريكة ، يقول أدم كوبر [31](والثقافة في معناها الأكثر عمومية الثقافة ببساطة أسلوب لتناول الهويات الجمعية ، لكن المكانة هي جزء من الموضوع . يعتقد الكثيرون انه يمكن قياس الثقافات بعضها بالنسبة إلى بعض ، ويميلون إلى إسباغ تقدير أعلى على ثقافتهم من ثقافت الآخرين)

ومحتوى النص يشير إلى المكانة الحضارية للثقافة ، إضافة إلى تقديرها العالي لنفسها باعتبار ان المجتمع الأمريكي ، له إسهام علمي في تاريخ البشرية الحديثة ، استفادت من البشرية جمعاء ، وذلك ما جعلهم قادة من قيادات العالم المهيمن، على وجه الكرة الأرضية .

ان ذلك برأيي المتواضع : لا يقاس عليه الشيء الكثير، بمعنى التقدم العلمي والحضاري لمجتمع ما قد ينتهي به الأمر، إلى كارثة عظمى تؤدي به إلى الهاوية .

[31] الثقافة التفسير الانثروبولوجي – عالم المعرفة عدد مارس 2008تاليف ادم كوبر ترجمة تراجي فتحي ص 20

فقبل ان تكون الولايات المتحدة الأمريكية ، قوة عسكرية هائلة ، تدعوها إلى التعالي والغرور بعلمها وثقافتها العالية التي وصلت إليها ، كان على مفكريهم السياسيين ومنظريهم الإيديولوجيين ، ان يستعبروا من تاريخ الإمبراطوريات القوية والعظيمة في الأزمنة الغابرة ، والتي لم يبقى منها إلى الأطلال والأعمدة الحجرية الدارسة ، التي يؤمها السياح ليأخذوا الصور التذكارية بجانبها أو تحتها . فلا احد ينسى ان الإمبراطورية الرومانية وصلت جيوشها إلى أماكن بعيدة جدا في ذلك الزمن . ومع ذلك لم يبق منها إلا القوانين الرومانية التي ما زالت فاعلة في المحاكم وأروقتها والتشريعات ومجالسها ، وكذلك الأعمدة الحجرية في البلدان التي فتحتها ، وكان مصير تلك الإمبراطورية إلى زوال .

وهذا يذكر بعالم الديناصورات ، التي سادت الأرض في بواكيرها الأولى ، والتي كانت سيدة على الأرض ، ثم انقرضت هي الأخرى، وعاشت الكائنات الأخرى الضئيلة الحجم إلى يومنا هذا . إذا فالثقافة ما هي إلا ، وعي بالذات ووعي بالمحيط الخارجي ، ثم إدراك وعي الآخرين والذي يتراكم في حاضنة الثقافة، بمفهومها الحضاري الواسع .

ذلك الوعي هو الذي يقود إلى تفعيل وتنشيط مفهوم (التهدئة والمساومة) أو مفهوم (الصراع) وفقاً للجهة الفردية أو الجماعية ؟ هذا التفعيل والتنشيط ، يرتبط بمفهوم المصلحة فردية كانت أم جماعية ! فالمصلحة هي المحرك الداخلي للسلوك بشكل عام ، وهو الموجه له إلى فعلي التهدئة أو الصراع . فكما انه من الصحيح وجود مصلحة فردية لشخص ما ، أيضا توجد مصلحة عامة لجماعة ما فمن يترشح للانتخاب في الحزب الذي ينتمي إليه ، تكون له مصلحة للفوز بمنصب قيادي مؤثر في الحزب ، وتكون للحزب مصلحة بالفوز للتواجد على المسرح السياسي . ومن هنا يكون الفوز هو المعيار، في تحديد ماهية السلوك المتراوح بين التهدئة والمساومة أو الصراع . فالرئيس الفائز في الحزب السياسي ، يجنح إلى تهدئة الأوضاع لكافة الجماعات المتنافسة ، من حيث انه سوف يمثل مصلحة الجميع .

أما الرئيس أو الحزب الخاسر ، فانه إما ان يستجيب وحزبه لحالة التهدئة وتقبل النتيجة، أو ان يسير بها إلى المواجه والصراع ، حين لا يعترف بشرعية الفائز .

وبالتخصيص والعودة إلى مفاصل الموضوع ، تجد ان وعي سقراط لأهمية المحافظة على القيم الأخلاقية الكلية والشاملة هو (وعي متقدم) والمتأخر عنه ، إشاعت الفوضى الفكرية والأخلاقية التي انتهجتها السفسطة . ووعي الإمام احمد بن حنبل، بخطورة الأخذ بمسألة

(خلق القرأن)هي (عي متقدم) للمحافظة على المستوى المعتاد من الفقه والتيسير في الشريعة الإسلامية والمفاهيم الفقهية النظرية وحالة الأمة الإسلامية بعامة. والمتأخر عنه إباحة تلك المسالة من قبل (حكام الاعتزال) الذي أشاع الفوضى بين الناس ،وهدم مستوى الأمن الاجتماعي (وعي متأخر) وكل ذلك من وجهة نظر مصلحة الأمة الكلية ، المتقدمة على مصلحة الجماعات الفرعية . وقيام هوية يهودية صهيونية ، تسعى إلى محق الهوية الفلسطينية الحية، والحلول بدلاً عنها في ذات المكان هو (وعي متأخر) بالقياس إلى ذالك النوع ،من التفكير والذي له الأهمية القصوى في تحديد مفهوم (الأمن والسلم الاجتماعي) الذي تنادي به المجتمعات العالمية ، لتحقيق استقرارها ،السياسي والاجتماعي والأخلاقي وعلى كافة المستويات وبنفس المقياس تقاس سلوكيات بعض الجماعات العرقية ، التي تتخذ من الإبادات الجماعية كوسائل للتخلص ، من الجماعات العرقية ذات (الثقافات الفرعية) المختلفة عنها هي ثقافات قومية وعنصرية واستبعادية كما يسميها البعض (بالجرائم الإنسانية) كما حدث مع النازية التي ارتكبت المجازر ، إبان الحرب العالمية الثانية ،بحق اليهود الهولوكوست holocaust وكما حدث في البوسنة والهرسك في 17 /1992/4 حين أقدمت (جماعة صربية) في يوغسلافية عام 1995 على قتل حوالي 8000 شخص ضمن مجازر جماعية وإبادة عرقية بحق المسلمين ،الذين كانوا يعيشون في تلك الدولة ،ونزوح مئات الآلاف منهم إلى ناطق أخرى مما استدعى تدخلا دوليا عالمية لوقف تلك المجازر .

وفي إقليم بورما والتي تقوم فيها الطائفة البوذية، بقتل جماعي للمسلمين وطردهم من إقليم أراكان للتخلص منهم منذ تولي الرئيسة البورمية (أو سان سو تشي)الحكم في أكتوبر 2011واشتعال أعمال العنف عام 2012 ،الخ هو تعبير عن الصراع بين مجموعات اثيتية وصلت إحداها إلى مركز القرار في السلطة .وتحليل ظاهرة العنف ، يبين ان قائد أو زعيم المجموعة، يحول الثقافة الفرعية لجماعته إلى ثقافة عنف موجة، نحو جماعة مغايرة لها .

إما من اجل تأكيد سيطرته على الجماعة ، أو لقيادتها من خلفه لخوض انتخابات تنافسية ، وللفوز باسمها بمقعد الحكم أو القرار السياسي .

يقول عبد اللطيف عقل [32] في بحثه المفصل عن مكونات الجماعة (تختلف الجماعات في تنظيمها أو بنائها من حيث الحجم والألفة والوظيفة والانتماء . والقائد يحتاج إلى أتباع ليكون قائدا ... ولا بد لفهم العلاقة بين القائد والأتباع من الأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين كل هذه العناصر) فكل جماعة تحتاج إلى قائد أو زعيم رمزي له دلالة relevance ومرجعية reference ،وهو الذي يقودها ويحافظ على مقومات وجودها ، لكنه خلال تلك العملية ، قد يمارس بعض الامتحانات الصغيرة أو الكبيرة لتلك الجماعة ، لقياس مدى ولاؤها له . وتلك الامتحانات ، أما ان تكون سلسة بقدر المنصب الذي تولاه ، أو عظيمة الشأن، إن كانت تتعلق بمصير الجماعة على المدى الطويل .

ومن هنا يتضح ان ، الوعي الاجتماعي ، كوعي تراكمي لحصيلة الوعي الفردي ، يبني أو ينتج عنه النظام الثقافي cultural system معين ، يتحول من خلال بوتقة الدولة إلى إيديولوجية محددة ، بمعنى الموقف station من قضية ما ،أو ن جماعة ما ، أو من نظام سياسي معين . فمنذ ألف الكتب في صدام الحضارات clash of civilizations(صمويل هنغتون) عام 1996 يبشر بصراع ثقافي حضاري بين البشر ، لا على أساس قومي أو عرقي بل على أساس من التقدم والتأخر الثقافي .(الحضارة الإسلامية والصينية والهندية) في مقابلة الحضارة الغربية . باعتبار ان تلك الحضارات معادية للحضارة الغربية .

وتلك الأفكار الثقافية التي عبر عنهاهنجتون ، ليست بالشيء الجديد ، إن علمنا ان تلك الفلسفة والخلفية الثقافية للكاتب ،هو أو غيره من المفكرين العنصريين ، وقد سبقه إلى ذلك أيضا فرانسيس فوكوياما fukuyama . francis . toshiko الذي له كتاب(نهاية التاريخ)عام 1989, the end of history and the last manونشره عام 1992 وهي أفكار ونظريات، تنطلق من أفكار كوزان ، الذي اعتبر ان الدين المسيحي هو أنبل الأديان واسماها ، وهو أساس المدنية والأنظمة النيابية . [33] يقول الفيلسوف الفرنسي فكتور كوزان cousin . v 1792/ 1867 م رائد الفلسفة العرقية (أيها السادة .... المسيحية *هي أخر ما ظهر على الأرض من الأديان* ، هي أيضا أكملها . والمسيحية تمام كل دين سابق ، وغاية الثمرة التي تمخضت عنها

[32] عبد اللطيف عقل – علم النفس الاجتماعي – عمان دار البيرق سنة 1988 ص 228 وما بعدها
[33] Cours de le historie de la philosophie v . cousin, Paris 1841 tome 1, page 48-49
(أشار لهذا المرجع الشيخ مصطفى عبد الرازق في كتابه تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية)

الحركات الدينية في العالم وبها ختمت . الدين المسيحي ناسخ لجميع الأديان ... ومن أراد دليلا فلينظر ماذا أخرجت المسيحية وجماعة المسيحيين للناس : أخرجت الحرية الحديثة والحكومات النيابية . ثم لينظر من دون المسيحية ما أخرجت منذ عشرين قرنا سائر الأديان . *ماذا أنتج الدين البراهمي والدين الإسلامي ، وسائر الأديان التي لا تزال قائمة فوق ظهر الأرض ؟ أنتج بعضها انحلالا موغلا ، وبعضها أثمر استبدادا ليس له مدى* . أما أوروبا المسيحية فهي لا سواها مهد الحرية)

تلك الثقافات التي لا يتولد عنها غير ، الحركات العنصرية واليمينية والمحافظة المتشددة ضد من ؟ ضد شعوب العالم الثالث ، وبخاصة العالم الإسلامي والصيني . من حيث ان تلك الحضارات هي الحضارات البديلة في عدائها ، بعد خروج الاتحاد ألسوقيتي ومنظومته من حالة العداء نحو الغرب منذ تسعينات القرن العشرين .ان تلك النظريات الاستعبادية والعدائية ، رغم استخدامها لغة العلم في التحليل والمنهج – هكذا تبدو – فهي تذكي روح التعصب الديني ، بدلا من تعميم خطاب التسامح الإنساني، وتعميم ثقافة السلام والتسامح الديني tolerance religious بقصد إنساني للحفاظ على النوع البشري على كوكب الأرض .تلك النظريات غير الإنسانية ، أنتجت حالات من الكراهية والبغضاء في العالم الغربي ، الموجه نحو العالم الثالث ، وبخاصة المهاجرين من تلك الدول ، فراراً من الحروب المستعرة التي صنعتها دول الهيمنة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما حصل في دول الربيع العربي 2010وما تنج عنها من هدم لكيانات سياسية كانت قائمة ، وتفتيتها إلى كيانات مقسمة ، وجماعات مختلفة المذاهب والثقافات ، بعد ان كانت شعوب موحده في دول قطرية يتعايشون فيها

المبحث الثالث : بنية الوعي وصراع الجماعات

لقد تبين فيما سبق ان ما هو ثقافي، لا يظهر إلا من خلال الممارسة العملية للجماعة التي تتسم به أو تحمله كرسالة خاصة بها . وأنها أيضا تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو التقرب منها للمحافظة على شكلها ومضمونها . لذلك فالترابط بين الثقافي والسلطة هو ترابط وظيفي بمعنى ان لكل منهما وظيفة، تختص بها في مجالات معينة .

فوظيفة الدولة هي وظيفة عامة ، حفظ حقوق جميع أفرادها بلا استثناء ، والسلطة هي رخصة وأداة بيد القائمين،على أجهزة الدولة لضمان بقائها كدولة للجميع .

وعليه فالمنخرطون في وظائف الدولة ،هم مثقفون من نوعية خاصة (تكنوقراط) مثلا، وهم الساهرون على تطبيق سياسات الدولة ، وفي المقابل هناك المثقفون،من الرعايا المدنيين في الدولة كممثلي الأحزاب والنقابات والهيئات المدنية ، وكأعضاء جمعيات حقوق الإنسان والأطباء بلا حدود والصحفيون والإعلاميين بلا حدود الخ وهؤلاء مثقفين تابعين لمهنتهم أو حرفتهم أو صناعتهم إلى حد ما .

لكن هؤلاء جميعا لا ينفصلون عن أوساطهم الاجتماعية ، إنما هم وجدوا من خلال جماعاتهم ومن ضمنهم وهم بالتالي يعودون إليها ، وإن غابوا عنها ، ، يعودون في انتماءاتهم الاجتماعية والطبقية أو الطائفية الفرعية ، كمرجعية تاريخية لهم reference class .

وهنا قد يظهر الصراع الثقافي، بين تلك النخب الثقافية .على شكل صراع متعدد الإشكال ، فهو صراع لمن هو على رأس وظيفته ،للبقاء فيها إلى سن التقاعد منها ، وصراع البعض من اجل الحصول على الوظيفة ،لمغادرة قطاع البطالة غير العاملة ، وصراع الحكام في رأس الدولة للبقاء في قصورهم، وعدم مغادرتها على نحو غير مألوف !

هذا يعني ان الموظف والمثقف ، يتحرك بدافع من الخوف من فقدان الوظيفة . إن كان كل منهما في الوظيفة ، والفارق بين الموظف والمثقف ، في ان الأول ليس بالضرورة ان يكون مثقفا ، وإنما فقط حصوله على شروط الوظيفة . أما المثقف الموظف ، فهو ذات الموظف لكنه يتمايز بأنه أكثر سعة وعلما وانسجاما مع سياسات الوظيفة وإدارتها الرسمية .

والوظيفة تعني انه يعيش حياته على راتب من خزينة الدولة ، في الوظيفة العمومية ، أو من دخل الشركة في القطاعات الخاصة .

لكن الخوف من فقدان الوظيفة ، دائما متلازم مع ممارسة مهام العمل الوظيفي ، كالاستغناء عن الخدمة لسبب ما . أو لسياسة التقشف أو لتقليص النفقات ،،، الخ هذا الخوف يدفع بالموظفين إلى محاباة رؤوس الإدارة ، لضمان الاستمرار فيها ، بخاصة في دول العالم الثالث والتي تستوعب أجهزة الوظيفة فيها قطاعات من العاملين فيها ، يفوق حد الاستيعاب (بطالة مقنعة) كقطاع الجيش والأجهزة الأمنية ، التي تستوعب الكثير من العاملين في ذلك القطاع لا لحاجة الجيش اليم ، بل للتخفيف من حجم البطالة المقنعة من جهة ، والحد من التذمر الاجتماعي من عدم وجود أعمال تستوعب الطاقات الشابة . مما يؤدي إلى وجود تكتل بشري طبقي يقف خلف مؤسسات الحكم ، كسند له في حالة حدوث اضطراب اجتماعي أو سياسي

وتلك السياسات تزيد من وتيرة الترهل الإداري ، والعجز المالي لموازنة الدولة ، وبالتالي وجود طبقة من الموظفين ، الذين يعيشون على الايرادت التي تجنيها الدولة من رعاياها على شكل ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة ، ومن خلال رفع الأسعار أو اللجوء إلى سياسة الاقتراض من الدول المانحة ،،، الخ

وفي المقابل تجد من هم لا يملكون، السند العشائري أو الواسطة والمحسوبية ، أو رأس لمال اللازم للعمل الخاص ، أو أي طريقة للحصول على الوظيفة والعمل . فتجد في هذا الصنف ثقافة انتقاديه ومعارضة لكل توجه تقوم به الدولة تجاه رعاياها .

تلك الانقسامات الاجتماعية ، تخلق تيارات ثقافية متعارضة وربما متصارعة ، إن وجدت الأطر السياسية التي تحتويها في صف المعارضة ضد الموالاة السياسية . ويزداد الأمر سؤ في حالة التجاء بعض الجماعات، إلى التنظيمات الاجتماعية movements civil لتقف في وجه سياسات التشدد من قبل أجهزة الدولة ، التي قد تجد نفسها في حالة ضعف أمام تلك الضغوطات ، وبخاصة إن وجدت نفسها ، أمام التنظيمات الاجتماعية المدنية الحقوقية movements civil rights التي تنتقد سياسات الدول ، الناحية إلى التعسف أو التشدد أو القمع البوليسي ، في حالة تعارض سياسات تلك الدول مع فيم ومبادئ حقوق الإنسان ، كمعيار دولي أممي .

لذلك تمثل الهيمنة الثقافية ،التي يمثلها قمة الهرم الاجتماعي ، حصانة خاصة في المجتمع ورمزاً يستوجب الاعتناء به وتبنيه ، من قبل البعض حتى يتسنى لهم الحصول ،على حظ في سلم الوظيفة ! هكذا يعتقد المثقف الانتهازي، وهكذا يبرر سلوكه غير المعتاد .

تلك الهيمنة قد تلقى معارضة اجتماعية ، من بعض الأفراد أو الجماعات الأخرى ، لكونها تتعارض مع مفهوم العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، التي حرموا منها ، فمنعتهم من مغادرة عتبات الفقر غير المرغوب فيه ، والذي يشكل عائقاً في قاعدة الاحتياجات في سلم مازلو

ولو نظرنا إلى الربيع العربي ، وما جرى في بعض الدول ، لبدا للعيان ان وظيفة الدولة التقليدية فقدت في العالم العربي أو العالم الثالث أن صح التعبير ؟ !

فبعض الدول دخلت شعوبها في حالة حرب أهلية ، بعد ان انقسموا إلى أقليات عرقية أو مذهبية بتشجيع من هذا أو ذاك ، من اجل حاكم وأسرته ، استطابت العيش في قصر الرئاسية ردحاً طويلاً من الزمن ! حتى تحولت أنظمة الحكم فيها ، إلى مسميات غير موجودة في

التقسيم الأكاديمي لأنظمة الحكم السياسية ، فلا يوجد في علم النظم السياسية ، ما يسمى بنظام (الجمهورية الملكية) والتي فيها يسمى رأس الدولة برئيس الجمهورية ، ويمارس الحاكم فيها وأسرته ، ضمن نظام الحكم الملكي الوراثي ؟

تلك الحروب الأهلية ، اتخذت طابعا ثقافيا أو عرقياً أو مذهبياً ، بعيد كل البعد عن الوظيفة الأساسية للدولة بمعناها الكلي والشمولي ، بأن الدولة للجميع ، وان الناس سواسية أمام القانون بمعناه العام . بصورة أخرى ، زال مفهوم المواطنة إن لم يكن قد ضاقت مساحته بعد حين ذاك تحولت الجماعات القومية ، إلى عدة جماعات فرعية ، وتحولت الثقافة القومية الشاملة إلى ثقافات فرعية ضيقة ، وصار الحوار بين تلك المجاميع الفرعية ، حوار الدم والسلاح واغتيال الشخصية والهوية .

وحيث ان الصراع والقتال ، يحتاج إلى المال والسلاح والرجال والتبريرات ، فصار لازماً من تلك المجاميع الفرعية المنقسمة ، ان تبحث عن الممولين لحروبها الداخلية ، من أوساط خارجية تكون مستعدة لتقديم المال والسلاح ، مقابل ان تحصل في نهاية الأمر على امتيازات لها من تلك الجماعات ، تلك الامتيازات تقدم لها من داخل إقليم الدولة (كالموارد) أو لموقف سياسي هي بحاجة إليه ، أو لتعزيز مكانتها داخل الإقليم ، الذي سوف يؤول في نهاية الأمر لصالح جماعة منتصرة .

وفي تلك الحالة أو الحالات ، كثيرا ما تلتقي مصالح تلك الدول أو المنظمات الدولية ، مع مصالح الجماعات الفرعية الخاصة، والتي يكون التطرف الديني أو المذهبي سمتها الغالبة .

ان الدين كعنصر من عناصر الهوية للجماعة ، التي تولي الأهمية الأولى له ، حين رتبت مكونات عناصر هويتها بالمفاضلة والاختيار ، تقوم بعض عناصر النخبة في تلك الجماعة من إعادة توجيهه واستثماره ، بغية الحصول إما على منافع خاصة ، أو على منافع تخص الجماعة بحد ذاتها ، أو باتجاه إضفاء رؤيتها وشرحها له على الطابع الرسمي لتوجهات الدولة . كما يحدث في بورما على سبيل المثال ، حين قامت المجموعة البوذية ، بتوجيه الصراع مع الأقلية المسلمة من عرقها ، وتحويل ذلك الصراع إلى صراع عقيدي مغلف بغلاف سياسي وطني . مما نتج عن ذلك استفحال ذلك الصراع ، واتخاذه طابع دموي وحشي لا إنساني .

وأحيانا يتخذ الصراع طابع متطرف داخل الجماعة نفسها ، ومن داخل الملة ذاتها كحالة تنظيم (داعش) دولة الخلافة الإسلامية ، في العراق والشام (Isis) التي لها تصور ضيق عن

الإسلام السني اتخذت على أساسه ، موقف متطرف لمن خالف رؤيتها الضيقة ، فساوت في تطرفها وردات أفعلها بين أهل السنة ،الذين لم يتفقوا معها على رؤيتهم الضيقة للعالم ، وبين الطوائف الإسلامية الأخرى، المخالفة لوجهة نظر أهل السنة والجماعة بشكل عام ، وبين الطوائف غير المسلمة والتي عاشت بأمن اجتماعي في ظل الأنظمة ما قبل الداعشية .

ان التطرف الديني ، الذي تنتهجه بعض الجماعات ،التي احتل الدين سلم أولويات عناصر هويتها والتي حولت شخصيتها على ذلك المنوال، إلى شخصية دينية متطرفة ، يكون ذلك عادة بسبب الفهم المخطوء للهدف النهائي من الدين ، وكان تلك الجماعات احتكرت حقيقة التفسير الديني للمسائل العقائدية والشرعية ، بل ان الأمر تعدى إلى ابعد من ذلك ، حين أعطت لنفسها حق معاقبة غيرهم على ،عدم فهمهم لتفسيراتهم المخطوء ، اتجاه تلك المسائل الشرعية .

ان الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ، تقدم المساعدات لبعض الجماعات ضد الجماعات الشرعية في الحكم ، بغية التغيير في النظام السياسي أو الحصول على أسواق جديدة للتجارة ، أو لمحاربة دولة معادية لها، أو لأية مصلحة ترتئيها من تلك الجماعة طالبة المساعدة . كمساعدة طالبان في أفغانستان لمحاربة الاتحاد السوفيتي ، وبعد خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان ، وكارثة أحداث 2001/9/11 صارت طالبان عدوة لأمريكا وتم ضربها وإشعال نار الحروب فيها .فما هي السمة الطاغية على الثقافة الأمريكية ؟

ان الإجابة على ذلك، تستدعي النظر، إلى طبيعة نظام الدولة في أمريكا الشمالية ؟ والتي هي بإجماع المحللين السياسيين والمنظرين ، هي دولة تتزعم العالم الحر، كما تحلو لهم التسمية تلك الزعامة العسكرية والسياسية ، والتي أوجدت طبيعة النظام الرأسمالي القائم على المفاهيم التقليدية (الملكية الخاصة وحرية الرأي والعمل) والتي بدورها أوجدت الإطار الثقافي المنسجم والتناغم مع تلك المفاهيم، فتكونت (ثقافة رأسمالية) والتي تطورت بفعل تطور النظام الاقتصادي والسياسي إلى (ثقافة امبريالية استعمارية) والتي هي بدورها تطورت بفعل التقدم العلمي وغزو الفضاء إلى (ثقافة العولمة والهيمنة) فصارت الفكرة السائدة والشائعة من ان العالم ليس إلا عبارة عن (قرية صغيرة) ؟

ان تلك السمات الثقافية الأمريكية ، فرضت عليها التواجد في شتى بقاع الأرض من خلال تواجدها العسكري والاقتصادي (امتدادات عسكرية) و (امتداد اقتصادي) و (امتداد سياسي) و (امتداد ثقافي) ، وبالتالي وجدت نفسها في ساحات الحروب، صانعة لهاو فاعلة فيها

ومساهمة أو مشتركة فيها ، تحت ذرائع متعددة ، (كمناهضة الشيوعية). ثم مع أفول وزوال النظام الشيوعي المهيمن عام 1985 مع بروسترويكا جورباتشوف ، وجدت نفسها مضطرة إلى طرح شعار مناهضة (الإرهاب العالمي) والذي تحول إلى ذريعة سياسية ، لمحاربة قوى التحرر العالمية ، من الاستعمار في بلدان العالم الثالث .

إذن وجد العالم انه بصدد ثقافة الهيمنة الغربية والأوروبية ، والتي سهر عليها الكثير من المنظرين من المتعلمين والمثقفين الغربيين ، المرتبطون بتلك الأنظمة . هؤلاء الذين اسماهم انطونيو غرامشي [34] (المثقفون التقليديون) وهم فئة من المثقفين فتحت الطريق النظري للتوجهات الامبريالية ، لغزو العالم تحت شعارات مختلفة (نهاية التاريخ) عند فوكوياما أو (صراع الحضارات) صموئيل هنغتون . وفي المقابل وجد من رحم تلك الثقافات ، (المثقف العضوي) الذي رفض تلك الهيمنة وانحاز إلى العمال والفلاحين والفقراء ، ضد مفاهيم الهيمنة الامبريالية .

ويلاحظ انه قبل عام 1985 كان الاتحاد السوفيتي يتزعم منظومة ثقافية (ثقافة ماركسية) تقابل (الثقافة الرأسمالية الامبريالية) وتلك الثقافات ،كانت تتصارع فيما بينها، على وجه الكرة الأرضية وبشتى صور الصراع على النفوذ والسيطرة . حتى ان العالم جرى وراء تلك المواجهات وقبلوا القسمة فيما بينهم ، إلى دول تسير وتلتحق، بالركب الشيوعي أو الاشتراكي والاممي ، ودول أخرى تسير وتلتحق، بركب الرأسمالية الغربية الامبريالية .

هذا الانقسام في الوعي الإنساني ، هو نوع من الانقسام ، في مادة الثقافة الإنسانية وفي البعد السياسي والاقتصادي ، وهو نوع من الانشطار الدولي بين (دول متقدمة علمياً وصناعياً) وبين (دول متأخرة عنها وتابعة) ضمن ثقافة الحاجة والاستهلاك والتبعية .

وهذا المنقسم من الكل ، حين يتميز بذاته ، يتحول انقسامه إلى نسق يحتويه ، ضمن منظومة إيديولوجية معينة ، تعبر عن انقسامه ، وتميزه بالوصف والوظيفة كحال الأمة العربية التي ظهر منها من يطالب بالانفصال القومي (أكراد) العراق .

[34] انطونيو غرامشي / فاتر السجن (هو مناضل شيوعي ايطالي سجن في زمن الفاشي موسليني ومات عام 1935 بعد عشر سنوات قضاها في السجون)

فرأس المال متفق الجميع على مكوناته الاقتصادية شرقاً وغرباً ، لكن انقسام رأس المال بالوصف والوظيفة ، (ملكية عامة وملكية خاصة) ترافق معه انقسام اجتماعي ، فدولي ، فثقافي ، فإيديولوجي .

وكان من صوره وجود عالم شيوعي أو اشتراكي (إيديولوجية شرقية شيوعية تقوم على فكرة الملكية العامة لراسالمال) وصورة العالم الليبرالي (إيديولوجية غربية ليبرالية تقوم على فكرة الملكية الخاصة لرأس المال).

وكان من صور صراعه ، الاستقطاب والاستحواذ، والبحث عن المتشابه من الدول على وجه البسيطة ، فيما سمي بالتحالفات الدولية (حلف وارسو) (حلف الناتو) .

وكان من صور صراعه ، ادلجة الفكر وتوجيهه ، تحت شعارات سياسية ، أو إنسانية أو عدائية أو استعمارية أو استعبادية وهيمنة .

وكان من صوره ، الفتن والحروب ، والمتاجرة بالسلاح ، وتقسيم الجماعات ، وخطابات الكراهية والحقد . وكان من صوره ظهور الفلسفات التي تطورت غايتها ، من إدراك الحقيقة ، إلى صناعتها بل وتصديقها حتى لو كانت ظلاً للحقيقة . فلم تعد غاية الفلسفة ،كما كانت في السابق البحث عن حقيقة الوجود (الإنساني) والوجود (المعرفي) والوجود (الاطنولوجي) بل صارت تسعى إلى خلقها وصناعتها ، بعد ان انحرفت عن غايتها الفلسفية ، وصار المطلوب من البشرية لعيش ضمن تصديقها حتى ولو كانت وهماً أو خيالا زائفاً .

لقد تحول الإنسان مع تلك الغايات إلى (شيء) كائن يشبه الإنسان ، لكنه بعيد كل البعد عن الإنسان . أي انه تحول إلى كائن افتراضي، وهمي مبرمج ،مصنوع من مادة مسيطر عليها ؟ ! بمعنى انه إنسان افتراضي ، فيسبوكي أو FACEBOOK MAN مصنع ضمن برامج ، يتكاثرون add ويزولون remove من خلال تلك البرامج أيضا .

كائن بشري غير متفاعل مع الطبيعة ، وقد لا تهمة الطبيعة وما يجري فيها ، ولا يتألم لآلمها ، ولا يفرح لفرحها .

كائنات تلتقي في مجلس واحد يجمعهم في فراغ ، أو تلتقي في مجالس بعيده ضمن الفراغ ، يتحدثون مع بعضهم البعض ضمن آلات مصنوعة تسيطر عليهم ، ولا يحسون بوجودهم (المادي) من قرب أو بُعد في المكان ؟ ثقافة تقوم على التحديق في شاشات ومرئيات وهمية تجعلهم يفرحون ويحزنون ضمن مكان في اللامكان ، وزمان في اللازمان . وضمن لغات

متعددة ، قد يفهموها وإن لم يفهموها تقوم هي بالترجمة عنهم ، والبحث العلمي عنهم ، والكتابة عنهم والقراءة عنهم .

وبالنتيجة هم كائنات مخلقة تشبه الإنسان، إلى حد معين وتختلف عنه في حدود معينة .

وهذا الكائن البشري الحديث ، لم يولد هكذا ، لكنه ولد في بيئته مبرمجة في البيت والشارع والمدرسة والجامعة ، مما جعله على تلك الصورة ، التي رسمها ذاك الوعي المستلب المشوب بالوهم الافتراضي ،والذي تراكم كماً وكيفاً ثم انقسم ،إلى ثقافات جزئية أو الكترونية ، على حساب الثقافة الإنسانية الكلية ، بعدما طغى المفهوم السياسي ،على سطح أولويات وافضليات عناصر مكونات الوعي الثقافي ، وكانت النتيجة انشطار الدولة الكلية الجامعة (دولة كل مواطنيها) إلى دولة بعض (مالكيها) .

مراجع الفصل الثاني

1- د/ الطاهر لبيب – سوسيولوجية الثقافة – الأردن دار بن رشد عام 1986

2- تراث الإسلام – القسم الثالث شاخت و بوزورث / ترجمة د حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد – عالم المعرفة الكويت عام 1978

3 – موريس دوفرجيه – مرجع سابق

4- الثقافة التفسير الانثروبولوجي – عالم المعرفة عدد مارس 2008تاليف ادم كوبر ترجمة تراجي فتحي

5- عبد اللطيف عقل – علم النفس الاجتماعي – عمان دار البيرق سنة1988

6- Cours de le historie de la philosophie v . cousin, Paris 1841 tome 1, page 48- 49

7- انطونيو غرامشي /د فاتر السجن (هو مناضل شيوعي ايطالي سجن في زمن الفاشي موسليني ومات عام 1935 بعد عشر سنوات قضاها في السجون)

الفصل الثالث : الدولة بين مطرقة السياسة وسندان الثقافة

المبحث الأول : مفهوم الدولة ودلالاتها النظرية

من الطبيعي ان الفرد في المجتمع ، يحتاج إلى كيان اجتماعي اعتباري يحفظه وغيره ضمن إطار عام هو (الدولة) state هذه الدولة بعد ان تتكون ، تنفصل بشخصيتها الاعتبارية عن عناصر مكوناتها .

وذلك يعني ان الزمن الذي كان الناس يستطيعون العيش فيه ، بلا تلك الدولة قد ولى وانقضى . كما يذهب إلى ذلك جوزيف شترايرJoseph r . strayer في محاضرة ألقاها في جامعة برنستون عام 1961 [35]

(ان أفضع مصير يمكن معرفته في العالم الراهن، هو مصير من لا وطن له "ان الشخص الذي لا بلد له " الذي تحدث عنه هايل ، موجود بالتأكيد في أيامنا وشقاؤه يتخذ أشكالاً لم يكن باستطاعة هايل ان يتصورها ؟ وقد أصبح ممكنا الاستغناء عن الطرق القديمة لعثور المرء على هويته داخل مجتمع ما ، ان الشخص بدون عائلة وبدون مسكن ثابت وبدون انتماء ديني يمكن ان يعيش حيلة كاملة بصورة كافية ، لكنه بدون دولة ليس شيئا وليس له حقوق ولا أي امن ..)

إذا فالدولة state في توصيفها ليست سوى (إطار أو كيان) واحد ينتج عن تجمع عناصر(الشعب والأرض ونظام الحكم وإرادة عيش) هذا الإطار الاعتباري هو الذي يسمى دولة معتبرة بمفهومها الحقوقي .

والناس هم شعب تلك الدولة الذين يخضعون لنظام حكم شخص الحاكم ، بغض النظر عن مسماة (إمبراطور ، ملك ، رئيس) فصارت الدولة أحياناً توصف بمواطنيها كقولهم الدولة الإغريقية ، أو دولة الفرس القديمة ، أو الدولة العربية ،،،،، الخ بمعنى ان الدولة تكون لكل مواطنيها (الشعب) باعتبار ان الجماعات السكانية ، تنتج عن اجتماعهم الجغرافي لتشكيل إطار سياسي حقوقي (دولة) لكن هذا لا يعني، ان كل تجمع بشري يُنتج دولة بالمعنى المقصود ؟ فمن الممكن ان ينشأ عن تجمعهم تنظيم مؤسسة organization كمؤسسة تعتني بالرياضة أو بنوع من أنواعها ،لذلك فالدولة وجود ضروري اجتماعي متعددة الوظائف .

والمقصود هو دولة الوطن والشعب أو السكان والمواطنين ،والحكومة ، التي تنشئ (دولة لكل مواطنيها) كوصف دولة الأمريكان ، أو السوفييت ، أو الألمان ،،،، الخ والمختلفة عن الدلالة

[35] جوزيف شترايرـ الأصول الوسيطة للدولة الحديثة – ترجمة محمد عيتاني –بيروت 1982 ص 5

و الإشارة إلى مجموعات الحقوقيين والسياسيين أو الرياضيين المهتمين برعاية الإنسان أو كرة القدم ،،،،، الخ وهذه الأخيرة تشير إلى فئة معينة ، من كل ومجموع في إطار الدولة الكلية .

وتلك الدولة أغرت العديد من المفكرين ، في البحث عن أصلها وفصلها وكيف تأصلت عبر التاريخ .

مما أثمر عن العديد من الدراسات النظرية، لتي تناولت مفهوم الدولة ، من حيث هي مفهوم حقوقي وشخصية اعتبارية ، فمنها من أرجعت اصل نشأتها إلى الحق الإلهي المقدس ، ومنها من أسسها إلى العقد الاجتماعي أو العقد السياسي أو السيادة الشعبية من حيث ان الشعب هو مصدر السلطات أو كظاهرة من مظاهر صراع الطبقات .

إذا من جوزيف دي مارتر [36] (ان الله اختار الحكام بنفسه ، وزودهم بالسلطات الضرورية لقيادة شؤون البشرية) ومرورا بنظرية(الشعب هو اصل الدولة)، مع المفكر اليسوعي بلارمن balrmen والذي عاش في القرن السابع عشر (إن من شان الجماهير أن تعين ملكا وقناصل وغيرهم من الحكام)، ثم مع جان لوك صاحب نظرية (العقد السياسي) الذي من خلاله يتنازل الأفراد في المجتمع عن جزء من حرياتهم السياسية ويعطوها للحاكم ليحافظ على تلك الحريات ، إلى [37] لنظرية الماركسية التي ترى في الدولة شكلا من أشكال الصراع الطبقي ، وأنها بيد السلطات البرجوازية لتقمع بها الطبقة العاملة .

إذا فالدولة في شكلها الطبيعي ، تنشأ من رحم المجتمع بفعل تقسيم العمل ،وتركز وسائل الإنتاج وأدواته بيد فئة معينة ، وتساهم في إيجاد التقسيم الطبقي ،ومن ثم وجود القوة وتركزها بيد الجماعة القوية أو الشخص القوي ، ومن ثم تصبح تلك القوة دولة ، تمارس سلطتها ونفوذها على سائر الجماعات المنضوية تحت اسمها .

ومن هنا تتحول الدولة إلى دولة كل مواطنيها ، دون النظر إلى العرق أو الدين أو المذهب وهو ما يسمى بمصطلح حديث (المواطنة والولاء) أو الدولة القوميةnation state والتي تعني أن يرتبط الفرد بالدولة، ارتباطاً عضوياُ وحقيقياً ، لكون الإنسان من الصعب عليه ان يعيش بدون دولة ، لكنه يستطيع ان يعيش بدون زوجة أو بدون أبناء .رغم أن من أول من وضع هذا الاصطلاح هو buchez سنة 1866 ، والذي رمى من كلمة nationality (الجنسية)

[36] اندريه هوريو – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ج1 طبعة ثانية بيروت 1971 ترجمة شفيق حداد وعلي مقلد وعبد الحسن سعد ص 107
[37] د / كمال الغالي – بنية الدول الاشتراكية – دمشق 1975 ص 24

بمعنى الهوية القومية . ولم يكن يرمي إلى كلمة nation تحديدا أي الأمة ؟ بالمعنى الذي سارت علية (عندما لفظت كلمة الجنسية للمرة . أعطيتها دلالة جديدة ... *فالجنسية* لم أكن اعني الأمة فحسب بل أعني شيئا أخر زيادة على ذلك *هو ما بفضله تبقى امة من الأمم* ، حتى عندما تفقد استقلالها الذاتي) ص 117 fernand Dumont / les ideologies وتحليل قصد مؤلف المصطلح يفهم منه انه يرمي إلى معنى (الهوية الجماعية لشعب محدد) وليس إلى استخدام كلمة الجنسية والقومية ؟ كما هو حال الشعب الفلسطيني ، الذي فقد كيانه الاجتماعي الموحد منذ عام 1948 لكنه رغم ذلك ما زال ينتمي إلى (هويته الفلسطينية) كانتماء .

وعلى عكس الهنود الحمر ، الذين فقدوا (هويتهم الذاتية) حينما تحولوا إلى (الجنسية الأمريكية) وذابوا فيها .

لكن تلك الجماعة (الشعب) والتي تعيش على (إقليم) وطن ، تحت ظل سلطة واحدة (حكومة) هي المقصودة من كلمة (دولة) والتي لها جنسية nation يحملها الشعب المقصود والمنضوي تحت راية تلك الدولة بشخصيتها الاعتبارية المستقلة .

فالدولة إذا ليست هي الحاكم أو أسرته ، وليست هي الناس مجتمعين أو منفردين ، وإنما هي الإطار الذي يجمع الناس على ارض واحده ، من خلال خضوعهم لنظام سياسي واحد ، تحدوهم رغبة العيش في كنف هذا الكيان، أو الإطار المسمى دولة.

والتاريخ العربي القديم (العصر الجاهلي) اثبت أن مجتمع القبائل العربية لم يستطع أن ينشئ دولة تجمعهم ،لكنهم نجحوا في أنشاء قبائل تضمهم ، على أساس من رابطة الدم ، أو أحلاف بمثابة معاهدات تربطهم، لتوحيد قواهم في مواجهة غزوات القبائل الأخرى ، كحلف المطيبين في مكة المكرمة قبل بعثة النبي الكريم ، إلى ان قامت (دولة النبي محمد " ص") التي جمعتهم ووحدتهم في إطار ذلك الكيان .

وهذا القول يتماشى إلى حد ما ، مع تحليل موريس هوريو ..العميد موريس هوريو فقد جاء [38] (بنظرية المنشأة والمؤسسة باعتبار ان الدولة تتصف بميزات الجهاز الاجتماعي المترابط ، إذ أن الدولة تجمع أفراد تديرهم حكومة مركزية باسم المؤسسة التي هي تحقيق لنظام اجتماعي وسياسي)

[38] اندريه هوريو – مرجع سابق ص 130+131

وعلى العموم وبلا مبالغة تذكر ، تلك النظريات مجتمعة أو منفردة ، والتي هي المفسرة لأصل الدولة ، يمكن تصورها في هذا الزمن ، من خلال النظر إلى طبيعة وأشكال أنظمة الدول في العالم المتحضر.

وسبب القول هذا ان الكثيرمن الدول في العالم الثالث ، لم توجد أو تتطور بشكل طبيعي ؟ بل وجدت بقرار سياسي دولي وأممي .

بمعنى أنها تشكلت من خلال إجماع دولي، أو إرادة دولية ، لإنشاء كيانات خاصة لضرورة سياسية، (كدولة ضرورة) دولية ولأهداف سياسية عالمية ، مثل الكيان الصهيوني (إسرائيل) أو زاول كيان سياسي أخر . مثلا الكيان الكردي وجد في ظل ظروف محلية صعبة للدولة الموحدة (العراق) وربما في المستقبل ، تظهر دولة أو كيان امازيغي أو كيان ودولة شيعية ،،،، الخ؟ ومن الفوارق بينهما أن الدولة الطبيعية ، من عناصر قيامها (الولاء LOYALTYIE) والانتماء AFFILIATION

بالمفهوم الشامل للكلمة . أما الكيانات الفرعية ، فهي حقاً تقوم على الولاء للجماعة الفرعية ، لكنها لا تقوم على المواطنة ، لكون المواطنة مفهوم من مفاهيم الدولة الحديثة .

فالدول الأوروبية في حداثة نشوئها ، قامت من خلال تواجد هياكل دولهم (الهيكل العظمي الأولي) من خلال تواجد الجماعات على أرض محددة ، بشكل مستمر ومضطرد ، مع الشعور الداخلي بالانتماء للدولة والولاء لها ، بشكل منفصل عن الولاء للعائلة أو للعشيرة والقبيلة . وتلك الدول ظهرت وتطورت بشكل طبيعي ، مختلف عن كيانات الضرورة السياسية التي ينشئها الغير لغايات سياسية دولية ، فهي بتلك الولادة المشوهة ، تزول بذات الأسباب التي أوجدتها ، إن انقضت تلك الضرورة السياسية أو الاجتماعية . وبصورة أكثر دقة في التوصيف ، هي كيانات هشة مجتزأة من ضعف الدولة الأم .

قد يتشابه التحليل وطبيعة الأمثلة، مع زوال النظام الشيوعي في موسكو ، وزوال الأنظمة الاشتراكية في ألمانيا الشرقية ودول البلقان ،،، الخ تلك الأنظمة تزول، لكن الدولة بهيكلها الأولي تبقى قائمة ، وبقاء تلك الدول منفصل عن آلية زوال أنظمتها السياسية ، تحت وطأة الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما بعد البيروسترويكا عام 1985 .

ان الحديث الرئيسي يقصد منه الكيانات الهشة التي تزول ، لأنها ليست دول بالمعنى المقصود بقدر ما هي أشكال لكيانات ،جمعت داخلها مجموعات عرقية ذات ثقافات فرعية وجدت تحت ظل ضرورة سياسية مرحلية.

ومن تلك الدول أو الكيانات التي زالت : ألمانيا الشرقية (1949–1990) و (الإمبراطورية النمساوية المجرية) 1867–1918 والتي تكونت من النمسا والمجر وبعد اغتيال ولي العهد النمساوي فرانس فرديناند سنة 1914 في العاصمة اليوغسلافية سراييفو كانت مشعل الحرب العالمية الأولى والتي أسفرت عن تفكيك الإمبراطورية . وكذلك مملكة يوغسلافيا 1918–1992 التي تكونت من صربيا وكرواتيا وسلوفينيا ، ثم تفككت بعد الحرب العالمية الثانية 1939–1954 لانحيازها إلى الجانب النازي الألماني والايطالي الفاشي. وقامت على أنقاضها جمهورية يوغسلافية الاشتراكية . وكذلك الأمر بالنسبة لدولة الخلافة العثمانية 1299–1923 التي أسسها (عثمان الأول بن ارطغرل)، والتي تفتت بعد اتفاقية لوزان وقيام الدولة التركية .،،،،،،، الخ إذا فالتاريخ يكشف ان الكيانات غير الطبيعية ، سرعان ما تزول صغيرة كانت أم كبيرة . لقد عبر مكيافلي nicolus machiavelli عن تلك الحالة بقوله [39](سأشرح صعوبة التحكم في الممالك الحديثة، وسأضرب مثلا لذلك ، مثل الولايات التي كانت في أول أمرها جزءا من سلطنة كبرى ، فان مثال هذه الولايات ، إذا شعرت بظلم حكامها ودت انصرافهم عنها ولو أدى ذلك إلى تحكم غيرها فيها . فإذا تولى عليها ملك غير ملكها رحبت به أملا بان الخلف يصلح ما أفسده السلف ، فيعدل حيث ظلم ويحسن حيث أساء، وكثيرا ما تدفع تلك الأمنية بعض الولايات إلى سل السيوف في وجه ملكها القديم ، فيثور أهلها ثورة حاسمة قد يتمكن بها الطامعون من الاستيلاء على الولاية الثائرة)

وفي القرن الواحد والعشرين ، الذي يحمل سمات أكثر شراسة ، من خلال القوة الغاشمة القائمة على تملك السلاح ،الذي يهدد وجه البسيطة ، بخاصة إن كانت العولمة والهيمنة سمتها الرئيسة.

ان نظام العولمة الهائل والطاغي ، وسيادة مفهوم القوة الغاشمة ،التي تملكها دول أو دولة منفردة ،،، تكاد تكون عاملاً من عوامل وجود الدول الجديدة ، تبعاً لمصالح المؤسسات الدولية

[39] كتاب الأمير – نيقولاي مكيافلي – ترجمة محمد لطفي جمعة ص 57 بلا تاريخ

الكبرى ،،،،، متجاوزة ومختصرة التطور الطبيعي للمجتمع وفق(الدارسات الأكاديمية التقليدية) التي فسرت نشأت الدولة وفق نظرياتها التقليدية .

إذا فالدولة في المحصلة النهائية ، ليست سوى مفهوم سياسي حقوقي ، قابل للتصنيع ومرهون بمدى استعداد الجماعة ، لقبول شروط المؤسسات الدولية الكبرى الغاشمة والمهيمنة والمسيطرة ،على الكرة الأرضية وعلى المجال الواسع في الفضاء الكوني . وتلك الأنواع من الدول لم تتطور، بموجب القانون الطبيعي لتطور دول الجماعات الطبيعية ، كما هو الشأن في دول العالم الغربي ، بعكس الكيانات التي تنشأ لسد حاجة وضرورة ؟ بل يمكن تسميتها (بدول الضرورة) أو(دول الحاجة).

ويقصد بهذا التعبير ، أن الضرورة الدولية اقتضت إقامة كيان سياسي إقليمي ، لجماعة معينة لغرض معين وهدف أو أهداف محددة ، وسرعان ما تزول إن اقتضت الحاجة أو الضرورة الدولية إزالتها والانتهاء منها (كدولة إسرائيل) على سبيل المثال . فهي لم تنشا وتتطور ضمن المتعارف الطبيعي لتطور الدولة التقليدية ، بل أوجدتها مصلحة دولية كانت تهدف من ورائه تفتيت الكيان العربي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .

ومثال أخر(لبنان الحر) التي أنشأها كل من الضابطين اللبنانيين : انطون لحد ، وسعد حداد بين السنوات 1979 / 1985 في الجنوب اللبناني ، والتي ساهمت بإقامتها إسرائيل مع الجماعات المنشقة عن الجيش اللبناني، لمنع انتشار المقاومة اللبنانية في الجنوب ، وكسياج أمني للكيان الإسرائيلي لحمايته من المقاومة اللبنانية والفلسطينية ، والتي سرعان ما انهارت وانتهت بانتهاء الظرف الدولي والإقليمي في البنان .

وكما أن كل كائن بشري،لا يمكنه العيش بمنعزل ،عن سائر أعضائه في الجسد الواحد كذلك الدول لا تستطيع العيش بشكل منفصل ومستقل ،عن الجماعات الدولية ومؤسساتها ،التي تربط تلك الدول بمعاهدات واتفاقيات دولية وكأنها شرط من شروط بقائها أو زوالها .

وفي العراق حين صار بالإمكان، ان يزول رئيس الدولة، إن خرج عن الإجماع الدولي (صدام حسين) عام 2003م وخروج حكومة طالبان من حكم أفغانستان عام 2001 بعد أحداث 2001/9/11 ،،،، الخ صار أيضا من المتصور بنفس الكيفية، قيام دولة لم تكن يوما دولة ؟ وتلك الأحداث السياسية ومفرزاتها ، وضعت السؤال المشروع في محله ، هل الدولة العربية الحديثة دولة تقوم بوظائفها الرئيسية ، كما ينبغي لها ان تكون ؟

بمعنى أخر هل الدولة العربية القطرية ، هي دولة لجميع سكانها، أو أبنائها الذين يحملون جنسيتها ؟ إن شرعية السؤال يستمده ،من الربيع العربي الذي بدأ في 17/ديسمبر2010في الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية في زمن معمر ألقذافي ، والذي انتهى بالنجاح أو فشل التجارب في مرحلة الثورية السورية !

ونظرا لكون السؤال ، يتعلق بمفهوم الدولة الطبيعية ،التي تقوم بوظائفها التقليدية التي وجدت من اجلها ، انسجاماً مع النظريات التي أصلت فلسفة نشأت الدولة .

فان الإجابة عنه تتمثل في تلك الأزمة المتعددة الأبعاد والتي ترافقت مع ربيع الثورات العربية ، من حيث ان العائلات الحاكمة في هرم الدولة ، تحكمت بأجهزة السلطة ومصادر القوة فيها ، لصلح نخبة في الحكم تمثل مجموعات ذات حظوة وثراء وجاه وسلطان ، ضد مجاميع شعبية طالبت بالإصلاح والتغيير ومنع توريث الحكم في جمهوريات ، كادت تكون أنظمة ملكية ، تحت مسميات أنها أنظمة جمهورية !

فتجربة اليمن على سبيل المثال ، والتي تم خلع رئيسها (علي عبد الله صالح) من الحكم في 2012/2/25والذي تحدى الشعب اليمني الذي طالبه بالتنحي حين قال لهم (لقد فاتكم القطار) ثم استمرت المواجهات بينه وبين الشعب اليمني ، إلى ان تنحى عن الحكم ؟ ثم عاود نشاطه السياسي من خلال تأجيج نار الصراع بين الشعب اليمني ، والذي تحول الصراع فيه إلى صراع مذهبي وسياسي ، بين شيعة (حوثية) و (سنة وجماعة) مما وضع امن الدولة واستقرارها الاجتماعي والسياسي ، على محك الأزمة crisis التي تبحث عن حالة انفراج وحل جذري ؟ انتهت بقتلة .

إذا التجربة اليمنية ، نقلت مفهوم الدولة من دولة لكل مواطنيها ، إلى دولة كبيرة (يقودها أشخاص) وعائلات متنفذة ، إلى جحيم الصراع المذهبي والطائفي ، والذي يجعل من الدولة ، مركبة لمن يفوز في الحرب ، حين يسحق مناوئيه ، ليقود الدولة وأجهزتها إلى حيث يريد ويشاء . وهذا يعني ان الدول العربية أفصحت عن حقيقتها ، من أنها ليست دولة لكل مواطنيها بل هي كيانات دول لبعض لمالكيها ؟ .

ان هذا التحول لم يكن ليظهر علانية ، لولا ذاك التطور الهائل في وسائل الاتصال والتواصل المرئي والمسموع في السوشيال ميديا social media والتي هي مظهر من مظاهر نظام العولمة globalization مثل انتشار الفضائيات والفيس بك وتويتر والانستغرام ،،،،،، الخ تلك

الوسائل التقنية القائمة على التقدم العلمي الحديث ، والمستخدم للمجال الفضائي الكوني ، سهلت الاتصال الافتراضي بين سكان المعمورة الأرضية ، وبالتالي انتشار الخبر الحقيقي أو السياسي أو الاجتماعي بصورته وصوته المسموع . ولم يعد بالإمكان على أجهزة الدولة الأمنية منع انتشار تلك ذلك التواصل أو السيطرة علية ، ولا بالإمكان إخفاء الحقائق التي كان من الصعوبة بمكان الحصول غليها قبل نظام العولمة .

لكن هذا النظام بما فيه ، كان له وجه سلبي من حيث أنه ، مظهر من مظاهر الهيمنة العالمية لمن يملك تلك العناصر المؤسسة لنظام العولمة ، ألا وهي الدول الكبرى المؤثرة والفاعلة والنشطة في المجال الدولي .

لذلك فنظام العولمة والهيمنة الدولية للقوى الغاشمة ، غير من صفات الدولة ووظائف أجهزتها الرئيسة ؟ ! فلم تعد تلك الدول، تتمسك كثيراً بمفهوم السيادتين الخارجية والسيادة الداخلية أمام طموحات الدول العظمى، بعد اضطرار تلك الدول ، وسماحها بدخول ساحاتها السيادية social media وتطبيقاتها المتنوعة عالم الفضائيات الدولية ، وسماحها أحيانا بتدخل سفارات الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية المحلية لتلك الدول، التي تتحصل منها على مساعدات مالية دولية هي بحاجة إليها لسد العجز المالي عندها ، أو لضمان بقاء حكوماتها .

وتلك المؤسسات الدولية ، تدرك جيداً، أن من حكام دول العالم الثالث ، من هم مستعدون لتقديم التنازلات الكبيرة ،لقاء بقائهم وأسرهم في سدة الحكم .

مما يعني أن الشعوب ، لا ينظر إليها كشعوب واحدة متجانسة ، بل ينظر إليها ، على أنها *مجاميع فردية* ، أكثرها يدين بالولاء إلى *مذاهب سياسية وطوائف عرقية أو دينية* ، تنتمي إليها وتمثلها ، كمجموعات أقلية ، (مكعبات طائفية) وانه من الممكن التلاعب بتلك المجموعات ، بتغيير مواقعها في الأجهزة المفصلية للدولة، من خلال تقريبها أو إبعادها ،عن مركز سلطة القرار في الدولة ،إن هي اتفقت أو خالفت الشروط الدولية ، المقررة وفق عقود واتفاقيات ومواثيق لها الصبغة الدولية .

وخير مثال على ذلك ، أن العالم العربي الذي يشهد اضطرابات، ومظاهرات ومصادمات ، بين مجموعات طائفية عرقية أو مذهبية أو سياسية ، في الدولة لقطرية الواحدة ، تتشابه في أسبابها ومصادر تأجيجها ، بين كل قطر على حدة ، ضمن الخارطة السياسية للعالم العربي من المحيط إلى الخليج العربي .

فالامازيغي الذي يطالب من الدولة ، الموافقة على إشغال مجموعاتهم حيزا في المجتمع المدني والسياسي بشكل مستقل ، لا يختلف كثيرا عن المجموعات الحوثية في اليمن أو الشيعية في البحرين، أو المجموعات الكردية في العراق وسورية وتركية .

تلك التعبيرات لم تكن لتوجد من الفراغ ، لو لم يظهره الفساد الاقتصادي والمالي والثقافي والاجتماعي في كل ركن من أركان (دولة الجميع) والتي صارت دولة (لأسر حاكمة) أو مجموعات حاكمة متنفذة ، استحوذت على المال العام ، وعلى الوظيفة العامة ، وعلى مفاصل الدولة للمؤسسات الرئيسية لأجهزة الدولة .

فصار من المتصور ان يقال (دولة علي عبد الله صالح) في اليمن ، كتعبير عن حكم الأسرة العميقة في العمق السياسي اليمني،كما كان يقال(دولة محمد حسني مبارك) منذ 1981/10/24 إلى عام تنحيه عن الحكم مرغماً في 2011/2/11 ،،،، الخ

ومن الملاحظ في هذا الخصوص، ان طبيعة ثقافة الهيمنة العالمية ، من الناحية الاقتصادية والتي دفعتها إلى السيطرة الاقتصادية والعسكرية والسياسية على دول العالم ، في إطار بحثها عن المستهلك ، أو جعل دول المحيط ترتبط بها من خلال التسويق ثقافة الاستهلاك ، والاستحواذ على المواد الخام ، اللازمة لتشغيل الصناعات الكبرى(كالنفط) قد دفعها إلى إيجاد جماعات موالية لها لخدمة أهدافها تلك .

هذه الجماعات النخبوية في دول العالم الثالث ، استقوت على شعوبها بتلك العلاقة والارتباط والتبعية ، مما أوجد ووسع قاعدة الجماعات التي عادت كل ما هو غربي أمريكي ، وولدت نوع من الحقد الطبقي ، والحقد السياسي على السياسات الخارجية لأمريكا ، فوسعت دائرة المعاداة من قبل تلك الجماعات ، بل وطورتها من خلال ردود الأفعال ، إلى ما يسمى بظاهرة (الإرهاب العالمي) بأمثلة (تنظيم القاعدة وطالبان ، وتنظيم الدولة " داعش ") وتلك جماعات لم تكن لتوجه معاداتها إلى أمريكا لولا ان هذه الأخيرة ، دعمت جماعات النخب الحاكمة ، ضد احتياجات الجماعات المحلية باستقوائها من الخارج عليها .

بل ان الأمر كان في بداياته ، ان السياسة الأمريكية ، استخدمت تلك الجماعات المحلية لخدمتها في مواجهة أعدائها في مرحلة ما (الاتحاد السوفيتي) في أفغانستان واستخدام تنظيم القاعدة وطالبان ضد جيش موسكو في أفغانستان ، وحين انتهاء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان

تخلت عنها بل وقامت بالتخلص منها ومعاداتها ، باستخدامها شعارات إيديولوجية ان تلك التنظيمات هي (تنظيمات إرهابية) ؟

تلك الازدواجية في التعامل من قبل دول الهيمنة العالمية ، مع الجماعات الغيرية ، تقود بصورة حتمية إلى تأجيج نار الصراع ، على شكل ثلاثي: صراع الجماعات الفرعية مع نخبة الحكم المحلية ، وصراعها مع النخب الفرعية ، كردة فعل معاكسة ومساوية لها في القوة والعنف غيب المبرر .

وبالتالي فهل دول الهيمنة ، بحاجة إلى خلق أعداء في حياتها وطريقها ، من أجل استمرار ودوام تلك الهيمنة ؟هل كانت معاداة الغرب الأمريكي والأوروبي ، للاتحاد السوفيتي ضرورة من ضرورات السلم العالمي ؟ (معاداة الشيوعية العالمية) ؟ وبعد زوال الاتحاد السوفيتي والخطر الشيوعي ، هل كان من الضروري ، إيجاد عداوة (تنظيم القاعدة) في أفغانستان ؟وبعد مقتل أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة وإضعافها .

هل كان من الضروري إيجاد (تنظيم الدولة الإسلامية / داعش) ؟

وهل من الضروري إيجاد (يوفوبيا الإسلام) على المستوى العالمي ؟

ان الإجابات على تلك الأسئلة ، تقتضي التنويه ، لقد كان الاتحاد السوفيتي (بايديولوجيتة الماركسية) 1917- 1985 يعتبر (حزب أممي عبر دولي) وتلك الصفة هي ذاتها تطلق على النظام الرأسمالي الكولونيالي (بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية) والتي كانت الحرب الباردة بينهما على أشدها ، بين القطبين المتنازعين .

وكانت تلك الدول (الشيوعية) و (الرأسمالية الكولونيالية) تبحثان على موالين لها في العالم سواء من الأفراد أو الجماعات أو الدول . والقصة بدأت في أفغانستان منذ عام 1976 في عهد (الملك ظاهر شاه) الذي أطاح بملكة ، داوود خان وهما من قبيلة (محمد زى) أي من عائلته ذاتها فتزوج شقيقة الملكة، زوجة الملك ظاهر شاه .

وكان الانقلاب مدعوم من الأحزاب التي كانت موجودة آنذاك مثل (حزب الراية وحزب خلق والأخوان المسلمين الممثلة بحكمتيار إضافة إلى مجموعة السلفيين ومجموعة عبد الله سينجر) والذي استمر حتى عام 1978 لكن داوود خان ، انقلب بدوره على الإخوان المسلمين والسلفيين والماويين والماركسيين ، فتحالف حزب الراية مع الشرطة وجزء من الجيش وأطاحوا بحكومة داوود خان الذي فر والتجأ إلى السفارة الفرنسية ، فلاحقوه هناك وأعدموه .

على إثرها تسلم حزب الشعب الديمقراطي وحزب الراية ومجموعة الماركسيين السلطة والتي مثلها الرئيس (تراكي أو تراكيه) وبقي في الحكم من عام 1979حتى 1980 والذي أطاح بحكمة (حفيظ الله أمين) واستلم زمام الحكم مدة ستة شهور كانت دموية قتل خلالها حوالي 6000 آلاف من معارضيه .

ثم وقع اتفاقية دفاع مشترك ، بينه وبين موسكو، والتي بموجبها دخلت إلى كابول عاصمة أفغانستان ، لكن حصل اتفاق روسي أمريكي أطاح بنظام حكم (حفيظ الله أمين) واستبداله بالرئيس (محمد نجيب الله) وهو رئيس مخابرات سابق في الدولة الأفغانية وميوله ماركسية والذي استمر في الحكم من عام 1987 إلى عام 1989 بعد ان خرج الجيش الروسي من أفغانستان بعد هزيمة منكرة حظي بها بسبب مقاومة شعبية من قبل الإسلاميين الذين وجدوا الدعم من العالم الإسلامي ، المناهض للشيوعية ، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية .

لكن بدخول باكستان على مسرح السياسة الأفغانية ، والمتناغمة مع السياسة الأمريكية ، تم دعم حركة طالبان الإسلامية ، والتي سيطرت على البلاد وطبقت الشريعة الإسلامية في عهد (الملا عمر) إلى عام 2001 بعد أحداث 9/11 وضرب برجي مركز التجارة العالمية على إثر ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بتحميل (تنظيم القاعدة) المسؤولية عن تلك الحادثة ، فقامت بقصف أفغانستان وشن الحرب عليها وتنصيب حكومة (حميد كرازاي) الموالية للامريكا ، والذي تسلم الحكم من على ظهر الدبابات الأمريكية .، وكذلك إزالة حكم الرئيس العراقي صدام حسين من الحكم عام 2003 .

وبمراجعة السياسة الخارجية الأمريكية وقت ذاك ، فإنها حملت (الإسلام السياسي) المسؤولية واعتبرته ، عدواً محتملا وحقيقياً للولايات المتحدة الأمريكية . لذلك حاربت ألولايات المتحدة الأمريكية تنظيم القاعدة الذي كان يتبنى مفهوم **(الجهاد)** ؟ وهو مفهوم مستقى من صلب العقيدة الإسلامية ؟ ثم مع حربها ضد (sisi) داعش الذي ينادي**(بالخلافة)**الإسلامية .

يلاحظ القارئ أن هذين المفهومين ، الإسلاميين ، استخدمتها تنظيمات متسمة بالإرهاب الدولي ، والكثير يشك بأنها صناعة أمريكية made in usa .

وإن صحت التأويلات التي تقول ان تلك التنظيمات صناعة أمريكية ! فهذا يعني ان الأمر مخطط له ، لمحاربة العقيدة الإسلامية في مفاهيمها المركزية . (**جهاد / خلافة**) إن علمنا

ان فوكوياما ، وصموئيل هنغتون ، كانا ينظران ويبشران بنهاية التاريخ وبصراع الحضارات مع العدو الجديد وهو (**الدين الإسلامي**) !

تلك النظريات التي تتشرب أصولها النظرية من أفكار . الفيلسوف العنصري الفرنسي فيكتور كوزان ، ومن أفكار ارنست رينان الذي نادى بنقاء الدم الآري .

إذا مع التواجد العسكري الأمريكي في العراق ،خلال فترة حرب الخليج الثانية والتخلص من نظام حكم صدام حسين ، قامت بتغيير نظام الحكم من (نظام حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي) إلى عدة (مكعبات طائفية) على رأسها (الشيعة في بغداد) و الأكراد في إقليم (اربيل) بالتزامن مع الظهور الفجائي ، لتنظيم (داعش في العراق وسوريا) sisi سنة 2014 هذا التنظيم يستمد وجودة البشري ، من الموالين له في أوروبا الغربية والشرقية ، ومن المجموعات التي على خلاف مع الشيعة السياسية . وصارت السياسة الخارجية الأمريكية ، تتعامل بشكل رسمي مع مصطلح (الإرهاب الإسلامي) وتبحث عن سبل مواجهته ومحاربته ، على الصعيد العالمي في عهد الرؤساء (بل كلينتون ، وبوش الأب وبوش الابن،والرئيس اوباما، ودونالد ترامب) تلك باختصار موجز ، أبرز الظروف والأحداث التي وجدت من خلالها تلك التنظيمات المتشددة والمعادية للغرب ، والتي احتلت مكان الصدارة العالمية ، كعدو بديل ، عن العدو السابق الشيوعي ، الذي انتهى في عهد الرئيس ميخائيل جورباتشوف عام 1985 .

لقد قامت الإيديولوجية الأمريكية ، في قسمها السياسي ، على اعتبار ان الإسلام دين إرهاب مما خلق في العالم (يوفوبيا الإسلام) وتعزز ذلك الخوف من خلال الهجمات التي كانت تقوم بها التنظيمات المتشددة في العواصم الأوروبية ، مثل فرنسا ولندن بلجيكا ، ،،، الخ

إن الجانب السياسي للإيديولوجية الغربية ، والتي التقت مع الإيديولوجية الأمريكية ، كان لها منظرون من الطراز الأول ، والذين ألفوا الكتب والقوا المحاضرات العالمية ، والتي تحدثت وبشرت بما يعرف ب (صدام الحضارات) و (نهاية العالم) و (تعميم الفوضى الخلاقة) أو بصورة أدق (الفوضى الهدامة التفكيكية) ،،، الخ

تلك الثقافات التي عبرت عن نظرة أمريكية استعمارية واستعلائية ، للعالم الثالث بعامة و العالم العربي بخاصة .

لقد أججت مشاعر الكراهية في العالمين الأمريكي والغربي ، من خلال الإساءة للرموز الدينية للمسلمين من خلال (الرسومات الكاريكاتورية) وتشجيع الكتابات المعادية للإسلام (آيات شيطانية) لمؤلفة المرتد عن الإسلام سلمان رشدي .

وفي المقابل ، قوبلت تلك الإساءات في العالمين العربي والإسلامي ، بمظاهرات واحتجاجات غاضبة تجاه الغرب ، وبالتالي زيادة حدة التشدد والتطرف من قبل المجموعات الإسلامية التي كانت تبحث عن ذريعة لمحاربة تلك الدول الغربية المعادية لمصالح الشعوب العربية والإسلامية.

وتلك النظرة المعادية للعالمين العربي الإسلامي ، من قبل الغرب وتحديدا من قبل واشنطن ، والتي تطورت إلى انتهاج سبيل تفعيل وتعميم نظرية (الفوضى الخلاقة) أو (الفوضى الهدامة التفكيكية) للنظم السياسية العربية ومجتمعاتها ، إلى مجموعات منقسمة ومختلفة ، (مكعبات طائفية) من اجل الاستيلاء على الحكم في العراق مثلا .

ناهيك عن تشجيعها للصراعات المحلية ،بين المجموعات المتناحرة في تلك الدول ، لغايات إضعاف دولها التي هي في أساسها، كيانات سياسية غير ديمقراطية ، ومدعومة من الحكومات الغربية ؟ إن ذلك في المحصلة النهائية، ليس إلا صورة من صور ووضعها بين مطرقة السياسة وسندان الثقافة ، وهذا بالنتيجة انعكس على مفهوم الدولة الكلية ، وتحولها إلى مكعبات طائفية . فكيف تم الأمر ؟

1- مفهوم دول المكعبات الطائفية state of denomination cubes

إنه من الأمور السيئة ، التي انعكست على العالمين العربي والإسلامي ، منذ سنة 1916 إلى سنة2001 أي من اتفاقا سايكس بيكو ، إلى أحداث ضرب برجي التجارة العالمي في مانهاتن الأمريكية . أما الأولى فقسمت العالم العربي إلى(دول قطرية) والثانية قسمت العالم الإسلامي إلى (دول مكعبات مذهبية وطائفية) . state of denomination cubes

بحيث صار الحال معهما ، انه من الممكن القول ان العالم العربي والإسلامي، ليس إلا دول مقسمة إلى مكعبات عرقية وطائفية .

وكل مكعب بحد ذاته، قابل للقسمة إلى مكعبات أصغر منها ،(العربي = عربي معتدل + وعربي متطرف . عربي سني +عربي شيعي . عربي غني + عربي فقير) وكذلك (شيعي = شيعي عربي + شيعي صفوي) .... الخ

وما على اللاعب الدولي ، غير أن يُعيد تنسيق تلك المكعبات وفق مصالحة ، ليبني دولة أو كيان ،وفق ضرورة ومدى ملائمة تلك المكعبات المنتقاة ، وفق تصوراته الخاصة .

فالعالم العربي من المحيط إلى الخليج العربي ، يتضمن ما يلي من المكعبات المكونة لدولته (عربية ، كردية ، امازيغية ، إفريقية ، مسيحي مشرقي ...الخ) .

والعالم الإسلامي يتضمن مكعبات (السنة بمذاهبها الأربعة ، ولشيعة بتقسيماتها المذهبية من" 7 – 12 ") أي من الاسماعلية إلى الاثنى عشرية ، وكردية وريفية امازيغية إضافة إلى مكعبات وطائفية أخرى ،،، الخ) هذه العناصر أيضا قابلة للقسمة إلى مكعبات اصغر منها .للنظر إلى بعض النماذج ؟ على سبيل المثال النموذج اللبناني: دولة لبنان تقررت لها التسمية منذ عام 1920 والتي استقلت في 1943/11/8 وجلت عنها فرنسا في 12/31/ 1946 . إن نظامها الدستوري ينص على ان رئيس الجمهورية (مسيحي ماروني) ورئيس الحكومة (مسلم سني) ورئيس مجلس النواب (شيعي)

علما انه توجد طوائف أخرى عددها ثمانية عشرة طائفة مثل الدرزية / العلوية / الإسماعيلية / الموارنة / الروم الأرثوذكس / الكاثوليك / الأرمن الأرثوذكس / الكاثوليك، الكلدان / اللاتين/ الإنجيليون ،/ الأقباط / الأشوريون/السريان ،،، الخ

إذا الدستور اللبناني الذي صدر عام 1926 م هو دستور طائفي ، وهو الذي يحدد آلية تركيب ثلاث مستويات نسقيه ، من تلك المكعبات الطائفية .

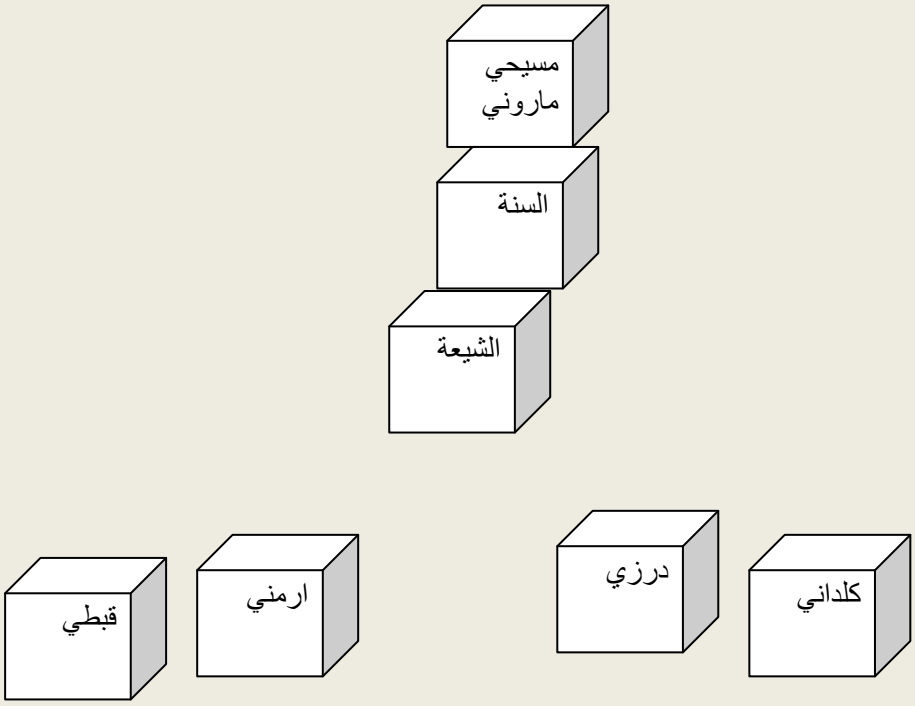

وتلك هي تكعيبية الدولة الرسمية الثلاثة ، إضافة إلى مكعبات أخرى ذات مشروعيات وجودية وواقعية . والآن حين يسأل الشخص اللبناني عن جنسيته ، فسوف يجيب بأنه لبناني ابتداء . لكن إن طرح موضوع للنقاش معه ، فسوف يتحدث معك من خلال مكعبة الطائفي الخاص ، وكأنه يقول لك (أنا شخص من مكعب طائفي لبناني) وتلك المشكلة ، أعاقت دوماً من أن يكون الولاء إلى لبنان الدولة ، بعيدا عن خصوصية وأولوية تلك المكعبات .

والشيء ذاته بالنسبة إلى اليمني ، المغربي الذي يولي مكعبة (العربي ، أو الامازيغي أو ريفي بربري أو من الشلوح) مما يعطي أولوية متقدمة على انتمائه للدولة المغربية .

ومن هنا يظهر الفارق بين تكوين الدولة الغربية (الولاء للدولة الكليه) وبين العالم العربي والإسلامي (حيث الأولويات للمكعبات العرقية أو الطائفية أو المذهبية) .

ومن هنا وفي إطار اللعبة السياسية العالمية ، تنظر الدول الكبرى ،إلى تلك العوالم من خلال تكعيباتها المؤسسة لها . فالسودان حين انسلخ عنه (جنوب السودان) تم الأمر على النحو التالي قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بافتعال مشكلات سياسية مع دولة السودان ،الذي يعاني من ضائقة اقتصادية . ثم قصفت بعض المواقع العسكرية بطائراتها الحربية في حكم الرئيس الأمريكي بل كلينتون ، والتي تبين بعدها أنها ليست سوى (مصنع حليب) ثم

ادرجدت تلك الدولة ، على قوائم الإرهاب ، وأصدرت مذكرات اعتقال بحق الرئيس عمر البشير ، ثم دعمت جيش الجنوب للانفصال عن (الوطن الأم) مما اجبر حكومة السودان على القبول بانفصال (جنوب السودان) وكان أساس اللعبة ان دولة شمال السودان (عبارة عن مكعبات إسلامية سنية) ودولة جنوب السودان (مكعب سوداني مسيحي إفريقي غير عربي) وهذا ما يبين ان (اللعبة الدولية) تبعا لمصالحها السياسية ، لعبت في تكعيبة الدولة السودانية ، وفصلتها إلى قسمين .

ان الصراع بين المسيحية الغربية والإسلام تحديدا ، في مسالة أسلمة أو تمسيح الشعوب ، هو مسالة عقدئدية ابتداء من حيث أنهما دينان عالميان ، وليس دين منغلق كاليهودية التي لا تقبل الدخول إليه من العناصر الغيرية .

فعندما قام الدين الإسلامي في جزيرة العرب ، وقبل ان يستتب الأمر له ، كان النبي محمد عليه الصلاة والسلام ، يرسل الرسائل رؤساء القبائل العربية ، إلى الملوك والرؤساء ، يدعوهم فيها إلى الدخول في الدين الإسلامي .

فكتب إلى قيصر عظيم لروم [40] (بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد بن عبد الله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى و أما بعد فاني ادعوك بدعاية الإسلام اسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ،فان توليت فإنما عليك إثم الاريسين " الفلاحين " ....) وكتاب مثله إلى النجاشي ملك الحبشة (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله إلى النجاشي عظيم الحبشة ... اشهد ان عيسى بن مريم روح الله وكلمته ألقاها إلى مريم البتول الطيبة الحصينة فحملت بعيسى بم مريم من روحه ونفخه كما خلق ادم بيديه واني ادعوك إلى الله وحده لا شريك له ...) وغيرها من الرسائل الودية إلى ملوك الأرض قاطبة .

و تلك الدعوات كانت تصدر عنه ، قبل ان يستتب الأمر ، للدين الإسلام في جزيرة العرب وقبل فتح مكة المكرمة . إذا فالدعوة الإسلامية ، هي دعوة غير مخصصة للعرب ، بل للإنسانية والبشرية .

والأمر ذاته يقال عن التعاليم المسيحية الشرقية في زمنها . لذلك كان تلك الديانات ، تبشر بتعاليمها من اجل الهداية لله والدعوة له .

[40] نور اليقين في سيرة سيد المرسلين – يف الشيخ محمد الخضري بك ـ الدار الجليل بيروت – بلا تاريخ ص 182

لذلك ما ان بدأت الدعوة الإسلامية ، تتمدد من مكة إلى خارجها ، وتفتح البلاد على يد قادة جيوش الإسلام أمثال خالد بن الوليد ، وأبي عبيدة عامر بن الجراح ، وطارق بن زياد الذي فتح الأندلس (اسبانيا) أحس ملوك العالم المسيحي الغربي ، بخطر الدين الإسلامي ، فصاروا يدرسونه جيدا من باب المعرفة بالعدو والحذر منه أي من (الإسلامي الجديد) من طريقين

1- لإشباع معرفتهم ودهشتهم انه كيف لرجل مثل (محمد) ان يجمع القبائل العربية المتفرقة ، في دولة إسلامية واحدة ، تتحول إلى دولة خلافة عظيمة ، وتهدد إمبراطوريات مسيحية قائمة وقديمة ؟ 2- ولمحاربة تعاليم الدين الإسلامي من خلال التشكيك بالعقيدة الإسلامية .

ومنذ ذلك التاريخ ، انكب رجال الدين المسيحي و ومفكريهم وسياسييهم ، على التصدي للإسلام بشتى السبل ، فمرة يصفونه (بالمسيح الدجال) ومرة بالرجل الشهواني ، كما فعل راهب دومينيكاني [41] (معاصر لدانتي) الذي زار بغداد ثم خرج على الأوروبيين بحكاية خرافية ... بما انه لم يكن للشيطان قدرات ذاتية كافية لوقف انتشار المسيحية في الشرق ، اخترع " كتابا" يمثل حلقة وسطى بين العهدين القديم والجديد ، واستخدم لأجل هذه الغاية " وسيطا " من طبيعة الشيطان ذاته ، والكتاب هو القران ، والوسيط هو" محمد ") أما دانتي فهو صاحب الكوميديا الإلهية الذي سخر فيه من " محمد " عليه الصلاة والسلام .

انتهاء إلى عصرنا هذا 2006 م مع الصحافة الأوروبية التي قدمت للعالم الغربي الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم باسم حرية الصحافة وحرية الرأي .

المهم من هذا التذكير ، انه بعد العرب العالمية الأولى ، قامت الدول الغربية ،بتقسيم البلدان العربية التي كانت تحت مظلة الخلافة الإسلامية سنة 1916 " اتفاقية سايكس بيكو " ، إلى (مكعبات عربية) عددها (22) دولة قطرية ومستقلة .

وكذلك قيامهم بدراسات اجتماعية وانتروبولوجية ، عن واقع تلك الشعوب ، بالتزامن مع قيامهم بوضع دراسات نظرية سياسية ، عن العالم الإسلامي ، القابل للتقسيم إلى مكعبات (مذهبية وطائفية) من خلال دراساتهم للفكر الإسلامي (علم الكلام / والفلسفة الإسلامية) على علماء أوروبيين أمثال رينان ، وارنست تنمان وكوزان ، ولويس ماسينيون في بدايات اهتمامه بالإسلام .... الخ

[41] الإسلام والمسيحية – عالم المعرفة – الكويت – العدد 215 سنة1996 ص 74

وبعد أحداث 2001 في مانهاتن أمريكا – وضرب برجي المركز التجاري في عهد الرئيس ((جورج بوش الابن) ممثل المحافظين في المجتمع الأمريكي . قام بضرب وسحق (دولة العراق) 2003 و (دولة أفغانستان) أما العراق فقد تم تغيير قمة هرم السلطة فيه ، وإزاحة حكم السنة ، وتولي شيعة العراق حكم العراق بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، والتحرك تجاه (الانفصال الكردي) 2017 . والثانية تم إزاحة حكم " طالبان " وتولي الحكم من قبل جماعات موالية لأمريكا ومعادية لطالبان ؟

ثم مع بدايات الربيع العربي 2010 تم التلاعب الدولي ، بالثورات العربية في تلك الدول التي انتصرت في(مصر وليبيا وتونس واليمن) من خلال (الثورة المضادة) وإطالة الحرب الأهلية في اليمن وليبيا وسوريا

كما تم تصنيع الجماعات الإرهابية باسم (السنة الإسلامية) دولة الخلافة " داعش " sisi لتسهيل تقسيم أتباع الديانة الإسلامية إلى مكعبات طائفية وعرقية عن طريق تنظيمات إرهابية (داعش) و(القاعدة) .. الخ ومن خلال تلك المكعبات ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بتغيير ترتيبات تلك الدول فصار (الشيعة) في العراق هم قادة الدولة فيها . وفصلت (كردستان) عنها 2017 م وشجعت على الانقسام الفلسطيني ، بين الضفة الغربية وغزة الى (فتح / حماس) من خلال إعلان ان حركة حماس إرهابية ، وان السلطة الفلسطينية في رام الله ، هي المعتدلة .

ومكافحة ما يجري في دولة اليمن ، من حرب أهلية ، بتشجيع من الغرب المهيمن باسم مكافحة الإرهاب ، ليس سوى زعزعة للاستقرار السياسي بعد الثورة اليمنية ، من خلال إشعال فتيل الحرب بين الشمال والجنوب ، وبين الحوثيين والسنة .

وتلك الحروب التي تبين صورها على أنها حروب أهلية " بينية " ليست سوى لعبة دولية ، لتغيير انساق المكعبات الطائفية والمذهبية ، في تلك الدول .

لكن من المفارقات الغريبة ، ان النخب الحاكمة ، تلعب هي أيضا بتلك المكعبات الطائفية ، وتعيد أنساقها وفقا لمصلحة بقائها في الحكم .

لننظر إلى طبيعة الحكم في جمهورية مصر العربية ، فهي ومنذ الانقلاب العسكري على الملك فاروق عام 1952 كان نظام الحكم يتمثل بالتالي في الدولة المصرية .

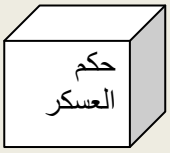

جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة المصري

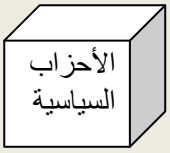

الاتحاد الاشتراكي الناصري

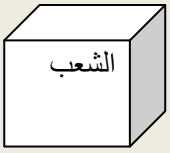

بكافة مكوناته

في المكعب الأول (قمة هرم السلطة) كان الرئيس جمال عبد الناصر هو القائد العام لمجلس قيادة الثورة في مصر . ثم مثل نفسه في (حزبا لاتحاد الاشتراكي) الحاكم على المستوى الحزبي ، عدا تنظيم الإخوان المسلمين . واستمر الأمر على هذا المنوال في الفترة الثانية ، من الحكم بعد عام 1971 بوفاة جمال عبد الناصر ، وتولي السلطة من قبل (محمد أنور السادات) الذي وقف ضد الأحزاب السياسية بعد اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل . ثم بعد مقتل الرئيس على يد (الجندي المصري) الاسلامبولي ، تولى الحكم (محمد حسني مبارك) القادم من الجيش .إلى ان جاء الربيع العربي 2010 م واسقط رأس الدولة ، على يد المتظاهرين المصريين من كافة الفئات الشعبية . وتولى الحكم بطريقة الانتخاب العام ، رئيس (مدني) من خارج مؤسسة الجيش (محمد مرسي) والذي حاول الإبتعاد عن تدخل الجيش في الحياة السياسية المصرية ، لكنه ارتطم (بثورة مضادة) قادتها مراكز القوة التي نمت وترعرعت في ظل الحكومات السابقة ، وبذات الطريقة تمت الإطاحة بحكم محمد مرسي ، وتولى السلطة فيها (عبد الفتاح السيسي) القادم من مؤسسة الجيش .

إذا فالدولة المصرية ، لن تحكم إلا من خلال مؤسسة الجيش ، حتى لو ارتدى الزعيم بدلته المدنية وخلع ملابسه العسكرية .

لماذا ؟ لان السلطة الحقيقية في الدولة المصرية ، تكمن في الجيش ، وليس في مؤسسات أخرى غيرها . لكن ما هي اللعبة السياسية التي تتقنها القيادات الحاكمة لضمان بقاء استمرار وجودها في الحكم . ؟

إنها لعبة المكعبات الطائفية من خلال افتعال : الحرب بين المكعبات الطائفية والمذهبية ، أي تارة بين المسلمين والمسيحيين الأقباط . وتارة بين إرهاب التنظيمات الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني . وتارة بين المؤسسة العسكرية وبين المؤسسة المدنية .

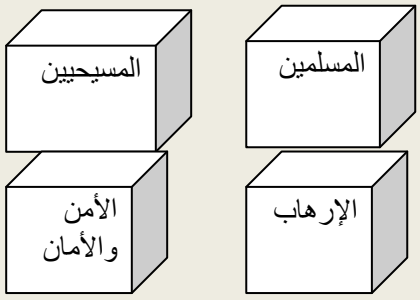

وقد بين الانقلاب ،الذي حصل ضد الرئيس المدني (محمد مرسي) أن مؤسسة القضاء ومراكز القوى القديمة الحزبية والاقتصادية ، والجيش والقوى الأمنية ، قد اصطفت ضد الرئيس المدني المنقلب عليه ، لصالح الرئيس القادم من الجيش .

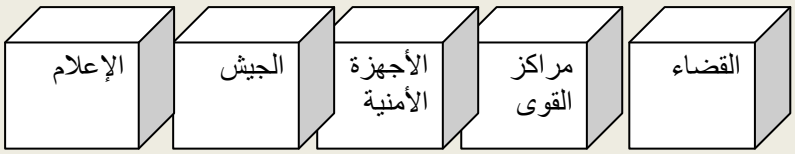

وهكذا يمكن القول أن طبيعة نظام الحكم في مصر ، هو حكم العسكر في ثوب مدني وتلك الآلية مشرعة منذ تحول مصر من النظام الملكي ، إلى النظام الجمهوري .

وهذا ما غير من مفهوم حركات التحرر العربية ، إلى مفهوم حراك المكعبات الطائفية ، ضمن ما يلي :

2- (من حركات تحرر عربية) إلى (حراك مكعبات طائفيه)

from Arabs libration organization to movement of cubes denomination

إن العالم العربي تتواجد فيه مشكلتين رئيسيتين ، هن المؤثرات فيه وتعيقان تقدمة أولها القضية الفلسطينية ، وثانيهما قضية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية .

ابتداء يمكن الإنطلاق من النتيجة إلى المقدمة ، وذاك حين نقول توصيفا :

أن القضية الفلسطينية هي نتاج مشاكل الأمة العربية ، من محيطها إلى خليجها ، قولا واحدا . فالقضية الفلسطينية حقيقة هي قضية اقتلاع شعب فلسطين من أرضه ، منذ اتفاقات سايكس بيكو 1916 والتي أخذت بحسبانها : تقسيم الدول العربية تحت الخلافة العثمانية إلى (22) دولة عربية ، إضافة إلى (إقامة الكيان اليهودي) في فلسطين من خلال وعد بلفور .

إن العالم العربي يحتوي على(قوى مادية) مثل موقعه الجيوبولتيكي ، أي الجغرافية السياسية للعالم العربي الممثل بالجهة الجنوبية ، لحوض البحر الأبيض المتوسط ، وقربه من أوروبا الممثلة للجهة الشمالية ،من البحر الأبيض المتوسط . إضافة إلى غناه بالموارد الطبيعية من بترول وغاز ومصادر طاقة متنوعة (شمسية وغيرها) ... الخ

ولكونه مركز إشعاع الدين الإسلامي (قواه الروحية) والتي شكلت خطرا على (المسيحية الغربية) فكان لا بد من وضع العصا، في مستقبله السياسي والاجتماعي والروحي ، تلك العصا هي (الكيان اليهودي الإسرائيلي الصهيوني) في فلسطين . ومن هنا تشكلت بواكير القضية الفلسطينية منذ عشرينات القرن العشرين من خلال استجلاب (يهود أوروبا) إلى فلسطين ، حتى إقامة كيانهم عام 1948 والذي ترتب عليه اقتلاع الشعب الفلسطيني ، وتشريده في البلدان المجاورة في كل من (سوريا والأردن ولبنان) ... الخ

هذا الكيان الصهيوني ، متناقض مع (الدين الإسلامي) من جهة كعقيدة ، ومع أي حركة تحرر عربية ، تطمح إلى الانفلات من الاستعمار أو التبعية للعالم الغربي .

لذلك ومنذ إنشاء الكيان الصهيوني ، والعالم العربي ، بدوله القطرية لم تعرف الاستقرار السياسي ولا الإجتماعي . فجل موارد تلك الدول العربية ، تذهب تجاه سباق التسلح ، خوفا من بلاء وطموح (الكيان الصهيوني) منذ عام 1948، 1973، 1982 ... الخ

كل تلك السنوات وما بعدها هي سنوات حروب مع ذاك الكيان الإسرائيلي، متعلق بفلسطين وما احتل من أراض عربية (سيناء والجولان وغزة) و(مزارع شبعا اللبنانية لاحقا .

إذا ما كان لهذا الكيان الغريب ،من أن تقوم له قائمة لولا المساندة الغربية له (ماديا ومعنويا) وما كان لتلك الأقطار من مشكلة ، لولا وجود هذا الكيان في قلب الوطن العربي وهو مشعل فتيل الأزمات الاجتماعية (تهجير الفلسطينيين) في العالم العربي في كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن ،،، الخ وما كان له ان يستنزف ثروات دول النفط ، لولا ذاك الكيان الغريب .

إذا لا يخطئ توصيف القضية الفلسطينية ، بأنها : أن القضية الفلسطينية هي نتاج مشاكل الأمة العربية ، من محيطها إلى خليجها .ومن صلب تلك القضية ، نشأت حركة تحرر فلسطينية منذ عشرينات القرن العشرين ، أي قبل قيام الكيان الصهيوني ، والذي أدى إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية palatine libration organization في 1965/1/1 وقد سبقها في الظهور حركات تحرر وطنية، في الشمال الإفريقي (ليبيا ، تونس، الجزائر ، المغرب) والتي طالبت في استقلالها . وكذلك حركات تحرر في بلاد الشام (سوريا ، ولبنان) وحركات تحرر في العراق ومصر ،،، الخ

وكل تلك الحركات التحررية ، لم تنفصل عن القضية الفلسطينية ، وليس لها ذلك بحكم الترابط العضوي بين فلسطين والعالم العربي ، وبين الشعوب العربية من جهة ، وبين الكيان الإسرائيلي المعادي والمتناقض بطبيعته الدينية والسياسية ، مع طموحات العالم العربي بشكله الرسمي أو بشكله غير الرسمي (الثوري والوطني) .

فالإيديولوجية الصهيونية ، هي المحرك المعادي للحامل للهوية (اليهودي الإسرائيلي الصهيونية) كهوية غريبة ، للهوية العربية ، وبشقها الفلسطيني على وجه التحديد .

ونظرا للتحالف الإسرائيلي ، مع دول الهيمنة الغربية وبخاصة الاميريكية ، فقد انبرتا إلى محاربة العالم العربي والإسلامي من منطلق :

1- الإسلام بالنظر إليه كإيديولوجية معادية للعالم الغربي بقيمة وتراثه

2- وإخضاع العالم العربي للهيمنة الغربية ، من خلال إخافته وتركيعة بوجود (الكيان اليهودي الإسرائيلي الصهيوني)

من تلك الرؤية الواقعية والتاريخية ، وسيرورة processes تاريخ حركات التحرر الوطنية ، لم يبق من تلك الحركات غير (منظمة التحرير الفلسطينية) كسيف يقاوم الطموحات الغربية .

إضافة إلى (الحركة الوطنية في لبنان) والموقف السوري الرسمي ، من قضية الجولان المحتل من قبل إسرائيل .

لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، على عاتقها بانتهاج سياسات ، تسعى إلى تغيير مسار أهداف حركات التحرر العربية ، من (حركات تحرر عربية وطنية) إلى (حركات طائفية عربية) وذلك من خلال تغيير، نظرة العالم العربي و الغربي للإسلام من (دين يشكل جزء من الهوية العربية) ، إلى (دين يتناقض مع الهوية العربية) من خلال الأعمال الإرهابية التي تقوم بها (sisi دولة الخلافة في العراق والشام) و(القاعدة في أفغانستان) .

فكان بث صور القتل البشع ، التي طالت المسلمين وغير المسلمين ، واغتصاب النساء ، وهدم المدن والقرى والبنيات التحتية للبلاد التي تواجدت فيها ، كان لها أثارا سلبية مرتدة من نظرة العالم للدين الإسلامي ، بتشويه صورة (الجهاد) والذي يعني المقاومة ، و (الخلافة) التي هي شكل الدولة الواحدة للإطار الإسلامي ، هذا من جهة .

وأيضا من خلال محاصرت (plo) منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية ، والضغط عليها وتحويل أهدافها من المطالبة بالتحرر الوطني لفلسطين ، إلى المطالبة ببعض الحقوق من إسرائيل (مياه ، كهرباء ، إطلاق سراح معتقلين ، الانتقال والتنقل عبر الحواجز) ،،، الخ

لقد نتج عن ثورات الربيع العربي ، وبخاصة في سوريا ، وتدخل حزب الله في المسالة السورية ، من تحويله من (حزب ثوري) وإن كان (طائفي شيعي) إلى حزب طائفي متناقض مع روح ثورات الربيع العربي . وبخاصة تحالفه مع (إيران) التي تتناقض طموحاتها الدولية ، مع مجمل السياسات الغربية . فصار ينظر إليه في العالم العربي نظرة ، ليست ذاتها خلال حروبه السابقة مع (إسرائيل) ؟ ! [*الكاتب لا يعبر عن موقف شخصي*] لكن كيف كانت الرؤية في السابق ؟

ان حركات التحرر العربية قاطبة، كانت عناصرها البشرية ،متنوعة من شتى الأصول والمنابت ، وبخاصة حركة التحرر الفلسطينية ، التي كان تواجد العنصر العربي (اللاطائفي) وغير العربي بارزاً فيها " سني / شيعي ، كردي ، مغربي، إفريقي ، أسيوي، أوروبي) ،،، الخ بمعنى ان الانتماء للقضايا الأمة العربية ، والنضال من أجلها ، كان شمولياً ومؤسساً على مرجعية إما وطنية إقليمية ، أو أممية .

فموقف الفلسطيني لا يختلف عن موقف العراقي الشيعي أو الكردي من (إسرائيل) أو موقف كوزواوكاموتو الياباني من إسرائيل (كوزو اوكا موتو مناضل ياباني اشترك بخطف طائرة إسرائيلية مع مجموعة من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام) 1974) لكن بعد أحداث 2010 (ضرب القاعدة للمركز التجاري الأمريكي) وطرح شعار مكافحة الإرهاب ، وتصديره إلى دول العالم قاطبة ، أزال الفارق بين مفهومي (النضال) و (الإرهاب) تبعا لتلك السياسات الغربية ، كما أزال الغطاء العالمي عن الدول المؤيدة للنضال والتحرر ، ومنعها من حماية أو تأييد الكفاح المسلح ضد (الهيمنة الامبريالية) الغربية على العالم وبخاصة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين كاملة .

أما على المستوى الثقافي الوطني ، فلم تعد ثقافة التحرر هي ذاتها ، بل تغيرت وفق مجاراتها لمؤتمرات السلام المفروضة من الغرب ، والمنسجمة مع المصالح الصهيونية .

لقد أزالت (منظمة التحرير الفلسطينية) من ميثاقها معاداة إسرائيل كدولة احتلال ، وقبولها كأمر واقع بعد توقيع ياسر عرفات اتفاقية أوسلو مع إسرائيل عام1995 .

وقبلت جميع الدول العربية ، القرارات الدولية أرقام رقم 242 و 338 الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 . بما فيها الحركات الإسلامية التي كانت تتناقض مع التواجد الصهيوني في فلسطين على خليفة دينية (حماس) ؟ !

بالطبع هناك ظروف عربية داخلية وخارجية ، شكلت أدوات ضغط على السياسات الرسمية العربية ، إلا ان انعكاسها كان له الأثر الكبير على حركات المقاومة العربية ، بما فيها الفلسطينية .

ومن تلك الجوانب السلبية ، تحول وظهور حركات (مقاومة) ذات طابع طائفي أو مذهبي أو عرقي في العالم العربي والإسلامي ، تسعى إلى تأكيد (مربعها الطائفي) على حساب القيمة الكلية والشمولية (للعروبية) و (الاسلاموية) بمعنى الانتقال من القيمة الكلية الشمولية ، إلى القيمة الفرعية والطائفية ، في سلم أولويات النضال أو الكفاح أو الصراع .

وكل ذلك يحدث بصورة بينية ، بعيدا عن الصراع الحقيقي (العربي / الإسرائيلي) . وتحول معه التناقض من تناقض رئيسي، إلى تناقض ثانوي . ومن عدو حقيقي (صهيوني) إلى عدو (داخلي بيني) ناهيك عن التطبيع السري والعلني ، بين (الكيان الإسرائيلي) الغريب مع

الكيانات (العربية) بتشجيع أمريكي أوروبي من جهة ، وبضغط من مفهوم (الإرهاب ومكافحته) و (الاسلامفوبيا) وتبعاتها الضارة .

المبحث الثاني : أحوال السلطة السياسية وتجلياتها

من الملاحظ ان السلطة في مفهومه المبسط ، تتخذ أشكالا متعددة ، بوصفها مظهراً من ظاهر القوة . فسلطة الوالدين على أبنائهم هي (سلطة أبوية) تفرضها طبيعة تكوين الأسرة .وسلطة الرئيس على المرؤوس ،هي سلطة مقرره في سلم التدرج الوظيفي .

وتلك السلطة قد تختلف وسيلة استخدامها ، حين تتراوح ما بين (النعومة والعنف) فالأم حين تريد من صغيرها الذهاب إلى النوم ، تجدها تعمل على رجائه لفعل ذلك ، وحين يرفض الإمتثال لها قد تضطر إلى تهديده وحرمانه مما يحب ، أو تلجأ إلى ضربه للامتثال لما أمرته بفعله .

لكن هذا التصور لا يتم بتلك الآلية، ففي سلم الوظيفة الرسمية ،والتي تقوم فقط على الإمتثال للأمر المدني أو العسكري لتعلق ذلك بالواجب المهني المرافق للجزاء ،الناتج عن الإخلال بواجبات الوظيفة أو التهاون بها أو استغلالها .

لكن السلطة السياسية ، في الدولة تتخذ لنفسها توصيفات أخرى متوائمة مع وظيفتها كدولة بالمفهوم الشامل .

تلك السلطة تتدرج من السلطة المطلقة إلى السلطة المقيدة ، بالتزامن مع تطور مفهوم الدولة الاجتماعي والتاريخي ، بدءاً من التنظير على أنها مستمدة من ألسماء ، إلى التنظير على أنها مستمدة من البشر. فحين كانت تعود بتأصيل نفسها إلى مصدر الهي لم يكن لسلطتها حدود ، لأن الله له مطلق الحرية في إرادته واختياراته، يمارسها من خلال شخص كاريزمي يتمتع بصفات تؤهله لتولي الحكم، وممارسة أشكال القوة والنفوذ .

وهذا الأمر مختلف حين تتأصل بالمفهوم الإنساني الشعبي ، الذي هو مصدر السلطات في الحكم الديمقراطي والنيابي .

وهذا المفهوم للسلطة ، وجد معه أو يقرأ معه مفهوم (الحرية) ومساحتها وكيفية ممارستها ، والتي تراوحت أيضا بين الحرية المطلقة والحرية المقيدة .

ولنتذكر انه حين قامت الثورة الفرنسية ، للمطالبة (بالحرية والإخاء والمساواة ،والملكية الخاصة ، والأمن وحق مقاومة الظلم) سنة 1789 ونجحت في تسلم زمام الحكم ، أصدرت وثيقته

(إعلان حقوق الحريات) والذي ينص على تلك الحقوق المقدسة . بحيث غدت تلك الشعارات ، مطلبا عاماً لكل شعب يريد من نظامه السياسي تطبيقه .

وفعلا مع توالي التغييرات السياسية ،التي حدثت في الأنظمة السياسية في الدول الأوروبية ، قامت بالنص عليها ضمن دساتيرها التأسيسية .

وتلك الشعارات انبثقت من فلسفة، أن تلك الحقوق هي حقوق طبيعية وجدت مع الإنسان ولا ينبغي للدولة المساس بها أو التجاوز عليها ، من حيث الدولة في أصل وجودها ، إنما هو عقد اجتماعي بين الحاكم وبين الشعب ، تنازل من خلاله الشعب على جزء من تلك الحريات للحاكم ، لغايات أن تحافظ الدولة عليها ، كوظيفة رئيسة من وظائف الدولة .

وتلك الفلسفة تقوم على أساس من أن الفرد هو الأصل في الجماعة ، وهي تنشأ من خلال نشاطاته الاجتماعية مع الآخرين ، وبالتالي وجوده الفردي ، سابق على وجود الجماعة ، وبالتالي سابق على وجود الدولة بشكل عام .

وينبني من تلك الأسس ، ان الدولة ليس لها ان تصادر تلك الحقوق ، وإلا جاز للأفراد أن يقاوموها إن هي فعلت ذلك .

ولكن لا ينبغي ان يعلم من هذا، ان الثورة لفرنسية،هي التي أخرجت تلك الشعارات، وجعلتها قابلة للتحقيق ، بل أن تلك الأفكار ، كانت موجودة سابقا في القرن الثامن عشر والذي انفصلت فيه الكنيسة عن الدولة ، وصادر الحكام مفهوم السيادة من الكنيسة ، ومارسوها هم بالذات ، بل أنهم تدخلوا في شؤون الكنيسة ، مما حدا بأتباع الكنيسة البابوية ، من سن فتوى كنسية مسيحية كاثوليكية أنه من حق المظلوم ان يقاوم الظالم .

وما ان جاء القرن التاسع عشر ، إلا والملكيات المطلقة السيادة ، تعم أنحاء أوروبا وشعوبها تئن تحت وطأت الفقر والظلم ، أمام طبقة برجوازية صاعدة ، ورأسمال في طور التكوين ، مع بدايات عصر النهضة والثورة الصناعية . فكانت الفلسفات في هذا العصر، تدور ما بين المادية والمثالية ، لتفسير العالم .

لذلك كان القرن التاسع عشر بحق،هو قرن المطالبة بالحريات ، على أسس من تلك المبادئ التي تتسم بالعدالة الإنسانية ، والتي ترفض طابع الظلم والاستبداد والطغيان ، وتلغي كل حق مطلق يتشبث به الحكام لكن الثورة الفرنسية ، القائمة على تلك المبادئ والأسس ، لكن الثورة الفرنسية جنحت إلى الطغيان والاستبداد تحت زعامة روبسبير (عصر الإرهاب) ، الذي حول

نظامه إلى نظام استبدادي ، مطبوع بطابع الإرهاب فشن حملة ظالمة على النقابات ، والطوائف الحرفية أو المهنية ،باعتبارها تقف ضد نمو وتطور، الأفكار الرأسمالية والفردية من جهة ، ومن منطلق ان تلك الطوائف المهنية ، كانت حلقة وصل بين العاملين والمنتسبين إليها وبين الحكام لذلك طالها طغيان وإرهاب استبداد روبسبير .

ورغم ان النظرية الماركسية، أخذت بمبادئ الثورة الفرنسية ، إضافة إلي تأثرها بالاقتصاد الانجليزي والفلسفة الألمانية ، حين صاغها كارل ماركس في (البيان الشيوعي) إلا ان جنوح حكم روبسبير ومبالغته بضرب النقابات، المهنية والمبالغة بتفسير المذهب الفردي ، عرضها للنقد الشديد في فترة ما بعد روبسبير ، والتي أخذت بتلك الشعارات ، لكن بوصفها حقوقاً جماعية وليست فردية ، وإن وظيفة الدولة تتجلى في حماية تلك الحريات والحقوق ، بل وصيانتها ، لذلك انطلقت النظرية الماركسية من نقطة تراها جد مهمة، وهي تحويل تلك الشعارات من شكليتها الصورية إلى واقعيتها. ومن شكلها الزائف إلى محتواها الحقيقي .

ومن خلال ذلك يتبين أن مفهوم الحرية ، كان من الأسباب الرئيسة ، التي طرحت نوعية العلاقة بين الدولة وسلطانها ، وبين الجماعات في الدولة وممثليهم السياسيين . فالدولة التي لا تترك أي مساحة للحرية فهي دولة لا شعبية ، ودولة يتحكم في مفاصلها الرئيسة (الحاكم) وأتباعه في مؤسسات السلطة .

أما الدول التي تعطي الجماعات المنضوية تحت لوائها مساحة من الحرية ، فهي دولة تمسك العصا من نصفها ، ولا تسمح بالتجاوز على سلطانها وهيبتها، لمن يركب موجة الحرية ، ليلطم بها أسوار الدولة التي تحتمي بها .

وهذا ما يفرق بين مفهوم الحرية ، بالمعنى الاستبدادي المصادر للحريات العامة ، ومفهوم الحرية بالمعنى الغربي، والذي هو بذاته منقسم ، بين النظام الرئاسي الأوروبي بما فيها الأنظمة النيابية، وبين النظام الاشتراكي (دول المنظومة السوفيتية) سابقا .

لنأخذ مثلا لذلك حرية النشر والتأليف ، فهي في بعض دول العالم الثالث ، تخضع لرقابة صارمة من المراقب الذي يدقق في محتوى الكلمة وغايتها .... ليسمح بالنشر إن اقتنع أن هذا الكلام لا يمس الدولة ، ناهيك عن دور النشر التي تخضع الكتاب إلى معيار السوق من ربح أو خسارة . والشيء ذاته بالنسبة للصحف والمجلات ، والجرائد الورقية التي لا تعبر إلا عن

السياسة الرسمية للدولة ، وبين الصحافة الحرة التي يتنفس الكتاب من خلالها، في قول ما يرونه من حق في الكلام والتعبير عن أرائهم، في الموضوعات التي تمس المصالح الشعبية .

فالحرية مفهوم مقدس، يسعى الناس لممارسته . والتي بشرت بها الثورة الفرنسية 1789 والتي قامت من أجلها في زمن روبسبير. وهذا الأخير هو الذي صادرها من الشعب أيضا عندما تحول معها إلى (ثائر مستبد) وأقدم على إعدام رفاقه في الثورة وتصفيتهم حينما تحول إلى دكتاتور ، يعطي الحرية لنفسه.

وكان أصدق تعبير عنها،هي الكلمات الأخيرة التي تلفظ بها (دانتون Danton) قبل محاكمته وقبل إعدامه من قبل روبسبير Robespierre (أيتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك) o liberte que de crime commet en ton nom

إذن للسلطة السياسية مفاهيم متعددة ، وتعريفات مختلفة ، حسبما يراها الضالعون في دراستها فهي عند اندريه هوريو [42](السلطة قوة الإرادة تتجلى لدى الذين يتولون ،حكم جماعة بشرية فتتيح لهم فرض أنفسهم ، بفضل التأثير المزدوج للقوة وللكفاءة)

وهي تعني أن بعض الأفراد ،الذين يمتلكون كاريزما خاصة تتيح لهم التحكم بمن حولهم ومن ثم فرض إرادتهم عليهم ،من خلال تملكهم شكل من أشكال القوة والنفوذ ، والتي قد تتطور حتى تتخذ شكلها النهائي بالتحكم بالجماعة ،كبيرة كانت أم صغيرة مثال ذلك ، قبيلة (الباشتون) في أفغانستان والتي تعبر عن قوتها من خلال تحكمهم بالجماعات الأفغانية الأخرى من الأقليات مثل (جماعة أقلية الهازارا) ، و(جماعة أقلية الطاجيك))في إقليم أفغانستان . ومرة تعرف عند موريس دوفرجيه :على أنها [43]

(نفوذ أو قدرة مشروعة ، في حين ان أشكال النفوذ الأخرى ليس لها هذه الصفة)

ومن تلك التعريفات ، يمكن إيجاد الصفة المشتركة بينهما ، ألا وهي : القوة التي تتجمع لشخص ما أو جماعة معينة ، والمقدرة على التصرف بتلك القوة ، والتحكم من خلالها بسلوك الآخرين في الجماعة الخاضعة لتلك القوة وأشكالها.

وتلك القوة ذات الأشكال المتعددة ، إن توفرت لشخص أو جماعة ، تكون قد أهلتها إلى أن تسير نحو الدولة مباشرة، وتحديدا ،إلى المفاصل الفاعلة في أجهزتها الحيوية، كالسلطة

[42] اندريه هوريو – مرجع سابق ص 106
[43] موريس دوفرجيه - سوسيولوجية السياسة – مرجع سابق ص 176

التنفيذية بتفرعاتها الأمنية والدفاعية ، حتى يتسنى لها التحكم بالجماعات الأخرى التي لا تملك مصادر القوة التي ملكتها تلك المجموعة، ولا من أي مظهر من مظاهر سلطة التحكم بمصادر القوة الأخرى .

ومن هذا المنطلق ،نجد أن الأنبياء حكموا الجماعات، باسم الخالق المرسل لهم . وكذلك فعل الأباطرة والقياصرة القدماء،حين حكموا تحت مظلة لاحق أو التخويل اللاهي المقدس لإضفاء الشرعية على السلطة ،التي تملكوها من الخالق . والأمر ذاته بالنسبة للرؤساء الذين حكموا الجماعات باسم إرادة الجماعة ،،، الخ لذلك فأشكال السلطة السياسية ،تجد تعبيراتها في مفاهيم (للارداة ، والنفوذ ، والقدرة ، والاستطاعة) ،،،، وهي جميعها تجليات وأشكال السلطة . فمن عند قوة المال ، فهو يملك أسباب السلطة عليها وعلى غيرها ، فيمارس شكلاً من أشكال النفوذ المتاحة ، والتي قد تجعل له حظوة في المجتمع السياسي والمدني !

ومن عنده السند العشائري (في المجتمعات العشائرية) قد يجد له مكانة ونفوذاً عند أصحاب القرار حين يستعينون به، لغرض معين هم يصدده . وكذلك الأمر مع شتى أسباب الشهرة الاجتماعية المتعارف عليها .

ومن عنده التأييد في الحزب ، قد تجد له فرصة الفوز في الانتخابات الداخلية للحزب ، ومن ثم فوز الحزب في الانتخابات العامة ، التي قد تدعو الحزب لتشكيل الحكومة، مثال ذلك حكم الأكراد في اربيل من خلال ممثل تلك الجماعة الكردية (مسعود البرازاني) ا.

إذا فالسلطة السياسية، لها جاذبية خاصة تدفع البعض للسعي لنيلها ، من خلال الطرق المتاحة للحصول عليها .

وإلا لماذا ينفق بعض الأشخاص ، الملايين من أموالهم الخاصة ، لتمويل حملات انتخابية هم بصددها لو لا أن تلك المناصب التي يسعون إليها ، قد تحقق لهم طموحات وأحلام تروق لهم فينجذبوا إليها ؟ فماذا يوجد في السلطة من (قوة جذب) وكاريزميه خاصة ، تدفع بهؤلاء إلى السعي لنيلها والتمتع بمزاياها الاستثنائية ؟

احتمالات كثيرة لتفسير تلك الكاريزمية ،التي تمتاز بها السلطة السياسية ، منها النفسي السيكولوجي ، ومنها النفعي المالي أو الاقتصادي ، ومنها الاجتماعي .

بمعنى أن المرشح لمنصب ما قد يرمي من وراء ذلك ، تعزيز ثقته بنفسه واكتساب احترام وإعجاب الآخرين في الوسط الاجتماعي . وقد يرمي إلى توسيع مجال أعماله، من خلال ربطها

بالمشاريع التي تقوم بها الدولة لأغراض عامة . ومنهم من تجذبه الشهرة الاجتماعية ليصبح شخصية خدماتية عامة

تفسيرات كثيرة تقال حول ذلك ، وربما الإجابة تكمن عند د/ عبد بعقليتي في دراسة له حول المجالس النيابية [44](تتألف جماعة النواب هذه عادة من نوعين : النوع الأول وهم الذين نجحوا في الأعمال التجارية وجمعوا الكثير من المال وقصدهم من الترشيح في المجلس النيابي كسب اعتراف الآخرين بهم وتحقيق الاعتبار والمنفعة الضرورية)

فتلك الدراسة التي انصبت على نوعية المرشحين للمجالس النيابية ، وعلى المقاصد الحقيقية من وراء ذلك الترشيح الرسمي .وربما المقاصد والنوايا ، تحدث بدافع نفسي سيكولوجي ، لما فيها من إعادة الاعتبار، للثقة بالنفس أو الحصول على المنفعة الخاصة ، تحت شعار السعي لتحقيق النفع العام ، ثم يتابع عبد بعقليني تحليلاته السياسية فيقول :

(والآخرون هم أصحاب المهن من الشباب معظمهم من المحامين والمهندسين والأطباء ممن يشعرون ان الشهرة التي سيحصلون عليها خلال الحملة الانتخابية ، ربما بعدها إذا فازوا بالانتخابات ستساعدهم في تعزيز النفوذ)

وتلك التحليلات لا تبتعد عما قاله عبد الغفار رشاد (يتجه المثقفون إلى تملق السلطة وقد يتجاوزون مرحلة الولاء والمولاة إلى مرحلة يتجه فيها اهتمامهم إلى المجتمع بأسره) [45]

وبالمحصلة النهائية وبغض النظر عن الدوافع ،التي تحمل الأشخاص للبحث عن مكانة لهم في السلطة ، فتبقى السلطة ما هي إلا شكل من الأشكال أجهزة الدولة .

لكن الإشكالية التي تطرحها السلطة في إن من يتولاها من المثقفين ، قد يمارسونها بشكل وظيفي مخالف لقناعاتهم السياسية أو الثقافية ؟ فكم من مثقف يساري التوجهات تولى وظيفة في الدولة التي كان يصفها بالرجعية أو المستبدة ، ثم مارس تلك المسميات باسم وظيفته التي عين فيها ،وحين يضطر لمغادرة الوظيفة ، التي مارس فيها واجبات الوظيفة خلافا لقناعته الشخصية والثقافية ، وعند تقاعدهم أو الاستغناء عن خدماتهم ، فإنهم وقعوا في تناقض واضح المعالم ، وبخاصة حين سئلوا عن ذلك التناقض في الواقف ، فلم يجدون إلا ذريعة أن المصلحة الوظيفية كانت تستوجب ذلك ، ولا أظن ان السائل في قرارة نفسه لم يتردد بصوت غير مسموع

[44] د/ عبده بعقليني – مقال حول النواب في مركز القيادة العربية – مجلة قضايا عربية عام 1980 ص 198
[45] عبد الغفار رشاد – بحث مستقبل الأمة العربية هل تصنعه النخبة أم الجماهير – مجلة قضايا عربية سنة 1980 ص 225

القول (يا لك من منافق وانتهازي). والمصلحة تعتد من المفاهيم الذرائعية justifications التي يتمسك بها الفرد أو الجماعة، لتكون مصلحة خاصة أو مصلحة عامة ، وهي تتراوح بين المصلحة الخاصة النفعية أو المصلحة العامة بشكلها العام بقول بليخانوف [46](كل قاعدة حقوقية وضعية تدافع عن مصلحة معينة . ومن أين تأتي المصلحة ؟ هل هي نتاج الإرادة والوعي الإنسانيين ؟ كلا ،،،،، إنها تصدر عن العلاقات الاقتصادية بين الناس ، ومتى وجدت هذه المصالح ، فإنها تعكس بشكل أو بأخر وعي الناس)

لقد كان القياصرة في روسيا يمثلون المصلحة الخاصة ، بعكس النظام البلشفي الذي كان يمثل المصلحة العامة ، وفق الإيديولوجية الماركسية .

والنظام السياسي في أي دولة كانت ، يسعى إلى تحقيق الأمن الاجتماعي العام (منفعة عامة) وهو يرتئي من وراء ذلك البقاء في الحكم والانتفاع بمميزات وامتيازات السلطة (منفعة خاصة) هكذا كانوا يبررون رؤياهم !

وعليه فان السلطة السياسية ، تجد نفسها أحيانا ضمن مشكلة التوفيق بين زرعها مجموعتها الممثلة لها ، ضمن أجهزة السلطة (المصلحة الخاصة) وبين الاستقرار السياسي في المجتمع (المصلحة العامة) . وتلك المفاهيم التي تحتاج إلى أموال وموارد كبيرة لإبقاء التوازن فيما بينها ضمن الموازنات المتاحة والمخصصة لها من ميزانية الدولة ، والتي قد تكون ميزانية عاجزة ، تدفع بمجموعة الدولة إلى الاستدانة من الداخل أو الخارج ، أموال القروض التي تضيف عليها الفوائد الكبيرة ، ضمن اجل محددة لتسديد تلك القروض ، والتي قد تنعكس سلباً على التوجهات المالية للدولة ، من خلال زيادة العبء الضريبي أو رفع أثمان السلع والخدمات اللازمة في المجتمع،،،،، الخ أي بما يسمى بالإصلاحات المالية ، وفق توجهات الجهات المانحة لتلك القروض ، والتي إن لم تعالج بشكل علمي وعملي بعيدا عن المساس بالحاجات الأساسية للسكان والمواطنين ، من حدوث أزمات سياسية واجتماعية ، تدخلها إلى مرحلة المواجهة والصراع الداخلي .

والسلطة لما لها من جاذبية هائلة عند ممارسيها ، فمن الصعب التخلي عنها وفقدانها ، ومن هنا تطرح مشكلة (التشبث بها) و(التنازل عنا) من قبل رأس الهرم .

[46] بليخانوف – فلسفة التاريخ – دار دمشق بلا تاريخ ص 93

تلك المعضلة بين ممارسة السلطة ، والانفطام عنها ، هي النقطة المركزية ، التي دارت الشعوب حولها خلال مراحل ، تأسيس الدولة وتنظيم السلطات فيها .

وكان لا مشكلة في الأنظمة الملكية ، من حيث ان نظام الحكم فيها، قائم على الوراثة . لكن المشكلة طرحت في الأنظمة الرئاسية ، التي تقوم على قانون انتخاب الرئيس ، وتحديد فترة زمنية لممارسة مهامه ؟ ومن أجل حل تلك المعضلة ، وضع مؤسسي الدساتير ، آلية انتخاب الرئيس من خلال طريقتين ، إما ان ينتخب مباشرة أو بصورة غير مباشرة من الشعب ومن خلال الأحزاب السياسية التي تطرح الرئيس المنتخب عبر التصويت عليه من خلال مجموع الشعب ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية (حزبي المحافظين والديمقراطيين) على مستوى الفدراليات المكونة للاتحاد الفدرالي الأمريكي . وذلك بالصورة التالية ؟ يكون شهر نوفمبر هو الشهر المقرر فيه إجراء الانتخابات التمهيدية ، حيث تبدأ في شهر شباط وعلى امتداد الولايات الأمريكية ، ومن خلال تلك الانتخابات التمهيدية يحصل المرشحون على عدد معين من أصوات المندوبين . فيعقد كل حزب مؤتمره العام ليقوم المندوبين باختيار الرئيس المرشح عن الحزب . ثم يقرر المؤتمران موعد الانتخابات العامة ، والقيام بالمناظرات الثلاثة بين المرشحين . ويكون الاقتراع العام غير المباشر هو طريقة انتخاب الرئيس بدورة واحده .ويختار الأمريكيون مجموعة من كبار الناخبين (هيئة ناخبين) electoral colleg عددهم 538 عضوا ، أي ما يوازي عدد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب معا . وهي تنتخب بدورها الرئيس ونائبة في كانون أول / ديسمبر .والمرشح الفائز هو من يحصل على 270 صوت من كبار الناخبين . إذا فانتخاب الرئيس في أمريكا يكون بصورة غير مباشرة ، ومن خلال المندوبين الذين يختارهم الشعب بالتصويت عليهم ، وهم الذين يختارون الرئيس

أما في فرنسا على سبيل المثال ، يكون انتخاب الرئيس في فرنسا بالاقتراع العام المباشر من خلال التصويت عبر دورتين ، ولمدة رئاسية خمس سنوات قابلة للتجديد بعد حصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات .

لكن الأمر مختلف في العالم الثالث ، وبخاصة في العالم العربي ! فالرئيس ينتخب مباشرة من الشعب باعتبار ان الشعب هو صاحب السيادة ، ولمدة زمنية معينة . لكن المشكلة تتجلى في ان الرئيس المنتخب ابتداء من الشعب ، تطول فترة حكمة إلى أمد طويل ؟ !

وأحيانا يصبح رئيسا مدى الحياة ، لا يتنحى إلا بانقلاب عسكري ، أو من خلال ثورة شعبية كما حصل في تونس واليمن ومصر وليبيا .

ان دول العالم الحر ، تعتبر منصب الرئاسة ، عبارة عن (وظيفة) من وظائف رجل السلطة يمارسها عبر وسيلة ديموقراطية ، وخلال فترة زمنية محددة .

بعدها تجري انتخابات أخرى ليتم تداول السلطة بين المرشحين للرئاسة من قبل الشعب أو ممثليه .ومن خلال العملية الانتخابية ، يمارس الشعب حريته في الانتخاب ، وفق أسس هو الذي يحددها في كيفية مرشحة للرئاسة .

لكن الأمر ليس هكذا في العالم العربي ، من حيث أن الحاكم حين يصل إلى السلطة في الحكم تصبح كل مؤسسات الدولة بين يديه ، ويفرض هيبته وسلطانه عليهم ، وعلى الشعب بعامة من خلال سياسة العصا والجزرة ، حيث تكون العصا في وجه المعارضة ، والجزرة للموالين له ، وهكذا يطول به الأمد في الحكم ، إلا ان يتيسر للجيش أو للشعب من تغييره ، وفق ملائمة الظروف ومقدار التعسف والتذمر من ممارستها وأعوانه في حكم البلاد .

وبالمقارنة بين أنظمة الحكم في العالمين الغربي والعربي مع التحفظ بالمقارنة ، تجد الديمقراطية متيقظة في العالم الغربي ، ونائمة في العالم العربي . والمشاركة الشعبية حرة ونزيهة في العالم الغربي ، وغائبة وفاسدة في العالم العربي . ونظام الحكم يقوم على تداول السلطة في العالم الغربي ، وعلى احتكار السلطة والتفرد بها في العالم العربي .... فوارق كثيرة لا تحصى بين الطائفتين .

لكن النقطة الحاسمة هي أن السلطة لها مكانة وجاذبية خاصة ، تعطى للحاكم ويفطم عنها بطريقة ديموقراطية في العالم الغربي ، وتعطى أو تؤخذ ولا يفطم عنها في العالم العربي

ومن هنا فان (إدمان السلطة) مرض خاص يصاب به الحاكم ، قد يحول الدولة من دولة لكل مواطنيها، إلى دولة لبعض مالكيها أو مختطفيها إن صح التعبير .

المبحث الثالث : الإيديولوجية مفهوم يختزل ثقافة السلطة السياسية

ان الإيديولوجية ما هي إلا مجمل التصورات القيمية ، عند الأفراد أو الجماعات ، والتي تختزل المفاهيم الأخلاقية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية ، والتي من خلالها يفهم العالم ويفسر ، وعلى هديها كذلك تتخذ الموقف .

فإيديولوجية النظام الرأسمالي مثلاً ، تقوم على مجمل التصورات السالفة الذكر والمؤسسة على المفهوم الواسع لمعنى الحرية وتقديس الملكية الخاصة. بعكس الإيديولوجية الماركسية التي تقوم على مجمل تلك التصورات، والتي تؤسس على الالتزام بمفهوم الحرية واحترام الملكية العامة .

بهذا المعنى ليست الإيديولوجية ،شعار سقط مع النيازك الصخرية على الأرض ، بل هو مفهوم له القدرة على إختزال التيارات الثقافية بعامة ، وإعادة توجيهها من جديد ، لإنتاج مواقف سياسية.

وبنظرة فاحصة لطبيعة الإيديولوجية الغربية ، التي ترى نفسها قوية وذات مكانة متميزة بالمقارنة مع الإيديولوجية الماركسية على سبيل المثال ؟ تجد ان تلك الإيديولوجية تقدس مفهوم (الحرية السياسية) التي تتغنى بها الدول الغربية ، حين كانت تقارن نفسها وتنتقد مفهوم (الحرية) في الدول الاشتراكية ! والحرية السياسية بالمعنى الغربي نشأت من خلال التغني بها، في مجمل الثقافة الغربية ، كحرية العمل والرأي والتنقل وسائر الحريات التي تقننت ضمن قوانين تلك الدول .

إذا فمفهوم الحرية الغربية هو أُقنوم ثقافي مقدس يتميز به العقل الليبرالي الغربي . ذلك المفهوم الذي يُمارس كفعل وسلوك له صفة العمومية عند الشعوب الأوروبية تم اختزاله على المستوى السياسي ، ضمن قالب إيديولوجي معاصر ، وتم إعادة انتاجة ضمن الفهم السياسي الغربي ، حتى غدا شعاراً سياسياً يلوح به الحكام الغربيين أمام أنفسهم ، وتارة خلال انتقادهم لمجمل السياسات الأخرى في دول العالم ، وبخاصة خلال نقد الدول والكيانات المستبدة وفق رؤيتها (كوبا ، كوريا الشمالية ، إيران ، العالم العربي) والعكس كان يحدث بالمقابل في سياق الإيديولوجية الماركسية ، التي ترى في مفهوم الحرية الشخصية الغربية ، نوع من عدم الالتزام ، وان الحرية الشخصية تنتهي أمام حرية الجميع ، تلك الحرية (حرية الجميع) المعبر عنها ضمن أدبيات الحزب الماركسي اللينيني ، التي تسعى لإقامة المجتمع اللاطبقي ؟ إذا فالرفيق الماركسي في موسكو،يرى انه حر أكثر من الإنسان الغربي ، لكونه يؤمن ان حريته من حرية الجميع ، وكذلك مصلحته المتجسدة من خلال مصلحة الحزب الشيوعي ، فالدولة بشكلها الإيديولوجي .

وبالاستنتاج فالإيديولوجية ، قامت باختزال الثقافة ضمن قالبها الخاص الذي عبر في فترة ما عن ثقافة المجتمع بكاملة . وكان الخروج عن تلك الإيديولوجية ، يعتبر خروجاً وتمرداً وعداءاً للمجتمع فالحزب فالدولة ، أمثال (تروتسكي) وآخرين وهم كثروا .

وفي المقابل يمكن القول ان بعض الدول الغربية الليبرالية ، انحازت عن المفهوم المطلق لليبرالية الغربية المستبدة والطاغية ، فأدخلت المفاهيم الاشتراكية على السياسية ، وتجسد ذلك في مفهوم الأجر ، والتامين من البطالة والتامين الصحي والعمل النقابي وتنظيمه ،، الخ وهذا الخروج ليس تمردا ونشوزا على الإيديولوجية الغربية القائمة على الهيمنة ، بل إصلاحا هيكليا واقتصاديا وسياسيا ، مقبولا ضمن الإيديولوجية الغربية .

هذا التوصيف التبسيطي ، بعيدا عن التوصيف التهكمي الذي قد يحلو للبعض التشدق فيه كما يذهب لذلك [47] (ريمون ارون) [الإيديولوجية تقال على عدة ضروب وأشكال فهي قد يشير إلى المفهوم التهكمي والنقدي أو النزاعي ،الايدجيولوجية هي الفكرة الزائفة وتبرير المصالح أو الأهواء ويبين المفهوم المحايد أي شكل لائق إلى حد ما باتجاه نحو الحقيقة الاجتماعية أو السياسية ، التفسير المنظم إلى حد ما لما هو موجود وما هو مطلوب في هذه الحالة تصبح الإيديولوجية مصطلحا تقريضيا لا تهكميا) أما موريس دوفرجيه فيقول فيها [48]

[أسلوب الشرح لمجتمع ما يرمي إلى تسويقه أو نقده ، ويصلح أساسا لعمل ما كي تدعمه أو تحوله أو تهدمه]

إذا ببساطة هي مواقف ، مؤسسة على قواعد الفهم والشرح والتفسير، لتبرير تلك المواقف مثال ذلك إن منظمات حقوق الإنسان ، تبنى رفض فكرة سجن واعتقال المخالفين للرأي العام لجماعة ما في دولة لا على التعيين (إيديولوجية حقوق الإنسان) والتي تتعارض مع (إيديولوجية الدولة البوليسية) التي لا تقبل المعارضة السياسية ، فتبرر ذلك الاعتقال بذريعة الإخلال بأمن الدولة ، أو تنكره أو تستجيب للضغوطات منظمات حقوق الإنسان

ومن هنا فالإيديولوجية ، من حيث هي جمل التصورات التي تعكس رؤية الجماعة لنفسها وللآخرين ، عادة تكون محملة ضمن قوانين الدول، والتي تنص دساتيرها على ذلك ، بمعنى

[47] ميشيل فاديه / لإيديولوجية – وثائق من الأصول الفلسفية – ترجمة أمينة رشيد والسيد البحراوي – بيروت طبعة 1 سنة 1982 ص 24

[48] سوسيولوجية السياسة – مرجع سابق ص 48 موريس دوفرجيه

أخر إن القوانين الدستورية ما هي ،إلا نصوص قانونية تبين طبيعة الدولة ومذهبها الذي قررته إضافة إلى المؤسسات الدستورية وصلاحياتها .

فالأنظمة الجمهورية على سبيل المثال ، تنص دساتيرها على أنها رئاسية أو برلمانية وأنها عربية أو حزبية وان الدين الفلاني هو دينها ،،،، الخ كالجمهورية العربية السورية التي ينص دستورها على ان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الحاكم فيها وان الأمة العربية هي أمتها برسالتها الخالدة ،،،،، الخ إذا فتلك النصوص ما هي إلا الإطار القانوني للإيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي في الدولة السورية منذ تاريخ 1966/2/23 إلى تاريخ 1970/11/16 حيث ان الدستور ينص على ان من يترشح لرئاسة الجمهورية ان يكون دين رئيس الدولة هو الإسلام ، وان يكون عضوا عاملا في حزب البعث العربي الاشتراكي .0هذا يعني ان الدولة السورية ،تقوم على إيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي تحت شعارات (امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) وهي تؤمن بالأهداف (الوحدة والحرية والاشتراكية) .

أما الأنظمة الملكية فدساتيرها تحدد طبيعة النظام الملكي من أنه وراثي وأن دين الإسلام هو دين الدولة . هذا يعني ان الثقافة العامة في سورية ،هي ثقافة تستمد تاريخها ، من تاريخ الحضارة العربية وتلك هي إيديولوجية السلطة السياسية المحددة لطبيعة نظام الحكم في سوريا

أما في الأنظمة الملكية ،إلى حد ما تكون القيم الإسلامية لها الأولوية ،على أية قيمة أخرى كما هو الشأن في المملكة العربية السعودية أو المملكة المغربية ، مع بعض الاختلافات في مدى السماح أو العمل بالتعددية الحزبية .

لكن ما علاقة المثقف بإيديولوجية السلطة ؟

إن المثقف هو كل إنسان ،يدرك أن له قيمة وهدف في الحياة ، هكذا ببساطة يمكن أن يوصف المثقف . بحيث تشمل المتعلم وغير المتعلم ، فالإنسان الذي يعي أن له قيمة في الحياة خلق من أجلها، وان له هدف يسعى إلية ، هو مثقف إلى حد ما . لكن تلك الثقافة قد لا تتساوى من حيث مقدرة هذا الشخص ،على ان يكون فاعلا اجتماعيا في وسطه الاجتماعي . فقد يكون متعلماً وخريجاً جامعياً ويعمل في سلك التعليم ، لكنه منعزل وانطوائي ، ولا يخرج بأفعاله من محيط مدرسته التي يعمل فيها .

وقد تجد من هو أقل منه تعليماً (كالفلاح الزراعي) لكنه شخصية عامة ، لا يترك مناسبة اجتماعية إلا وله أثر فيها ، وبالتالي فهو مثقف نشط في وسطه الاجتماعي . وفي الانتخابات

العامة المحلية أو على مستوى الدولة قد تجد هذا الفلاح الزراعي ، يلوذ به المرشحين لمنصب ما من أجل التوسط لهم للحصول على الأصوات اللازمة للفوز أي يطلبون منه دعم حملاتهم الانتخابية . وهذا يبين الفرق في المستوى الثقافي بين الشخصين .

ومن هنا يكون هذا المثقف الفلاح البسيط ، متناغماً مع إيديولوجية الدولة ، التي تطالب مواطنيها بالمشاركة في الحياة السياسية والانتخابية ، لإضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة وبغض النظر عن مدى استجابة هذا الشخص ، لمطالب دولته بالمشاركة في الحياة السياسية فهو بالتأكيد متناغم مع توجهات ،الدولة الداخلية في حكم الرعية ،من خلال ممثلين للشعب في البلديات أو البرلمان ، بغض النظر عن الأهداف، والمصالح الحقيقية التي يسعى إليها ذلك (المثقف الوسيط) من عمله في استجلاب أصوات الناخبين لصالح مرشح ما .

وهناك صنف من المثقفين المنحدرين من الطبقات المهشمة ، فتجدهم يسلكون تلك الأنماط بدافع الحاجة وضروراتها المعيشية.

وهذا النوع من المثقفين التقليديين ، مختلفون عن المثقفين العضويين الذين قد يكونوا في المعارضة السياسية لتوجهات الدولة ، ويسعون إلى الإصلاح والعدالة الاجتماعية ،،، الخ وفق تصيفات غرامشي ، التي ميزت بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي .

ان المثقف التقليدي، له عدة حالات يكون عليها ، فهو أما مثقف ينظر للمجتمع من مكان شامخ ومتعالي ويكتب بقلم من ذهب ، أو مثقف من الطبقة المتوسطة ، والذي يسعى إلى استرضاء الحكام ويبرر لهم سلوكهم ، كالشاعر الذي حين اكتفى من مديح الحاكم ، صار يمدح و يتغزل بسيارة الحاكم . أو المغني الذي يغني ،للحاكم وللحاشية ولحراس الحاكم ، والمرافقين للحاشية ليس إلا من اجل هدية تعطى له ، أو مكانة يتفاخر بها بين أقرانه .

لكن المثقف الوطني والملتزم بالقضايا الاجتماعية والإنسانية التي تهم مواطنيه ، هو الذي يقف بالمرصاد للسلطة السياسية حين تتغول على مواطنيها،لقد كان فردريك انجلز Friedrich Engels (1820- 1895) وهو رجل صناعي انجليزي كان فيلسوف ومُنظر اشتراكي ساعد بأمواله وأفكاره ، صديق عمره ورفيق فكره كارل ماركس الأب الشرعي للماركسية اللينينية ، إذا فهي تقسيمه قد تحتمل العكس ، من حيث وجود أغلبية عظمى من المثقفين من أوساط ثرية ، لكنهم يجتهدون لإقامة المجتمع العادل والمجتمع المتسامح والمجتمع المتفق مع روح الإنسانية .

مراجع الفصل الثالث

1-اندريه هوريو – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ج1 طبعة ثانية بيروت 1971 ترجمة شفيق حداد وعلي مقلد وعبد الحسن سعد

2- د / كمال الغالي – بنية الدول الاشتراكية – دمشق 1975

3- جوزيف شترايز – الأصول الوسيطة للدولة الحديثة – ترجمة محمد عيتاني –بيروت

4- اندريه هوريو – مرجع سابق

5- كتاب الأمير – نيقولاي مكيافلي – ترجمة محمد لطفي جمعة ص 57 بلا تاريخ

6- اندريه هوريو – مرجع سابق

7- موريس دوفرجيه – سوسيولوجية السياسة – مرجع سابق

8- د/ عبده بعقليني – مقال حول النواب في مركز القيادة العربية – مجلة قضايا عربية عام 1980

9- عبد الغفار رشاد – بحث مستقبل الأمة العربية هل تصنعه النخبة أم الجماهير – مجلة قضايا عربية سنة 1980

10- بليخانوف – فلسفة التاريخ – دار دمشق بلا تاريخ

11-ميشيل فاديه / لإيديولوجية – وثائق من الأصول الفلسفية – ترجمة أمينة رشيد والسيد البحراوي – بيروت طبعة 1 سنة 1982

12- سوسيولوجية السياسة – مرجع سابق / موريس دوفرجيه

13- د فؤاد زكريا – كتاب العربي 1987 – الكويت

14- يفان بافلوف عالم روسي 1849-1936 أجرى تجارب على الكلاب فوجد أنها تقف متهيئة لتناول الطعام حين يحضر الحراس الطعام لها . وبعد ذلك لاحظ ان تلك الكلاب صارت تقف متهيئة للطعام حين تسمع وقع أقدم الحراس باعتبار أنها ربطت بين صوت وقع الأقدام وتقديم الطعام .

15- نور اليقين في سيرة سيد المرسلين – يف الشيخ محمد الخضري بك – الدار الجليل بيروت – بلا تاريخ

16- الإسلام والمسيحية – عالم المعرفة – الكويت – العدد 215 سنة1996

الفصل الرابع : تدخل الإنسان في غاية الأديان

المبحث الأول : غاية الأديان

لقد لعب الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام) دور هام في حياة الناس حين أخرجتهم من الضلالة إلى عبادة الإله الواحد ، بدلا من عبادة الأصنام أو الكواكب أو الحيوانات ،،،، الخ . كما لعبت دورا تاريخياً في المجتمعات التي أنزلت فيها تلك الديانات ، تتراوح بين التأثيرات الايجابية في أشكالها النهائية في عصر التنزيل ، والسلبية حينما تدخل الأتباع في تفسير شرائعها.

والتحليل لا يتناول الموضوع على مستوى الوحي والتنزيل والشك فيه . بل على مستوى من تولاها وادخلها في أطوار ليست لها ، أي من طور الهداية إلى طور السياسة ، ومن طور الوفاق والوئام ، إلى طور النزاع والشقاق .

والدين بعد إرساء شرائعه من قبل المرسلين ، وشيوعه وانتشاره من مركزة إلى خارج محيطه صار عنصراً، من عناصر هوية الشعوب ، التي أمنت بتلك الديانات السماوية ،عند المؤمنين بها ، فاليهودي لا يكون كذلك ا إذا امن بالعهد القديم والتوراة والتلمود . والمسيحي هو الذي يؤمن بالإنجيل (العهد الجديد) والمسلم هو من امن بالقران والسنة النبوية الشريفة وبالكتب السابقة للديانات القديمة .

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، بل تجاوزه إلى أبعاد أخرى ،أكثر حدة ، فبعض الشعوب مزجت بين الديانة والعرق البشري ، كاليهودية التي ما فرقت بين الديانة اليهودية والعرق البشري ، بحكم إنها ديانة مرسلة لبني إسرائيل ، فمزجت تلك الجماعة البشرية هويتها العرقية بهويتها الدينية . لذلك صار اليهودي يهودي بتلك الصفة المزدوجة ؟ فهل اليهودية جنسية وقومية تحتمل العمومية ، كمفهوم المسيحية أو الإسلامية لا .... لأن اليهودي من حيث العرق والدين،هي ديانته الخاصة التي أنزلت له وليس للناس كافة . ؟

وهذا مختلف عن سؤال شخص مسيحي أخر ؟ فهل الديانة المسيحية تحتمل غيرها وتتقبل أشخاص من جنسيات وقوميات أخرى ؟ نعم فهذا فرنسي مسيحي ، وذاك أفريقي مسيحي ؟ إنهما من عرقين مختلفين ، وهويتين مختلفتين ، لكنهما يتبعان الديانة المسيحية ؟

والشيء نفسه عند سؤال المسلم ، فدينه الإسلامي يتضمن أعراق متعددة ، تحت مظلة ديانة الإسلام ؟ إذا فاليهودية دين لا يقبل الغير . بعكس الديانة المسيحية أو الديانة الإسلامية .

تلك من الفروقات والاختلافات ، بين تلك الأديان ،إضافة إلى فرق أخر يتعلق بالهوية والتي شكلت عنصر رئيساً، من عناصر تشكل الهوية الذاتية والشخصية الخاصة ، أي أنها عنصرا مضافا إلى الثقافة والانتماء والقيمة الأخلاقية والوعي والإدراك ، وكيفية رؤية العالم من داخله ومن خارجه . فاليهودي الديانة يحمل تفسيره للحياة الدنيا وللآخرة، بشكل مختلف عم المسيحي أو المسيحي .

ومن هنا ظهرت الرمزية في الدين ، والي استخلاص رمز مقدس للإشارة إلى الدين فاليهودية التي جاءت مع موسى عليه السلام ، لم ترتبط (بالقدس) Jerusalem لكن الأتباع هم الذين جعلوا من القدس ، رمزا من رموز الديانة اليهودية .

وكذلك بالنسبة للمسيحية حين جعلت من (الصليب) رمزاً مقدساً لم يكن موجود في حياة السيد المسيح ، فهو جاء بتعاليم العهد الجديد ، لتصحيح ما سبق من أخطاء من سبقوه من بني إسرائيل . ولم ينزل من السماء ومعه الصليب .

لذلك (فالصليب نبت من الأرض ، ولم ينزل من السماء) ومن جاء بعد المسيح من اتباعة هم الذين ، جعلوه من الصليب رمزا للمسيح وللمسيحية .

والأمر لا يختلف مع المسلمين ، فمحمد (ص) جاء ومعه القرأن فقط ، وشرعت السنة النبوية معه كمصدرين من مصادر الهدي الإسلامي ، ولم يُشر من بعيد أو قريب إلى رمزية (كربلاء) أو (شتم الصحابة عند المتشددين) الذين كانوا معه في تحمله عبء نشر الدين الحنيف .

إذا فالرمز ليس إلا اختراع بشري ، من قبل الأتباع ، اقتطعوه من تاريخ كل دين على حده للإشارة إلى الدين أو طائفة من اتباعة .

وتلك الرمزية احتلت مكان الصدارة في تاريخ الأديان . إذا فالعقل البشري المؤمن هو الذي بحث عن الدلالة والرمزية ، ليبين مدى قوة الرمزية التاريخية في مسار الديانات .

وسار الأمر على هذا المنوال إلى أن تداخل الدين مع مفهوم الدولة ، فصارت المسيحية هي دين الدولة في وقت من الأوقات ، فالمسيحي أينما كان في العالم ، مرتبط بجنسية دولته التي يعيش فيها وكنيسته التي يتبعها ، ويحمل جواز سفرة وهوية بلده ، ومسيحيته غير مرتبطة بكنيسة المهد في بيت لحم في فلسطين، أو كنيسة القيامة في القدس .

والمسلم كذلك غير مرتبط بمكة المكرمة ارتباطاً عضوياً ، إلا مرة واحده في العمر لإسقاط فريضة للحج لمن استطاع إليها سبيلا (المقتدر ماليا على تحمل التكاليف) . وهو أيضا غير مرتبط بالمسجد الأقصى والقدس ، إلا كرمز ديني لوقوع الإسراء والمعراج فيهما ،لذلك فهو تقديس للمكان لا علاقة له بالوطن أو السياسة .

وما المشترك بين تلك الأديان ؟ انه الإيمان بالخالق وملائكته وكتبه ورسله واليوم الأخر

إن كان ذلك هكذا ، فلما التصادم التاريخي بين مجموعات تلك الديانات ؟

بغض النظر عن كيفية النزول ، والشرائع في العبادات والمعاملات ، التي ليست هي المجال للنقاش !

لكن القائمين عليها من الأتباع ، هم من أوجد تلك الاختلافات خلال مرحلة الإدراك والفهم والتفسير . إذن لنمعن النظر في صيغة تلك التساؤلات ، لو أن مسلماً سألته عن الديانة اليهودية هل تؤمن بوجودها ؟ لقال لك نعم أنها ديانة منزلة من الله على إبراهيم الخليل !

وماذا عن المسيحية ، سوف يجيب الإجابة ذاتها مضيفا أنها ديانة ، منزلة على عيسى بن مريم .وتلك الإجابات صدقها وآمن بها لأنه يؤمن أن الله يفعل ما يريد لصالح البشرية والناس .

وماذا لو كان ذات السؤال موجها لليهودي ؟ لأجابك بالنفي ، لان الله لم يخبره بذلك في كتابه !

حسناً كيف صدقت ان الله قادر على إنزال اليهودية ،ولا يكون قادر على إنزال غيرها منا الديانات ، أليست تلك مفارقة ؟ وماذا لو تم نقل السؤال إلى المسيحي ؟ ربما يجيبك بالنفي أو لا يجيب من باب حسن الأدب !

لا ضير لمن وجد لهم العذر فيما يقولون ، إن كان الجواب لهم (أنكم لم تعلموا الغيب في أن الله سوف ينزل الديانة الإسلامية من بعدكم ؟) أما المسلم فأمن بديانتكم لان ذلك مذكور في القرأن من بعدكم ؟ لكن المنطق السليم يقول : إن من يصدق ان الله أنزل دينه الأول على الأرض لبني إسرائيل هو أيضا قادر على إنزال المسيحية للمسيحيين والإسلام للمسلمين .

وإن الله هدف من إنزال تلك الديانات الهداية البشرية ، وليس الحروب والاقتتال الذي يشرع من ظنوا أنهم القائمين على الدين ، أو يعتقدون أنهم يملكون الحقيقة المطلقة ويحتكرونها .

وتتبع تاريخ الصراعات بين الأتباع ، يشيء بالشيء الكثير ، من ذلك قدسية الرموز الدينية وتحويل تلك الرموز إلى مفاهيم سياسية ؟ كتفسير تاريخ الحملات الصليبية على في بلاد المشرق العربي وبخاصة الحملة الثانية 1191 ميلادية، بين أتباع الديانتين المسيحية والإسلامية ، والذي انتهى بتصفية (الأزمة) بينهما حين تمت المصالحة بين (صلاح الدين الأيوبي) وبين (رتشارد قلب الأسد) بعد هزيمة الصليبيين وفشل حملتهم على بيت المقدس في فلسطين .

إذا التشدد من قبل أتباع الديانات ،هو الذي يؤجج مختلف الصراعات بين سائر أبناء البشر ، حينها تتحول غاية الأديان على أيدي الأتباع ، من تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي الذي ارتضاه الرب ، إلى قتل وسفك دماء بغير حق .

إذا تلك القسمة بين القبائل على السلطة ، لم ترتق أو تنمو إلى ان تكون دولة للقبائل العربية كما هو شأن الممالك والإمبراطوريات التي أحاطت بجزيرة العرب ، كمملكة الحبشة جنوب جزيرة العرب أو فارس القيصرية ، ومملكة الشام والعراق ومصر القريبات منها .

وإضافة إلى حياة الرعي القائمة كسمة عيش للقبائل العربية ،إلا أنهم عرفوا التجارة مع تلك الدول المحيطة بهم ، في الشتاء والصيف والتي نزل بوصفها قرأن **(لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف)** الإيلاف 1

ومع نزول الوحي على (محمد) ودعوت تلك القبائل إلى(دين الإسلام) لم يصدقوه فحاربوه ومنعوه من القيام بدعوته ، إلا انه استمر بها بصبر طويل وحروب معروفة مع الكفار

والمشركين ، حتى أرسيت تعاليم الدين الإسلامي ، فقامت دولة الإسلام المحمدية ، في الجزيرة العربية كاملة 632 م ، وخضعت إلى تعاليم القرأن والسنة النبوية .

إن الفترة الأولى من الدين الإسلامي ، مع محمد (ص) إلى فترة الخلافة الراشدة ، كانت فترة العصر الذهبي للدين الإسلام (القرأن) كلام الله (السنة) ما صدر عن الرسول من قول وفعل وتقرير . وفيها كانت الأمة الواحدة لا تختلف على ما جاء في هذين المصدرين ، إلا انه مع تحول (الخلافة) إلى (مُلك) في عهد معاوية بن أبي سفيان ، والخلاف بينه وبين علي بن أبي طالب على الحكم ، ظهرت في الأمة الإسلامية ، منعطفات بأحداث سياسية ، تم اقتطاعها من تاريخ المسيرة الإسلامية ، وجعلها علامات مركزية ، لشق وحدة الأمة ، مثل حربي (الجمل) وفيها عائشة زوجة الرسول الكريم مع علي بن أبي طالب و (وصفين) بين علي ومعاوية .

فظهرت جماعة (الخوارج) و (المرجئة) اللتان اختلفتا على تصور من له الأحقية والأفضلية في تولي شؤون المسلمين . تم بعد استتباب الحكم الأموي ، إتسع نطاق نمو الجماعات السلامية ، لا على أساس من (الدين) بل على أساس من (السياسة الدينية) والتي ظهرت فيها فرق وملل كثيرة ، منها (التشيع وحركاته) التي له رؤى معارضة من حكم بني أمية ، لصالح البيت العلوي .

ومع الدولة العباسية ، ازدادت الفروقات اتساعاً ، بظهور المتكلمين والفلاسفة الإسلاميين والذين لهم أراء سياسية تم تأصيلها بالفقه الديني تارة ، وبعلم الكلام والفلسفة تارة أخرى .

إذا تحول الجهد الفكري عند المسلمين ، من الدعوة إلى نشر الدين الإسلامي بالصورة المحمدية (قل يا أيها الكافرون لا اعبد ما تعبدون ولا انتم عابدون ما اعبد لكم دينكم ولي دين) إلى نشر وتوسيع الدولة الإسلامية باسم الدين الإسلامي (وجاهدوا في سبيل الله لعلكم تفلحون) المائدة 25 ، لتتخذ تلك الدعوة من فكرة (الجهاد في سبيل الله) إلى (الجهاد لصالح الدولة وتوسيع أركان الملك) كحال الدولة العثمانية في زمن خلافتها ، وتوسعت إلى أبعد من حدودها ، بقصد توسيع رقعت دولة الحكم العثماني ، باسم نشر الدين الحنيف .

وليس الأمر هنا لتفسير الآيات القرآنية ، بقدر ما هو تفسير سلوك الأتباع من المسلمين الذين اتخذوا من القران ذريعة لمطامح سياسية ، كحال (دولة داعش) السيئة السمعة في العالم العربي والإسلامي والعالم الخارجي .انه ومن 2001 تحول ثلاثة مفاهيم إسلامية ، من معانيها

السامية إلى معان مشوهة للإسلام والمسلمين . فتنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) نادى بمفهوم (الجهاد) وشوهه في الغرب بعد أحداث 2001/9/11 ومع (تنظيم داعش) تشوه مفهوم (الخلافة الإسلامية) منذ ظهروها في العراق وسوريا عام 2014 م ومع التبرع بمال المسلمين الفلكي (500) مليار تقريباً من الدول النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية 2017، وعلى مرأى فقراء المسلمين تشوه مفهوم (إنما المؤمنون أخوة) وهكذا شيئا فشيئا ، يزداد التناقض والانفصام بين المفهومين (وظيفة الدولة المدنية) و (وظيفة الدين) الربانية.

هذا الانفصام والتشويه في ضرورة(وجود الدولة)، كشخصية اعتبارية لجميع المواطنين ، وبين (الدين) بغايته السامية وتعاليمه الرشيدة .

والأمر لا يقتصر على الدين الواحد في أحايين كثيرة ، بل يكون الخطر الأكبر حين يتركز الصراع بين أتباع الديانة الواحدة ، فينقسم الناس حول ماهية ذاك الصراع بين مؤيد أو معارض أو بلا موقف ؟ مما يؤثر على (الدولة الأم) التي هي بدورها تتأثر سلبا بذلك الصراع ، كما هو الحال فيما يحدث بين الملل والنحل الإسلامية، في القرن الحادي والعشرين

وتجدر الإشارة ثانية إلى ان الأديان غايتها ، هداية البشر وإصلاح أحوال معيشتهم في ظل مجتمعات تقوم على العدل والإحسان ، وفق تعاليم منزلة من الخالق الواحد .

إلا ان ذلك لن يتم إلا من خلال أشخاص يؤمنون بذلك ، ويعملون على نشر تلك التعاليم بين البشر ، من خلال الشرح والتفسير والتبسيط ، ومن خلال الترهيب والترغيب .

وهنا يظهر تدخل الإنسان ، الذين يقومون على الدين أو الديانات ، فهم الأحبار والحاخامات عند اليهودية . وهم الكهان والقساوسة والبطاركة عند المسيحية ، وهم الفقهاء عند المسلمين .

وهؤلاء انقسموا بأنفسهم عند تفسير تلك التعاليم ، والتي تراوحت ما بين السهولة أو الوسطية أو التشدد في الآراء !

هذا الانقسام انعكس أيضا على أتباع الدين الواحد ، فصار الدين مذاهب ، والمذاهب ملل ونحل ، وهذه الأخيرة إلى جماعة قليلة ، والقليلة إلى اقل في الحجم والصغر ؟

وإن علمنا أن تلك الديانات ، تحولت إلى دول كبيرة وعظيمة على مرّ العصور ، ثم نالها المد والجزر وفق مقتضى الأحوال ، وصيرورتها التاريخية devenir ببقاء وزوال الأجيال أدركنا أن اختلاف الآراء بين الخاصة والدهماء ، انعكس على الجماعة فصارت جماعات والسياسة الواحدة عبارة عن سياسات مختلفة، ، فظهر ما يعرف بالتسمية (مقاصد الدين) المختلف عن (

تسيس الدين) والأول يعني أن الدين ، يقوم على الشريعة التي تحدد مقاصده ، لإنجاز أهدافه وفق خطوات تقوم على التدرج من الصعب إلى اليسير ومن اليسير إلى الأيسر ، فدخول الدين يبدأ بالكلمة ثم بالسلوك التطبيق إلى ان ينتهي المؤمن بتطابق سلوكه مع هويته. فالشخص غير المتدين ، وهو مدمن خمر ، حين يدخل للدين لا يطلب من ذلك مباشرة ، بل يطلب منه القبول نطق كلمة مفتاح الدين ، ثم إتباع السلوك بالامتناع عن شرب الخمر (وتلك صعبة في البداية) ثم الامتناع التدريجي، الذي مع التعود على الامتناع يصير (تاركا لشرب الخمر) وقد ينتهي هذا الشخص إلى مؤمن عادي أو مؤمن وسط أو مؤمن متشدد .

أما الثانية فتعني ان يستعمل الدين، كوسيلة لخدمة أغراض لا علاقة لها بالدين ، وذلك حين تستغل جماعة من الجماعات المعارضة للجماعة ، هذا الشخص وتدعوه إلى تبني الموقف السياسي المتشدد لجماعته المنتمي إليها إلى حد التطرف ؟

لذلك تظهر الفروقات والاختلافات في المدارك العقلية ، والتفسيرات المنطقية ! وان خصصنا الحديث عن مفهوم الدولة في الإسلام ، يظهرانه ثمة فرق شاسع بين الديانة لإسلامية ، وبين الدولة الوضعية ، وبين مفهوم الدولة الإسلامية . فالدين الإسلامي قائم على تعاليم وتشريعات عقائدية ومعاملاتية خاصة (أركان الإسلام الخمسة) تتعلق بالعقيدة الإيمانية كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الأخر، أما معاملات الزواج والطلاق واقتراض المال وتسديدة ، فمجالها التشريعات (المعاملات الإسلامية)..

وتلك الأمور أنزلت للفرد المسلم ، وللجماعة المسلمة من خلال التكليف ، بالفرائض كالصلاة والصيام والزكاة وحج البيت الحرام لمن استطاع إليه سبيلا .. لكن الدولة لا تصلي أو تصوم أو تزكي أو تحج إلى البيت الحرام وهي غير مكلفة من الله ، كتليف الشخص المسلم .

ومن هنا يمكن الحديث عن مصطلح ، ظهر في التاريخ السياسي للدين ، وهو ليس من الدين في شيء ، مفهوم (الرمزية والمظلومية) من حيث التوصيف والتوظيف ؟

التوصيف الرمزي :هي الحالة التي يحتل فيها الرمز الديني قداسة معينة ،عند جماعة محددة ويكون نافذة ضيقة للفهم وتفسير الذات والأخر .

التوظيف الرمزي : هو قيام مجموعة ما ، باستخدام الرمز الديني المقدس ، كوسيلة لتأكيد تمايزها واختلافها عن الآخرين .

ميزات مفهوم المظلومية

1- يعطي خصوصية للجماعة بتمايزها عن الغير

2- يشكل منهجا لفهم معتقد الجماعة

3- يعد وسيلة لتصنيف عامة الناس والحكم عليهم وفق معاييرهم

4- يعطي الشرعية للبقاء المجموعة ، وذريعة لتبرير الاختلاف

5- يعد وسيلة مثلى لبلوغ السلطة وممارسة أشكال النفوذ

مثال ذلك : تشكل (واقعة كربلاء) 10 محرم 60 للهجرة الموافق 680/10/12 ميلادية كحدث في التاريخ الإسلامي، حالة رمزية عند الشيعة (المظلومة) يتخذون منها مصدرا لتأويل التاريخ السياسي للإسلام، وتبرير لإختلافهم مع غيرهم .

فكربلاء في بعدها السياسي ، هي شكل من أشكال التنافس على السلطة، بين أل البيت العلوي وبين الأمويين من فرع معاوية ، تمخض عنه مقتل الحسين ، واستتباب الحكم لآسرة معاوية بن أبي سفيان .بعد خذلان أهل العراق للحسين ، وتخليهم عن مواجهة جيش يزين بن معاوية .

وعلى إثرها شكلت تلك الواقعة حالة من (رمزية الندم) عند أهل العراق ، لتخلفهم عن نصرته ، وصارت حداً فاصلاً بين مفهوم (الشرعية والاغتصاب) على مستوى سلطة الحكم في الإسلام ، وحدا ً فاصلاً بين الموالين لأهل البيت، والموالين للحكم الأموي .

أبرز نتائج تأصل الرمز في الجماعة : – إن التمسك بالرمزية على هذا المنوال ، وضع وحدة الأمة بين جهتين متغايرتين ، أما ان تؤمن بهذه الرمزية ، وتفسر التاريخ السياسي من خلال نافذتها وتكون مواليا ً ، أو تكون مع في الجهة الأخرى وتكون ضدهم ومختلفا أو معاديا لهم .هذا التفسير الضيق للرمزية ، والوقوف عنده كنقطة (ستاتيكية) بمنعزل عن (ديناميكية) سير عجلة الزمن ، تمدد إلى موقف من التاريخ الشخصي للفاعلين والصانعين لأحداث ذلك التاريخ . كالموقف من صحابة رسول الله ، والموقف من زوجته عائشة رضي الله عنها ، والموقف من علي بن أبي طالب (كرم الله وجهة) ونسله من زوجاته ،،،،،،، الخ صارت نقاط خلاف لا نقاط التقاء بين المسلمين ، وعامل من عوامل تكوين الجماعات (السنة / والشيعة) بل امتد الأمر في العصر الحديث إلى ان الدول ، صبغت طابعا وفهمها الديني ، على أشكال دولهم ، (إيران الشيعية) مثلا و (الدول العربية الإسلامية السنية)

– لنتتبع الأمر منذ البداية –[49] كانت الجزيرة العربية قبل الإسلام ، تقطنها القبائل العربية ، دون شكل من أشكال الدول المعروفة ؟ بحكم طبيعتهم البدوية التي تميل إلى الحرية الطبيعية ، والتي لا ترتبط ببقعة من الأرض إذ لم تكن خصبة ومروية (منابع المياه والنخيل) لذلك لم تقم فيها دولة جامعة أو كيانات سياسية شاملة . لكن هذا لا ينفي ان تلك القبائل العربية ، كانت تخضع لحكم سيد القبيلة فهو حكيمها وقويها والاكثرهم ولدا ومالاً ، أو الاكثرهم عزوة وسنداً ومكانة بين أبناء العمومة

وكانت القبيلة تخضع لبعض القوانين العرفية لحل المشاكل التي قد تحدث في العشيرة أو القبيلة ، أو بين القبائل والعشائر الأخرى ، كالقتل العمد أو الخطأ . أو الغزو والوقاية منه ، بالتحالفات بين القبائل العربية أما على خير يروه أو شر أرادوه . كحلف المطيبين قبل الإسلام والذي تكون من القبائل العربية التالية (عبد شمس ، وأسد ، وزهرة ، وتميم) ومن حلف الأحلاف (بني تامر ومخزوم وسهم وجمح وعدي) وقبل وقوع الحرب بين الحلفين ، كانت السلطة المكية موزعة بين القبائل على النحو التالي :

1– من بني أمية هاشم بن عبد المطلب وله سقاية الحجيج
2– من بني نوفل ، الحارث بن عامر وله تنظيم المؤنة وإطعام الحجيج والإشراف عليهم وتسمى الرفادة
3– من بني أسد ، يزيد بن زمعة بن الأسود وله المشورة
4– من بني مخزوم ، خالد بن الوليد وله القبة والأعنة م
5– من بني تميم ، أبو بكر وله الاشتاق والديات
6– من بني أمية ، أبو سفيان بن حرب وله العقاب راية قريش
7– من بني عدي ، عمر بن الخطاب واليه الأسفار
8– من بني جمح ، صفوان بن أمية وله الايسار
9– من بني سهم ، الحارث بن قيس وله الحكومة
10–من بني عبد الدار ، عثمان بن طلحة وله اللواء والندوة والسدنة مع الحجاج

[49] العقد الفريد – تحقيق محمد العريان- ج 3 القاهرة 1953 ص 235

النقد البناء لنتائج رمزية الجماعة :- إن انقسام الجماعة الإسلامية ، بناء على ذلك الرمز كعامل من عوامل الاختلاف ، لا من عوامل الاجتماع ، يمكن الرد عليه كالتالي (بعيداً عن الانحياز أو رفض الفكرة) هب أن الشيعة على حق في ذلك الزمن؟ وأن معاوية اغتصب الخلافة من أل البيت الكرام ، إذن ليأتي شخص من نسل علي بن أبي طالب ، لتعاد الخلافة والحكم إليه !

أو ليأتي أي شخص من نسل معاوية، لاقتصاص منه ! ربما ان تجاوز أزمة الخلاف تكمن في قول الله تعالى (تلك امة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسالون عما كانوا يعملون) 134/ البقرة

والمعني بهذه القصة الرمزية ، ليس بعدها الديني بقدر بعدها السياسي ، فهي شكلت نقطة جامدة ستاتيكية ، وقفت عندها جماعة الشيعة ، وتحولت معهم إلى رمز جامد وعنواناً مؤولاً (للمظلومة) و (الأحقية في الحكم) على صورة أزمة نفسية واجتماعية ، ليس لها حلً على الإطلاق ، إلا من خلال تجاهل الرمز الستاتيكي ، والسير مع الزمن المتحرك الديناميكي ، لغايات المصلحة العامة للغاية النهائية للدين ، بعيدا عن تدخل الإنسان في الغاية من الدين والذي هو بأبسط معانية ، تكوين المجتمع الإسلامي الكلي والشمولي ، لصالح الإنسانية جمعاء فالخالق عز وجل انزل الدين الإسلامي لهداية الناس ، ولم ينزله كدستور للدول بدون الفرد المخاطب بالقرآن ، وهذا الأخير مكلف بإقامة مجتمع الدولة التي تأخذ بالمفاهيم والقيم الإسلامية حين يتمكن أو يتمكنون من ذلك ، وهذا ما سارت عليه الأمة في عصر الخلافة الراشدة . يقول المفكر الألماني شاخت بوزورث [50](ان القاعدة التي يقوم عليها البناء الإسلامي في اللاسلام هي الأمة والجماعة ، وهي جماعة الإفراد الذين يرتبط بعضهم ببعض بروابط الدين ، وجميع أفراد هذه الأمة متساوون ، لا فرق بين كبير وصغير ، وإنما يكون في نوع لا عمل ، والله وحده هو رب هذه الجماعة وحاكمها ، وحكمه مباشر بلا وسائط .) (يا أيها الذين امنوا و أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منك) سورة النساء أية 59 لذلك فمفهوم البناء الإسلامي ، مفهوم بسيط وغير معقد ، ببساطة الدخول فيه، لكن بعد تمزيق الخلافة الإسلامية من قبل الدول الاستعمارية ، تمزقت الجماعة الإسلامية ، إلى جماعات إسلامية مرسمه ضمن

[50] مرجع - تراث الإسلام – القسم الثالث شاخت و بوزورث / ترجمة د حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد – عالم المعرفة الكويت عام 1978 ص 36

حدود معينة ، وهي الدولة القطرية .إذا فالدول القُطرية ، أوجدتها اتفاقيات سايكس بيكو الوضعية ، عندما قررت الدول الكبرى تقسيم الولايات العربية ، المنضوية تحت راية الخلافة العثمانية الإسلامية، والتي من المفترض ان تخضع للقوانين، والأنظمة الدولية المعول بها والتي يعرفها كل من سايكس وبيكو.

وهذان أي سايكس و بيكو حين قاما بتقسيم الولايات العربية ، قاما بذلك وهما يعلمان إنهما يبغيان تقسيم *ولايات عربية ، وليس ولايات إسلامية* ، مما يعني ان تلك الدول هي ولايات عربية قابلة للقسمة وفق مخططاتهما الدولية ، وليس وارد بحسبانهما تقسيم الدين الإسلامي .لكن تلك الدول القطرية ، وبعد استقلالها قامت بإضافة عنصر الدين ، إلى شكل الدولة الرسمي وهو الإسلام ، من اجل إظهار شكل نظام الحكم فيها ،على انه قائم على الشريعة الإسلامية.

وهنا اختلطت المفاهيم في العقل العربي الإسلامي لاحقاً ، من خلال شرعية السؤال ، إذا كانت تلك الدول إسلامية ، فلماذا لا تتقيد بتعاليم الشريعة الإسلامية ، باعتبار أنها دول غنية بمواردها الطبيعية ، التي وجدت في ارض عربية إسلامية ؟ وان ثروات تلك الدول ينبغي لها ان تكون جزء من بيت مال المسلمين ؟ أو بيت مال العرب أو تحت أي مسمى كان ؟ بمعنى أدق ان تكون تلك الثروات ،من حق الشعوب العربية والإسلامية المجزأة ضمن دول قُطرية . لكن تلك التجزئة القطرية ، لا تمنع من إخضاع تلك الثروات إلى أحكام الشريعة الإسلامية أو تكون ذات طابع جماعي إسلامي ، لا ان ينفرد فيه حاكم لدولة قُطرية أو جماعة إسلامية وجدت نفسها تحت ظرف تاريخي وجغرافي ، تعيش على بقعة من الأرض الإسلامية الغنية بالثروات الطبيعية . وليس لها ان تنفرد في تملكها ، بعد ان تشكلت دولتها القطرية، التي وسمت نفسها بالإسلامية ؟ *هذا الخلط في المفاهيم بين ما هو قطري وما هو إسلامي ، في العقل العربي الإسلامي* كان من العوامل الهامة في نشأت التشدد الإسلامي ، ثم التطرف ثم التحول إلى العنف المسلح .بمعنى ان تلك الثروات التي تأتي من عائدات النفط ، والمقدرة بالمليارات ، هل من حق الحاكم أن يتبرع بها (للدول الغربية) حوالي (500) مليار دولار لأمريكا في زمن الرئيس الأمريكي ترام عام 2017 ؟.

وبصورة ثانية ، إن كانت تلك الدول عربية وإسلامية ، فإن تلك التبرعات الفلكية تدخل ضمن أحكام الشريعة الإسلامية ، انسجاما دساتير تلك الدول التي وسمت نفسها بالإسلامية . والأحكام

الشرعية الإسلامية ، لها مسميات فقهية (للتبذير والإسراف) إن تم بصورة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية .

أو كانت تلك الدول والتبرعات قد تمت ، وفق كونها دول قطرية ذات سيادة . فينبغي لها ان لا تضع يدها على ثروات دولة النبي محمد (ص) العربية والإسلامية، والتي بناها ووسعها الصحابة من بعده ! كما ان وظيفة (الحاكم) في الدولة هي وظيفة رسمية لا تعطي الحق للحاكم بتملك الدولة ولا ثرواتها السيادية . وعليها أن تقوم بإخضاع القائمين على تلك الثروات المالية لأحكام التعاليم الإسلامية ، تحت طائلة عقوبة المبذر والمسرف أو المسيء لاستخدام المال العام .

ومن هنا فان تلك التصرفات ، التي يقوم بها الأثرياء العرب ، بتقديمهم تبرعات مالية ذات أرقام فلكية ، تحتاج إليها الأمة العربية والإسلامية والمحرومة منها، والتي تعيش حالات من العجز في ميزانياتها العمومية ، كانت من العوامل التي شجعت على التشدد الديني ثم التطرف ثم العنف والإرهاب الإسلامي، عند بعض الجماعات الإسلامية ، التي ترى في تلك التصرفات أنها مخالفة للأحكام الشريعة الإسلامية .

إذا فنحن أمام (إشكالية في تعريف مفهوم الدولة) ذات الطابع العربي الإسلامي ، تلك الإشكالية تجسدت على مستوى (المفاهيم) ودخلت تحت مستوى السلبية، التي عالجتها الشريعة الإسلامية مثل مصطلح (التبذير ، الإسراف ، نقصان الأهلية ، والحجر) وكل منها لها أحكام جزائية يترتب عيها إبطال التصرفات .

ومن تلك العوامل أيضا ، *إن الاستثمارات الطائلة التي تتجه إليها تلك الأموال ، لا تتم في العالم العربي* والإسلامي ، وهي كذلك لا تساهم في التنمية الاقتصادية ،التي تسعى إليها الدول الفقيرة في العالم الإسلامي .

وبمراجعة للمبررات التي تسوقها ، الجماعات المتطرفة الإسلامية ، ضد مفهوم الدولة العربية والقائمين عليها ، فهي (مبررات) كانت تلقى القبول من قبل المخاطبين والمستهدفين من تلك الجماعات ، والتي سهلت عليها استقطابهم إلى صفها ، أي الأفراد الذين قلما يميزون بين مفهوم (الدولة) بمفهومها الوضعي وبين مفهوم (الإسلام) بمفهومة الواسع ، باعتبار أنها تخلط بين هذين المفهومين ، مما دعتها إلى انتهاج سياسات أكثر تشددا وتطرفاً ، ضد الحكام ومن يمثلون في أجهزة الدولة وضد الجماعات المخالفة لهم في التفسير والرؤيا .

ناهيك على عامل أخر ، ساهم في وجودها ، إلا وهو سلوك فاحشي الثراء للقائمين على تلك الأموال ،كالتباهي بالقصور والسيارات والعيش الرغيد ومجمل الأنشطة المصاحبة للمال الوفير والتي أوجدت ردات أفعل سلبية (حالات الإحباط frustration) و (حالات المقت والكراهية) المنصبة على تلك المجموعات ،التي تظهر علانية على شاشات التلفاز السوشيال ميديا ، وهي نتفق وتبذر أموالها ببذخ ، تحت أنظار الملايين من الجائعين من المسلمين .

قد يقول قائل ،إن تلك الدول تقدم المساعدات المالية ، للدول الفقيرة المحتاجة في لعالم الإسلامي؟ فكانت الإجابة ، في أن تلك الدول لا تحتاج إلى صدقات منافية لكرامة المحتاج للمال بل تحتاج إلى حقوق افترضت لها ، بإعتبار أنها دول إسلامية . وتأصيل ذلك من وجهة نظرهم ان الله خاطب الكافة بنصوص القرأن أفرادا وجماعات .

فبما أن المسلم في السويد ولصين ، يصلي ويصوم مثله مثل المسلم في البلاد العربية ، فلهما الحقوق ذاتها على الإسلام ، وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

فالتشاركية ليست فقط بأركان الإسلام الخمسة ! بل وبالثروات الطبيعية الموجودة في بلاد المسلمين .لكن هل يحتاج ذلك إلى دولة خلافة إسلامية ، تتضوي تحت رايتها الدول الإسلامية ؟ بالطبع ..... لا..... لان ذلك غير قابل لتحقيق ، بسبب معيقات داخلية وخارجية من جهة ولان ذلك أيضا من واجبات الدولة العربية الإسلامية القطرية ، في توزيع تلك الثروات على بلاد المسلمين المحتاجة ، لكونها أموال وعائدات مستخرجة من ارض العرب والمسلمين

ولهم في ذلك أمثلة كالتبرعات السخية التي قام بها عثمان بن عفان ، حين جهز جيش العسرة في زمن النبي محمد (ص) ولم تكن دولة الإسلام قائمة بعد . وكالتبرعات التي أنفقها عم النبي العباس بن عبد المطلب ، على جيوش المسلمين ؟ تلك التبرعات الطائلة لم تكن فيها دولة الإسلام والخلافة قائمة بعد . *إذا فالعقل العربي الإسلامي وقف ، أمام أزمة (مفاهيم) متناقضة* أثرت على ثقافته الإسلامية وعلى التراث الفكري الذي استقاه من التاريخ الإسلامي .

تلك التناقضات ساهمت في بلورة الفكر المتشدد والتطرف ومن ثم الإرهاب ، عند الجماعات الإسلامية ، التي تنظر إلى الآخرة ، والجنة ، ورضا الخالق العادل .

فبات يقف حائراً بين الإيمان المطالب به ، في أية قرآنية تقول له (وما متاع الدنيا إلا متاع الغرور) سورة أل عمران 185! أو أية تقول له (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) سورة الإسراء الآية 27 ! إن ذلك التشدد من قبل الجماعات الإسلامية

يمكن التخلص منه ، من خلال معالجة المنابع ا، لتي يستقي منها التطرف والتشدد مصادره ، وهي مهمة تقع على عاتق الحاكم العرب والمسلمين ، ضمن مؤتمراتهم العربية أو الإسلامية . وتصحيح تلك المفاهيم وذلك الخلط ، لا يقوم فقط على استئصال تلك الجماعات بالعنف المقابل باستخدام كافة وسائل القوة المتاحة (مكافحة الإرهاب) فقط بل وأيضا من خلال اشتراك وإشراك تلك الدول في إدارة المال العام ، في الدول القطرية العربية والإسلامية الفقيرة المحتاجة . لا على شكل تقديم ملايين المصاحف والكتيبات والعطور والبخور للجمعيات الإسلامية في تلك الدول بل من خلال ، مساعدتهم في تنمية عجلة الاقتصاد في بلدانهم . وهل يحتاج المسلم في موريتانيا والصومال ، إلى مصحف مكتوب بالخط العثماني أم انه يحتاج إلى مطبعة يقوم عليها عمال، يقومون بطباعة المصاحف والكتب الثقافية وبطاقات الأعراس والأفراح أيضا . هم يحتاجونا أيضا إلى إقامة شبكات المياه في بلادهم ، لا إلى (20) ليتر من ماء زمزم يشربوه ولا على بعض التمور التي تعطى للحاج أو المعتمر.

والروهينغا تحتاج إلى دعم مالي وسياسي ، لبقائهم في بلادهم عبر التعاون الدولي ، لا إلى الدعاء لله عبر المساجد ليفك أزمتهم ومحنتهم ؟ ! فالمسلم حين وجد نفسه مسلماً مطالب باحترام الدين الإسلامي ، والتعاليم السمحة من شرائع الديانات والمذاهب الأخرى وقدوته في ذلك ما وجده وتعلمه من التاريخ الإسلامي ،في زمن الرسول والخلافة الراشدة من بعده ، من حيث ان الإسلام يرعى حاجاته الأساسية وينظمها (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) وان الإخوة والمساواة والعدالة الإنسانية من نصيبه (إنما المسلمون إخوة) أيضا انه له الحماية من المسلمين (وا معتصماه) ..... الخ وهذا متناقض مع ما يراه أو يسمعه من أخبار أن الدولة الفلانية قامت بالتبرع للدولة الأمريكية بمليارات الدولارات ، لأسباب غير مبررة ولا حديث فيها أو عنها . أو ان فلان أقام حفلة عرس له أو لابنه أو ابنته كلفت ملايين الدولارات ،،، بينما دولته تبحث عن وسائط عند صندوق النقد الدولي للحصول على قرض قد يساوي نصف ميزانية تلك الحفلات . هل تلك التحليلات ذات النتائج السلبية ، هي انتقادات ايجابية وتحليلات لاذعة ؟ نعم هي كذلك لكن هل التغاضي عن الإرهاب ومسبباته ، يستوجب عدم الحديث بصورة النقد البناء ؟ بالطبع ..... لا ..... لان غض النظر عن تلك التحليلات، هو فعل النعامة التي تدفن رأسها في الرمال ! وإلا ما فائدة تنظيم مؤتمرات حوارات الأديان ، التي تبحث عن

الوسائل في تقارب وجهات النظر بين أتباع الديانات . ان كانت ليست إلا لقاءات بين ممثلين اتفقوا على خطوط عريضة لن تغادر سطوح الطاولات التي جلسوا أمامها !

فان كان المسلم مطلوب منه التغيير في سلوكه ، وهو يقدم البينات والأوراق الثبوتية على حسن السلوك ، فلما لا تقدم تلك الجهات المتحاورة ، توصياتها أو أدلتها ، على أنها فعلت الشيء ذاته عندما انفضت مجالس المتحاورين ؟

المبحث الثاني : اسلاموفوبيا islamophobia ، هدية الدول المهيمنة للعالم الإسلامي

اليوفوبيا phobie مصطلح سيكولوجي يعني (الخوف المرضي) من شيء ما ؟ كمن يتهيب صعود الجبال والأماكن العالية الارتفاع ، فيقال أن عنده خوف المرتفعات ، أو كمن يخاف ركوب الطائرات خلال السفر . وقد تمت استعارة هذا المصطلح من علم النفس ، وتطبيقه في مجال تحليل السلوك الاجتماعي ، للجماعات التي تخاف من شيء ما ، فيقال ان تلك الجماعة مصابة بمرض نفسي جماعي (يوفوبيا)من شيء ما . وهو السلوك الحذر الذي تتخذه جماعة ما من أشخاص بعينهم على وجه التحديد . كخوف الغربيين من المهاجرين، من بلادهم والذين يعتبرون أنهم زاحموا المواطنين في معيشتهم ثم تطور هذا المصطلح في عالم السياسة ، وتوجه نحو فئة أو جماعة بعينها ، كالخوف من أشخاص المسلمين، الذين يتميزون بلباس معين، ولهم هيأت محددة يختصون بها .

والشك والريبة من أعمال إرهابية ، من المحتمل ان يقوم بها هؤلاء الأشخاص . وهو حذر وشك غير مبرر، يطول البريء وغير البريء على السواء .

لقد تطور هذا الاصطلاح المستعار من علم النفس ، وصار أكثر تحديدا بالاستعمال (الاسلامفوبيا) islamophobia في العالم الغربي ويقصد به الخوف الجماعي من المسلمين ؟ وقد اتخذت بعداً إيديولوجيا من قبل الساسة الغربيين ، والموجه نحو العالم الإسلامي من أجل بث الكراهية نحو كل ما هو مسلم ، حتى غدا هذا الشعار عنصريا بالدرجة الأولى حين اتخذ أبعادا إيديولوجية .

ففي يوم 2001/9/11 بعد ان قامت جماعة ما إرهابية ، بتوجيه طائرتين واصطدامهما بقصد متعمد ببرجين لمركز التجارة العالمية ، وتبين أن الفاعلين من المسلمين ؟

وقد روج بعض الكتاب في العالم الغربي إلى نظرية معاداة الإسلام للقيم الحضارية الغربية المسيحية ! وتم تبني تلك الطروحات من قبل السياسيين في الإدارة السياسية الأمريكية والفرنسية .

فدخل هذا المصطلح في المعاجم الفرنسية بدء بمعجم le petit Robert الذي عرفها بأنها شكل خاص من الحقد موجه ضد الإسلام والمسلمين ، يظهر في فرنسا نحو المهاجرين من شمال إفريقيا .

وكان ذلك المصطلح ، وكأنه كلام وحي ، انزل على الأحزاب اليمينية المتشددة في العالم الغربي ، لتوجه حقدها على المهاجرين المسلمين ، وعلى الحكومات الغربية التي تتبنى الديموقراطي ولا تمنع دخولهم البلاد .

وقد تجلت مظاهر معاداة الغرب للمسلمين من خلال حرق المساجد أو تمزيق القران الكريم أو هدم مقابر المسلمين إضافة إلى الصور الكاريكاتورية المسيئة للإسلام ورمزه الدينية وكذلك القتل والتحرش بالنساء المحجبات ،،،، الخ لقد كان عام 2007 عام ازدهار حقل التطرف المعادي للمهاجرين ، والذي ازداد عام 2016 بعد تدفق المهاجرين من سوريا والعراق وتركيا واليمن ومصر ،،، الخ بلدان الغرب الأوروبية .

إذا إدخال خطاب الكراهية في عالم السياسة ، وتعميمه في أوساط المجتمع المدني القائم على الديمقراطية ، هو إشعال فتيل الحربي بين الجماعة العامة ، وبين الجماعات المهاجرة إلى تلك البلدان بالدرجة الأولى ، ومن ثم إعادة توجيهه نحو العالم الذي تأتي منه تلك الجماعات المهاجرة .

وهذا نوع من التحول الإيديولوجي في المجتمعات السياسية الغربية ، تجاه الدول الإسلامية ، يقصد منه عدة أمور :

1- إن تلك الدول الغربية هي دول (ضحية الإرهاب)وهي دول بريئة من تهمة صناعة الإرهاب ؟

2 – ان تلك الدول دائما متهمة بالإرهاب ومصدرة له على نحو ما

3- عليها إثبات براءتها من تهمة الإرهاب ؟

ففي البند الأول : تختفي ملامح الأطماع ، العسكرية والسياسية والاقتصادية الغربية بدول وشعوب تلك البلدان الإسلامية ، الغنية بالثروات المالية والطبيعية .

وفي البند الثاني : على تلك الدول ان تطوع سياساتها وفق الرؤية الأمريكية والغربية الأوروبية ، وان تشاركها تلك الدول ، في حروبها ضد الجماعات التي تطالب بالتحرر من قيود الاستعمار أو الاحتلال .

وأن تعتبر إن تلك الحركات والتنظيمات ، هي حركات وتنظيمات إرهابية لا تنظيمات وحركات تحررية (حزب الله / وحماس) على سبيل المثال .

وفي البند الثالث : ان تلك الدول عليها ان تكف ،عن المناداة بالتحرر والجهاد والنضال المشروع ضد دولة إسرائيل على وجه التحديد، ومعاداة الصهيونية التي اختفت تحت مظلة الشرعية الإسرائيلية، وإن عليها القبول بمعاهدات السلام معها وفق الرؤية لإسرائيلية .

هذا الانسياق في العالم العربي والإسلامي ، لإثبات عدم تورطه في الإرهاب العالمي،أضعف موقعه وموقفه ، من خلال لهثه لإثبات ان الإسلام دين محبة ودين سلام ! ويُعفي الساسة والمنظرين الغربيين من مهمة رئيسه نفي تهمة الإرهاب عنهم ، أو أنهم من المساهمين والمؤسسين والصانعين لتلك الأهداف التي تسعى إلى الربط بإحكام ، على العالمين العربي والإسلامي ، وإبقائه على حالته الاستهلاكية فقط ، وغير الفعال في مجال البناء الحضاري ، الذي ساهمت تاريخياً في تشييده في حضارة الأندلس ، وفي البلدان التي مر بها المسلمون على مدار تاريخهم السياسي .

كما أنه شكل صك غفران معطى لتلك الدول الكولونيالية ، التي غيرت جلدها الاستعماري من المباشر إلى غير المباشر ، بالنسبة إلى فلسفة الإيديولوجية الاستعمارية .

ومن الملاحظ ان مصطلح (اسلاموفوبيا) استخدمته أيضا (الحركة الصهيونية) مباشرة من خلال مؤيديها ، وبصورة غير مباشرة من خلال المتصهينيين في العالم الغربي لتأكيد ذلك المفهوم ، لغايات تبرير الوجود اليهودي الصهيوني الإسرائيلي في فلسطين ومحاربة (الهوية الفلسطينية) التي تسعى لتأكيد حقها التاريخي في المكان الأم (فلسطين) عبر تكبيل خطواتها في ذلك الاتجاه .

وتحقق لها ذلك من خلال كسرها ، للحصار العربي والإسلامي في العالمين العربي والإسلامي ، وفك العزلة السياسية عنها في القارة السوداء وأمريكا اللاتينية وأوروبا ، اللواتي يؤيدن حق الفلسطينيين بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي .

إن التقاء الأهداف الإسرائيلية في أبعادها السياسية ، مع الأهداف الغربية بتوجهاتها المهيمنة ، تشكل دلالة على مدى التطابق الإيديولوجي، بين هاتين الساحتين ، وعلى وحدة الموضوع الثقافي بينهما تجاه الغير .

هذا التطابق ليس بمعنى انفصال كل من الإيديولوجيتين عن بعضهما البعض ، بل بمعنى ان الإيديولوجية الغربية بثقافتها تلك ، كان من تمثلاتها وجود إطار ايديولجي صهيوني له أبعاد ثقافية يهودية إسرائيلية عنصرية .

إذا هل الاسلامفوبيا ، صنعت بقرار سياسي ، أم هي عنوان ثقافي منتج من رحم الثقافة الغربية ؟ بالتأكيد هو سلوك عدواني من بعض المنتمين، إلى اليمين الغربي تجاه أشخاص العالمين العربي والإسلامي ، لكن المؤكد ان هذا المفهوم تم تصنيعه من (حكومات الظل) التي تكون من حول الرئيس ، والتي تساهم في صنع القرار السياسي المعد للتصدير .

وحكومة الظل يقصد بها ، تلك المجموعة من (البيروقراطيين) المتواجدين في المكاتب الإدارية في السلطة التنفيذية، ومن حول الرئيس ، وهي التي تقرأ وتفسر وتحلل المعلومات التي يجب ان توضع على طاولة الرئيس، لتساعده على اتخاذ موقف من قضية معينة (مراكز صنع القرار).

لقد كشف أحد الباحثين في القانون الانجليزي ، ان الحكومة أللانجليزية، فيها(دستور سري) لا يمارسه غير نخبة من الاوتوقراط ، يقول أستاذ القانون الدستوري المغربي عبد القادر القادري [51](أما في بريطانيا العظمى وان كانت نظاما ملكيا خاصا ، إلا ان الحكم الفعلي في البلاد يكون للنخبة الأوتوقراطية التي تصوغ القرارات لرئيس الحكومة الذي يأخذ موافقة وتوقيع الملكة عليها ، ولهذا يقول احد الفقهاء المراقبين والباحثين في الشؤون القانونية " مستر برين سيدج " :- ان بريطانيا يحكمها دستور سري)

والشيء ذاته في أنظمة الحكم الرئاسية والبرلمانية الغربية . وتلك النخب السياسية المتواجدة دوماً في المراكز الحساسة في السلطة التنفيذية ، يكون كبراؤها من حول الرئيس ، لمساعدته على تكوين قرارات مبدئية ، ليصار تقريرها إلى قرارات رئاسية .

وتلك المراكز المتكونة من كبار الموظفين من ذوي الخبرات العالية ، هو مثقفون وظيفيون يخدمون الدولة ومؤسساتها بكل ما أوتوا من قوة ومن دهاء ، وهم من يقدم النصائح لصناع

[51] د / عبد القادر القادري – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية – الرباط 1982 ص 24

القرار بعد إقناع الرؤساء بوجهات النظر التي يرونها ملائمة لتحقيق أمر معين .وبخاصة تلك النخبة المتمركزة في وزارة الخارجية الأميركية ، والتي تحدد للرئيس ملامح سياسته الواجبة الإتباع مع العالم الخارجي ، بمشاكله التي تستحوذ على اهتمامها وتمص مصلحة الدولة .

المبحث الثالث : المحاولات إلانسانية في تعميم ثقافة السلام

لقد أدرك أتباع الديانات السماوية ، مدى الهوة العميقة ، التي أدى التطرف إلي توسيعها بين أتباع الديانات ، وما نجم عنها من مشاكل اجتماعية ، بين الجماعات المتطرفة من جهة وبين الدول التي تمذهبت بدين، لذلك كثرة في العصر الحديث الاتجاهات التي تدعو إلى (حوار الأديان) لرأب الصدع الناشئ عن تباعد أتباع الديانات عن الغاية التي وجدت من اجلها الديانات من حيث إيمانها بإله واحد .

يقول فلاديمير سولوفيوف [52] (أما الإسلام الذي لم يظهر كبدعة مسيحية ، وإنما بصفته دينا أخر لا مسيحي ، فانه يجسد الشرق بمضمونه الأكثر حسما ووضوحا – واكتمالا من حيث انتمائه الجوهري إلى يتابع التقاليد الشرقية) ثم في دراسته " محمد" وتعاليمه وسيرته " 1996" فهي مكرسة بشكل خاص لمناقشة مسالة الإسلام ، ... انه نوع من الكلام المسيحي عن الإسلام . فالرسالة الايجابية التاريخية والروحية للإسلام تؤصلها وتسوغها صلة جذرية– العضوية بتوحيدية الشرق التقليدية ، وهي الصلة التي يؤكدها محمد ذاته الذي يقيم عقيدته عبر إسماعيل ومنه إلى أبي العقائد التوحيدية إبراهيم ، الذي يجله اليهود والمسيحيون على السواء . كل ذلك يرسخ القناعة بان قضية محمد (رسالة) تحمل بعداً إلهياً)

أما ماسينيون والذي كتب في الدراسات الإسلامية ، وخلافاً للنهج العدائي المسبق من طرف أغلبية علماء الإسلاميات الغربيين ،فان لويس ماسينيون بنى موقفه تجاه الإسلام انطلاقا من فكرة الاتصال والارتباط الديني بين المسيحيين والمسلمين . وقد رأى ان في هذا الارتباط بالذات أفاقا واقعية عريضة أمام الفهم المتبادل بين أتباع هاتين الديانتين الكونيتين)

ومن هنا ومن تلك الفلسفات والرؤى ، برزت اتجاهات التقارب بين المستنيرين من الأتباع . ونظراً لآن لكل وجه ايجابي وجه سلبي أيضاً، بمناسبة الحديث عن سلبيات سياسات التفريق بين المجتمعات البشرية ، تبرز في ظل الإشكاليات والأزمات ، منظمات وجمعيات مدنية ، تعمل على محو أثار سلبيات الصراع الاجتماعي والدولي ، وبخاصة في صورتها السيئة القتل

[52] الإسلام والمسيحية – العدد 215 – مرجع سابق / اليكسي جورافسكي

والإبادة . والتي يكون عنوانها وموضوعها إنساني بحت (أطباء بلا حدود ، إعلاميون وصحافيون بلا حدود ، حقوقيون بلا حدود ،،،، الخ وهي عادة منظمات اقليمة تنشأ في الدول التي تسمح قوانينها المدنية بوجودها وممارسته المهنية .

فالصحافة التي تمثل حرية الكلمة بالصوت والصورة ، تبحث عن الحقيقة وتنشرها ، لكي لا تبقى طي الحظر والنسيان . والحقوقيون يبحثون عن السجناء السياسيين، الذين زج بهم في السجون لمواقفهم من حكومات الاستبداد . والأطباء يكثر تواجدهم في المناطق المنكوبة حين تنتشر الأمراض في مخيمات اللجؤ ، ومعسكرات المنع في الدول الترانزيت ، القريبة من الدول التي تتقبل اللاجئين والهاربين من قسوة أنظمتهم السياسية .

إن تلك المنظمات والجمعيات ، تؤسس على مفاهيم عالية التقدير وعلى جانب عظيم من الإنسانية . وقد استطاعت الكشف عن الكثير من الحقائق المدفونة ، والتي كانت في طي الكتمان أو التزييف والتزوير في حقائقها . وكذلك استطاع الأطباء من معالجة الكثير من الأمراض والأوبئة التي انتشرت في دول الصراعات والمجاعات .جاء في المادة 12/ من ميثاق الأمم المتحدة 1948 على ان تحدى وظائف الجمعية العامة هي وضع دراسات وتقديم توصيات بقصد (إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء)

وتلك المنظمات الغربية بشكل عام ، سمحت المساحات الكبيرة للحرية ضمن قوانين بلدانها من العمل، والتي لم تصادرها أو تقلص السلطات من مساحتها . لآن أنظمة تلك الدول قامت على مفاهيم الديمقراطية ، التي تسعى إلى توسيع أفاقها المدنية من أجل خلق التوازن بين قوة السلطة ، وقوة الثقافة الإنسانية ، من حيث ان الحكومات العالمية تظهر بمظهر نبذ الإرهاب والديكتاتورية ، وان كانت تمارسه في أشكال أخرى مرئية أو غير مرئية .

فالولايات المتحدة الأمريكية ، التي ترفض قيمها وقوانينها ، الانقسام والتلاعب بكل ما هو شمولي لضرورة بقاء نظام الحكم الفيدرالي الأمريكي ، لا تتوانى عن دعم المجموعات الانفصالية والمعارضة في دول العالم الثالث، وتمويلها بشتى أشكال الدعم المادي والمعنوي

وتعجز هذه الصفحة عن تتبع الأمثلة الكمية لما تقوم به أمريكا في الساحة الدولية (الكونترا في نيكاراغوا) إبان حكم اورتيجا في نيكاراغوا في تسعينات هذا القرن ، ودعم حكم طالبان إبان

الغزو الروسي لأفغانستان 1992 ثم محاربته لطالبان وإزالة حكمهم 2001 ومحاربتها لجمهورية إيران الإسلامية الشيعية في بداية الثورة الإيرانية 1978 ودعمهم للتنظيمات الشيعية في العراق بعد 8/2 /1990 عام غزو صدام حسين للعراق .

ومن هنا لا بد من تحليل طبيعة (مفهوم الأزمة) ودلالاتها ، وتوصيف الأزمة بين الثقافي والسياسي ، فهما يظهران الأزمة بمعنى CRISIS على أنها مشكلة بين حدين، استعصيا على الحل ، وتحولت إلى عقدة مستعصية .

فالمريض بمرض التنفس ، بسبب التهاب حاد بالقصبات الهوائية ، يسمى استفحال المرض عنه (بالأزمة) أي صعوبة التنفس .

ثم امتد التوصيف إلى سائر العلوم الاجتماعية من إدارة وسياسة واجتماع وعلم نفس ،،،، ،، الخ فيقال أزمة إدارية ، أو أزمة سياسية ، أو ازمة اجتماعية ، أو أزمة نفسية . ويحلو لبعض السياسيين تسميتها بالورطة السياسية. وعلى العموم يمكن القول ان الأزمة ، ليست سوى عقدة بين حدين تبدو مستعصية ، وهي ما زالت تتلمس طريقها في البحث عن الانفراج .

يقول د/ فؤاد زكريا في دراسة له [53] (فمفهوم الأزمة يبدو ملازما للثقافة ،لأن الوعي الذي يتميز به المثقف ،يجعل تفكيره خارجاً عن إطار ما هو متحقق بالفعل . بل ان المثقف كان في معظم العصور خارجاً عن إطار القيم الشائعة ، تطلعاً منه إلى عالم أفضل ومن هنا كان يبشر دائما بوجود أزمة)

والأزمة بهذا المفهوم الإشكالي، بين حد الثقافة وحد السلطة ، تنتج من التماس المباشر بين هذين المفهومين ، وفيما يمثلانها من قيم ورموز ومجموعات ، تقف في مواجهة بعضها البعض . فعندما حصلت أزمة قناة السويس عام 1965 بين مصر وفرنسا وبريطانية وإسرائيل ، كانت المشكلة بين تلك الدول ، أن الرئيس جمال عبد الناصر قام بتأميم شركة قناة الملاحة البحرية الأجنبية ، وجعلها مصرية بالكامل .

وهذا الشريان المائي كان شريان حيوياً لكل من بريطانية وفرنسا ، فدخلت في صراع مع مصر جمال عبد الناصر ، وتمسك كل منهم بموقفه المعادي للأخر ، وبخاصة الطرف المصري الذي اعتبر أن الأمر يتعلق بسيادة مصر على مياهها الاقليمة . فحدثت الأزمة السياسية بين الأطراف ثم العدوان الثلاثي على مصر والذي دعا الاتحاد السوفيتي لتهديد بضرب لندن

[53] د فؤاد زكريا – كتاب العربي 1987 – الكويت ص 17

وباريس ، ثم توقفت الحرب وانسحبت دول العدوان من بورسعيد بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية .

وتلك الأزمة في بعدها التشريحي ،هي أزمة ثقافية اتخذت ، أبعاداً حقوقية وسياسية سيادية فهي من وجهة النظر المصرية تحويل ملكية خاصة إلى ملكية عامة . وهي بذات الوقت من وجهة نظر الأطراف المعادية ، أزمة سياسية تتعلق بمفهوم الهيمنة الأجنبية الاستعمارية على سيادة دولة عربية . بصورة أخرى هي أزمة بين(ثقافة التحرر وثقافة الاستعمار) بين ثقافة (الخضوع وثقافة الانعتاق) .

كما هو الشأن مع أزمة الهوية الإسرائيلية (المجموعة اليهودية) مع مجموعة (الهوية الفلسطينية) أي بين ثقافة الإنغلاق والاحتلال ، وبين ثقافة التحرر والاستقلال .

أو ثقافة سقراط القائمة على تأكيد مفاهيم وقيم الخير من الحق والجمال ، إلى ثقافة السفسطة والتشكيك ، التي لجأت إلى سلطة الحكم الأثيني لإعدام سقراط .

أو ثقافة أهل السنة والجماعة في عصر المأمون ، أمام ثقافة المعتزلة التي احتمت بسلطة الحكم والخليفة لمحاربة أهل السنة والجماعة فيما عرف (بالمحنة) .

إن السلطة السياسية ، والتي هي الحاضنة الشرعية ، للجماعة المتواجدة فيها ، دائما تسعى إلى غرض واحد ، ألا وهو البقاء في الحكم لمدة طويلة، باستخدام وسائل وأشكال القوة والنفوذ . وقد تلجأ وتستعين بمجموعات ثقافية ، تخدم غرضها المنشود في مواجهة المعارضين لها من جماعة مغايرة ، فتقف في مواجهتها في حلبة صراع تحت ذرائع مختلفة .

فقضية الأكراد في العالم ، هي تعبير عن سعي مجموعة كردية ، ذات هوية تاريخية تسعى إلى ان تتخذ شكل سياسي مستقل (مربع سياسي كردي) مستقل عن الدول الأم، التي احتوتها فيما سبق . أي دولة العراق الأم ، التي يعيش فيها الأكراد، المتناثرون في العالم مثل إيران وسورية وتركيا وأرمينيا ،،، الخ

بمعنى ان (الهوية الكردية) بما تمثله من قيم تاريخية واجتماعية وعرقية ودينية ، تسعى إلى الخلاص من الخضوع للدول التي تتواجد فيها(بأشكالها السياسية المختلفة) ومن ثم إنشاء الكيان السياسي الذي يشخصه هويتهم، ويتحمل تواجد مجوعات الكرد من الشتات ، ضمن ذلك الإطار السياسي المستقل المنشود .

أما الأزمة فسببها ان الدول التي تتواجد فيها تلك المجاميع الكردية ، لا تقبل بوجود كيان كردي مستقل ، لأن ذلك سوف يشجع بقية تلك المجموعات الكردية إلى المطالبة بالاستقلال عن تلك الدول الرسمية ،مما قد يعرض مصالحها الدولية للخطر ،،، على حد مزاعمهم .

وكما هو شان (الهوية الفلسطينية) التي تبحث عن الخلاص والإنعتاق من اليهودية الصهيونية والإسرائيلية ، نحو بناء دولة فلسطينية مستقلة ، كشخصية اعتبارية سياسية تحتمل تواجد الفلسطينيين فيها . وهنا تظهر طبيعة الأزمة ، بين مشروع ثقافي وحضاري فلسطيني وبين مشروع إيديولوجي يهودي صهيوني إسرائيلي ، وكلاهما يتمثل ذات المكان ، لتحقيق وانجاز مشروعة الثقافي الحضاري ، والذي يتسلح كليهما بأشكال القوة لمنع الأخر من تحقيق أهدافه وتلك أزمة ذات طابع متميز (أزمة الهوية)

إذا فالمشروع الثقافي بوجه عام ، هو محصلة مشروع إيديولوجي، يهدف إلى تحقيق شيء ما أو إلغاء شيء محدد .

إن العولمة كمشروع ثقافي غربي ، هدفت الدول المصدرة لها إلى تسويقها في دول العالم ، ومن ثم فرض هيمنها على تلك الدول من خلال ذلك المشروع العالمي .

لقد واجهت العولمة، تحديات داخلية وخارجية ، في دول المركز والمحيط ومعارضة من الداخل والخارج ، من قبل الذين أيدوها أو عارضوها .

لذلك فالعولمة ، بمفاهيمها التي تحملها معها ، قد تمس الأسس التي تقوم عليها الشخصية التي تظهر بها جماعة عامة أو خاصة ، فتهزها أو تصدعها أو تحدث فيها نوع من التغيير .

وقد تطرح مسائل جديدة كانت خافية على الجميع ، فتصيب تلك المجاميع بصدمات تجبرها على اتخاذ مواقف متعارضة معها أو أكثر صداميه وفق مقتضى الحال .

ومن ذلك كشفت العولمة ، ضعف وهشاشة دول المحيط بعلاقتها مع دول المركز المتقدم والمتطور ، وان العلاقة بين دول المحيط ودول المركز ، هي علاقة التابع بالمتبوع ، بمعنى ان تلك الدول المستهلكة للسلع الخدماتية ،التي تقدمها لها دول العولمة وهي غير فاعلة فيها تتبع دول المركز المصدرة لها ، تبعية تشبه إلى حد ما تبعية كلاب بافلوف التي كانت تستجيب لأصوات وقع خطوات الحراس ، أي وفق نظرية بافلوف في الاستجابة الاشتراطية ، IVAN

PAVOLOV [54]بافلوف في الاستجابة الاشتراطية CONDITIONING. تلك التبعية في بعدها السياسي ، والعسكري ، والاقتصادي والثقافي والخدماتي .

لذلك لم يعد الاستعمار بمفهومة الكولونيالي ، يقوم على الإحتلال العسكري المباشر ، بل بقي المفهوم على حالة ، وتغيرت صورته وأشكاله ، من خلال اعتماد تلك الدول في وجودها على مخرجات النظام الدولي العالمي .

لقد استعاضت دول الهيمنة ، عن الاحتلال العسكري المباشر بوجود (قواعد عسكرية) إلى أسلوب إدارة الاحتلال المباشر، بإدارة (محلية تابعة) وعن نهب ثروات ومدخرات البلاد إلى انتهاج أسلوب نهب (ثروات الحكام)التي استولت هي على ثروات بلادها .

فتراجعت لغة الهوية ، وحلت محلها اللغة التي تتحدث بها الدول الكبرى ،كالانجليزية مثلا أو الفرنسية ،،،، الخ فغدت المحاكم دولية ، والبنوك دولية والقوانين دولية ، والعملة والنقد دوليين ، قيمة ثقافية سائدة لا تستطيع دول المحيط في العالم الثالث ، أن تعيش طويلاً دون ربط نفسها ووجودها، بحبل سري اصطناعي يربطها برحم أو أرحام تلك الدول الأجنبية .

إذن مجمل التطورات العلمية والاقتصادية والعسكرية في العالم ، أسقطت على العالم الثالث باسم الحداثة والإصلاح السياسي والمالي ، فتحولت تلك الثقافة العالمية ،إلى ثقافة واجبة الإتباع من قبل الأنظمة السياسية في العالم الثالث ، مما افترض حدوث تصنيفات جديدة مست الأطر الثقافية بعامة ، فصار التقييم يكمن بين ثقافة جديدة حداثية ، وثقافة قديمة محلية . مما أدخل المجتمعات في (أزمة اجتماعية داخلية) بين أجيال الآباء والأبناء ، والأساتذة والطلاب ، والأزواج وأزواجهم ؟ وهذه الأخيرة من خلال تغيير قوانيين الأحوال الشخصية والزواج والطلاق والمواريث ،،، الخ

وكان من مؤشرات الأزمة ، حدوث حالة من الإغتراب والإستلاب الروحي والثقافي على كافة الأصعدة في المجتمع الواحد .

وأيضاً من مؤشراتها كذلك تغير مفهوم قيمة الإنسان ؟ الذي صار محل سؤال ، هل قيمة الإنسان بم لدية من مال ، أم ما لديه من علم ؟

[54] ايفان بافلوف عالم روسي 1849-1936 أجرى تجارب على الكلاب فوجد أنها تقف متهيئة لتناول الطعام حين يحضر الحراس الطعام لها . وبعد ذلك لاحظ ان تلك الكلاب صارت تقف متهيئة للطعام حين تسمع وقع أقدم الحراس باعتبار أنها ربطت بين صوت وقع الأقدام وتقديم الطعام .

إذا ما تفسير حالة من يحملون الشهادات العليا ويعملون بمهن قد لا تليق بهم ،عند مالك الأموال الوفيرة وهم من قليلي التعليم إن لم يكن الجهل من صفاتهم ؟

ولم من يملك المال الوفير حد الفحش من الثراء ، لا يستطيع استخدام تلك الأموال واستثمارها في بلد المنشأ ، أي موطنه بل يستثمرها في بلاد الغرب الأوروبي ؟

ولم الدخول الشهرية والأجور العائد من الوظيفة ليس له قيمة استهلاكية ولا تفي بمستلزمات شرائها؟

لقد صارت تلك الأسئلة ، محل نقاش وحوار في عالم الثقافة ، وعالم السياسة ، كصورة من صور الأزمة الداخلية التي طرحت أمام الناس ، وفي كل المجتمعات في دول العالم الثالث بخاصة .

حقيقة ان الأوضاع لاقتصادية هي السبب ، وأن مستوى التنمية هو الذي يحدد مستوى دخل الفرد ، لكن أيضا بعض السياسات الضريبية في بعض البلاد تمتص تلك الدخول من المواطنين ، لتعود لخزينة الدولة غير القادرة على الإيفاء بسداد قروضها وفوائد القروض التي حصلت عليها من صناديق وبنوك الإقراض الدولية وفق شروطها الخاصة .

والسبب في ذلك أن دول العالم الغربي الطبيعية المنشأ ، والتي لم تحد عن دورها الوظيفي ولم تبتعد عن مواطنيها في حالة البطالة أو المرض ، تحت ما يسمى بمظلة التأمينات في حالة البطالة والمرض والشيخوخة أو الإصابات الجسدية العارضة ، فتقوم الدولة بواجبها نحو أفرادها ، وفق العقد الاجتماعي أو السياسي الذي نشأت تلك الدول وفقه .

وهذا قلما يوجد في الدول التي انحرفت عن وظيفتها الأساسية ، بعد أن تحولت من دول لكل مواطنيها ، إلى دول لبعض مالكيها !

إن التحليلات السابقة ، تقود إلى طرح التساؤل التالي ، ما الذي حدا بالجماعات الفرعية في الدولة إلى ان تطلب بالانفصال عن الدولة الأم ؟

لا شك أنه ثمة أسباب عديدة ومتنوعة ، لا أنها بالمحصلة ، مؤشر على خلل وظيفي تمارسه الدولة الأم . ذلك الخلل يتمثل بضعف مفهوم (المواطنة) الذي هو شعور الشخص تجاه دولته الحاضنة . ذلك الشعور يتراوح بين القوة والضعف ، وفق العلاقة المتوازنة بين مفهومي (الحق / والواجب) بمعنى ان مطالبة الدولة من رعاياه ، بكامل حقوقها منهم وهي المقصرة في أدائها

لواجباتها نحوهم فذلك (خلل وظيفي) ! وأيضا مطالبتا من مواطنيها بالقيام بواجباتهم نحوها ، دون ان تعطيهم حقوقهم ، فذلك أيضا (خلل وظيفي) في مهام الدولة .

وأي خلل وظيفي في مهام الدولة الحاضنة ، تجاه رعاياه بالكامل ودون تمييز ، أحيانا يجد رعايا الدولة المعذرة لدولتهم الحاضنة في تقصيرها نحوهم بالكامل . لكن ان يقوم السلطات في الدولة بمحاباة جماعة تخصها ، وتستثني جماعة أخرى ، فهي بوعي منها أو دون وعي ، تذكي النعرات الطائفية والمذهبية والعرقية ، وبالتالي ينتج عن محاباتها أنها لم تعد تمثل جميع مواطنيها في الحقوق ، بل صارت تميل لبعضهم دون غيرهم .

ومن الملاحظ أن الخلال يبدأ في (أنا) بالمفهوم السيكولوجي في قمة هرم السلطة ؟

تلك الأنا التي تتضخم عند الحاكم ، حين تتحول إلى (نحن) ثم تعيد (نحن) برمجة نفسها من جديد لتعيد إنتاج (الأنا المتضخمة) على شكل جنون العظمة .

وقلما نجى منها قائد أو زعيم ، ويذكر القرآن الكريم قصة (فرعون) الذي قال للناس [أنا ربكم الأعلى] والتي تجد تجلياتها على سبيل المثال في بداية الثورة الفرنسية 1789مع روبسبير ، الذي كان بداية مثقفا ثورياً مقبولاً عند جماعته ، ثم تحول إلى (طاغية مستبد) بعد ان أقام حكومة الإرهاب الثورية ، وأطاح برفاقه في الثورة ثم حكم باستبداد مطلق ، وصادر (الحرية) التي نادى بها منذ البداية ، ثم جعلها لنفسه فقط دون الشعب الذي ناضل من اجله . وتلك الصور من صور الطغيان عند الحكام تجد أمثلتها في كل عصر من العصور . لذلك في الدول الحديثة تنص دساتيرها على ان السلطة التي من المفترض أن يمارسها الزعيم ينبغي تقييدها بفترة زمنية (ولاية أولى) أو (ولاية ثانية) ولا تتعداها . لأن مرض السلطة لن ينجو منه حاكم من جهة ، إضافة إلى انه دلالة على التشاركية التي تكون بين الأحزاب المتنافسة ، على اختيار زعيمها أو حاكمها في الدول الرئاسية .

وعليه فتقنين فترة حكم الزعيم أو الرئيس ، فيها من الايجابيات الاجتماعية من حيث تؤمن (الاستقرار الاجتماعي) للناس ، وتؤكد على مفهوم (التناوب على السلطة) إضافة إلى حماية الحاكم من جنون العظمة وتضخم الذات .

وهذا ما يفسر ان من أسباب ثورات الربيع العربي 2010 إن الحكام طالت فترات حكمهم بل تجاوزوها إلى مشابهة الملوك . الرئيس اليمني علي عبد الله صالح 33 سنة في الحكم،

والرئيس الليبي معمر ألقذافي 40 سنة في الحكم ، حسني مبارك حكم مصر 36 سنة في الحكم..... الخ

إن حالت الرتابة والملل ، وعدم التغيير والتجديد ، تصيب الشعب وممثليه السياسيين وغير السياسيين ، فتجعلهم يعيدون تقييم أنفسهم من جديد ، لا على أساس من الوحدة بل على أساس من القسمة .وبالتالي لم يعد الشعب ينظر إلى نفسه كوحدة بشرية ، بل صار ينظر لنفسه كجماعات فرعية مضطرة إلى إحياء رمزها الفرعية في ثقافتها ، وتستحضر تلك الرموز للحفاظ على وجودها الاجتماعي الفرعي . ففي الدولة الواحدة ، تصير تسمع قولهم (أنا ؟) و(أنا ؟) وتلك الأنا ، هي المرض الاجتماعي الذي أصاب بالداء (قشرة المواطنة) فتحطمت القشرة ودخل الداء إلى ما تحت تلك القشرة ! وخير مثال على ذلك تفسير ما يجري في العراق ؟ الأنا الفرعية في العراق والتي ظهرت ، بعد حرب الخليج الثانية ! وهي ذات الأنا الفرعية التي تتحرك في دول شمال إفريقيا (المملكة المغربية) وغيرها . هي التي تفسر ما يجري في الكثير من الصراعات الفرعية في العالم ، ومنه العالمين العربي والإسلامي .

فالدولة التي يُعم الفساد في أجهزتها الإدارية والمالية والسياسية ، يضعف ويقل فيها مفهومي (الولاء والانتماء) الضروريين لبقاء كيان الدولة قائما ، وبقاء النسيج الاجتماعي على وحدته ولحمته . وبضعف الولاء والانتماء ، يفسح المجال للشعب إلى إعادة النظر في نفسه بعامة ، وهل هو شعب واحد ، أم انتماءات متعددة ؟ وهل هم ممثلون في مؤسسات الدولة أم هم جرد أعداد سكانية عليها واجبات بلا حقوق .

وهذه المراجعة بحد ذاتها، تفسح المجال إلى انكماش تلك المجموعات داخل ثقافاتها الفرعية وتجمعاتها الأثنية ، لغايات إتخاذ مواقف قد تكون معادية للدولة الحاضنة ، تحت شعارات المعارضة لمقابلة الولاء ، والتهميش في مقابلة المكانة المتميزة العادلة . وباستمرار ذلك النهج تدخل المجموعات الفرعية في حالة نزاع وصراع مع المجموعات المستفيدة من بقاء الدولة على شكلها القائم بضعفه ، مما يؤثر سلبا على وحدة كيان الدولة إن تلك التحليلات تطرح أيضا ، مشكلة التوافق أو التعارض ، بين مفهوم الحق ومفهوم الواجب الذي يطرح في مضمار العلاقة بين الحكام والمحكومين . وتفصيل تلك الجزئية ينطلق من التوضيح التالي : إن شعارات الثورة الفرنسية ، من حرية وإخاء ومساواة ، وملكية الخاصة ،والتي أقرت سنة 1789 وجرى تأكيدها بوثيقته (إعلان حقوق الإنسان). صارت جزء من الثقافة العالمية الشاملة والتي على أساسها،

يقاس مدى التزام الدول بالديمقراطية ، وكذلك مدى تقدمها القانوني والحضاري ، وهي دلالة على نوعية النظام السياسي الحاكم ، إن كان مستبدا ودكتاتوريا أم ديمقراطيا ، لذلك سارعت إلى تقنين تلك الحريات والنص عليها في إطار من الحق والواجب

كالحق في الحياة والأمن العام ، والحق في المشاركة السياسية العامة ، والحق بالتمسك بضمانات حرية التقاضي والدفاع أما المحاكم الجنائية ،والحق في الانتساب إلى النقابات المهنية والحرفية لفئات ذات اختصاص ... الخ

لذلك صار من مهام الدولة الحفاظ على الحريات الشخصية ، بشرط أن لا تتعارض مع الحريات الجماعية. وذلك انطلاقا من الموازنة الفلسفية ، بين ممارسة الحرية الشخصية بشرط عدم تعديها على حريات الغير .

إذا مفهوم الالتزام من المفاهيم الضرورية ،لضبط حدود الحرية الشخصية ، كحق الشخص في قيادة المركبة في أي وقت يشاء ، لكن ليس من حقه تجاوز السرعة وتعريض حياة الناس للخطر . وكذلك حقه في التعبير والكتابة كيفما يشاء ، لكن ليس من حقه الذم والقدح والتحقير في أعراض الناس وسمعتهم .

إذا تلك الضوابط الاجتماعية ، هي مكابح وفرامل ،توقف الحريات الشخصية ،في حالة تعارضها مع الصالح العام . فصار قانون العقوبات penal law هو قانون جزاء التعدي والتجاوز على القاعدة الآمرة أو الناهية . وهو الذي يحاسب الشخص، حال إخلاله بواجب الالتزام باحترام النصوص القانونية التي تحفظ حقوق الآخرين وحق المجتمع كوحدة واحده .

ومن خلال ذلك يتبين أن مفهوم الحرية ، كان من الأسباب الرئيسة ، التي طرحت نوعية العلاقة بين الدولة ذات السلطة والنفوذ ، وبين الجماعات في الدولة وممثليهم السياسيين .

فالدولة التي تحترم قوانينها، تضع الناس سواسية أمام القانون .

لذلك فالتوازن بين الحق والواجب ، يشكل ضمانة من الضمانات المهمة ، لحفظ التوازن الإجتماعي بين الناس في المجتمع الواحد ، وتلك من الوظائف الجد مهمة ، من وظائف الدولة الحديثة . وأي إخلال بذلك التوازن ، يفتح فجوة عميقة ، بين ما هو حق للناس ولم يأخذوه ، وبين واجب على الدولة قصرت فيه . أو بين حق للدولة طالبت الناس بتنفيذه ، وواجب عليها تقاعست عنه .

وتلك ألازمات والمجاعات واللجوء، هي نتاج دعم تلك الدول العظمى لأنظمة سياسية مستبدة ، تتصارع مع مجموعات فرعية مناوئة لها ، حين تعجز تلك الدول عن إرساء مفاهيم العدالة الاجتماعية ، والحرية ، والديمقراطية في مجتمعاتها من جهة ، ولكون تتلك الأنظمة تسرق موارد بلادها وتبيعها للدول الغربية ، دون أن تدخل تلك الموارد المالية في خزينة الدولة ألام . مما يساعد على إطالة عمر تلك الدكتاتوريات في الحكم السياسي ، وأسهمت في إشعال نار الصراعات ، تحت مراجل قاعدة المجتمع الذي يصير إلى انقسام .

وهي تقرأ كالتالي : تلك الحروب الأهلية ، تتخذ طابع ثقافي أو عرقي أو مذهبي مختلف كل الاختلاف عن الوظيفة الأساسية للدولة بمعناها الشمولي ، من أنها دولة للجميع ، وأن الناس فيها سواسية أمام القانون. وحين اختفى مفهوم الانتماء أو ضاقت مساحته، تحولت الجماعات القومية ، إلى جماعات فرعية ، وتحولت الثقافة القومية إلى ثقافات فرعية ضيقة ، وصار الحوار بين تلك الجماعات الفرعية ، يقوم على لغة القوة ، والقوة المستبدة تؤدي إلى الطغيان المعبر عنه بإشكال العنف والحروب ؟

ومن نتائج تلك الحروب، أن الطبقات الفقيرة والمتوسطة تهرب من بلادها إلى دول أقل ظلماً من أنظمتها السياسية ، مما يظهر مشكلة (اللاجئين) على الحدود الدولية البعيدة عن مناطق الصراع ، وتلك المشكلة تخلق أزمة للدول المستضيفة أو حدود دول الترانزيت كمشكلة الإيواء والغذاء والدواء بين اللاجئين . كمشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 في الدول المستضيفة (الأردن وسوريا ولبنان والعراق ،،، الخ) ومشكلة والروهينغا الناتجة عن نزوح السكان من إقليم أركان في بورما 2016 ولحد الساعة . والمشاكل التي تحدث في القارة الإفريقية من حين لأخر . إن تلك المشاكل البشرية هي التي دفعت تلك المنظمات الإنسانية ، للتدخل في الأمر من أجل الحد من تفاقم تلك المشاكل والأزمات ، والتي هي نوع من التخفيف من حدة تفاقمها حين تقوم .

إن من نتائج فشل الثورة السورية منذ عام 2010 ، ونتائج الأزمة العراقية الحديثة ، تهجير بشري قدر بالملايين ، الذين فروا من ويلات الحروب والقتل العشوائي ، ونزحوا إلى الدول العربية الآمنة نسبياً ، إلى الدول الغربية حيث (الحرية)التي فقدوها ردحاً من الزمن الطويل ،وهي تعبيرات عن تفاقم الصراع بين أشكال الحكومات المستبدة والتي عجزت عن خلق مفهوم المواطنة وترسيخه ، من خلال احتكار السلطة من قبل الحاكم ، وبين الأحزاب السياسية أو

الجماعات الفرعية التي تضررت من استبعادها من التناوب على السلطة . كما يحدث في أمريكا وأوروبا من تداول سلمي لسلطة قمة الحكم بين الأحزاب المتنافسة .

حقيقة ان نظام الحكم الأمريكي يظهر كلعبة تنس الطاولة أو التنس الأرضي (بين متنافسين) أما الشعب فهو متفرج ومشارك ومشجع للاعبين اثنين ! لكنه في نهاية المطاف شكل صورة من صور الديمقراطية والتناوبية على الحكم بين الجمهوريين والديمقراطيين. ورغم وجود أحزاب سياسية عديدة في أمريكا غير هذين الاثنين إلا ان الأمور مستقرة بالتفاهم على هذا النمط من الديمقراطية الأمريكية كنمط حياة سياسية .

لكن التداول على السلطة مفقود في العالم الثالث بعامة والعربي بخاصة ، من حيث ان الدولة حين تفقد صفتها ووظيفتها ، من دولة لكل مواطنيها إلى دولة لبعض مالكيها ، يقود في أحايين كثيرة إلى إظهار عناصر الأزمة النائمة ، وإيقاظها لتقوم بوظيفة زعزعة استقرار الحكم في تلك الدول ،ومن ثم إشعال نار الفتن والحروب ومآسيها الإنسانية ، التي تدفع تلك المنظمات والجمعيات الدولية ، إلى القيام بواجباتها نحو ضحايا تلك النزاعات .

مراجع الفصل الرابع

1- العقد الفريد – تحقيق محمد العريان- ج 3 القاهرة 1953

2- تراث الإسلام – القسم الثالث شاخت و بوزورث / ترجمة د حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد – عالم المعرفة الكويت عام 1978

3- د / عبد القادر القادري – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية – الرباط 1982

4- د فؤاد زكريا – كتاب العربي 1987 – الكويت

الفصل الخامس : سبل معالجة الإشكالات

المبحث الأول : معالجة الاختلال السلطوثقافي

إن المعالجة من الداء والوقاية منه ، هي مسؤولية مزدوجة الجوانب ، من حيث أنها مهمة تقع على عاتق الدولة من جهة ، وعلى مشاركة التيارات السياسية ، وباقي فعاليات المجتمع المدني الأخرى لغايات خلق أو إعادة خلق ، روح الولاء والانتماء عند المواطنين ، وبناء وتعميم الثقافة الشاملة الكلية ، وبناء المجتمع المدني، الذي تتواجد ضمن حدود مرسمه، ومحددة لمساحات الحرية بين رجل السلطة وممثلها ، وبين والمواطن بالتقابل معهم .

فالدولة تبقى هي الإطار الرئيسي ، الحافظ للجماعة المنضوية تحت رايتها وجنسيتها بمنعزل عن شخوص الحكم ، في وظائف الدولة القانونية أو الدولة الدستورية .

وذلك بإعتبار أن الإنسان لا يمكنه العيش بلا دولة ينتمي إليها ، كضرورة من ضرورات العصر .

والدولة ليست مجرد طابق علوي ، بشرفة يطل منها الحاكم على رعيته ، بل هي مؤسسة وظيفية متناغمة التكوين والمهام ، بدء من قاعدة الهرم إلى قمته . أي من مؤسسة البلديات والنوادي الاجتماعية والثقافية والحقوقية ، صعودا إلى السلطات الثلاثة قي الدولة

فوظيفة رئيس البلدية والمجلس البلدي والمحلي ، لا تقل أهمية عن وظيفة المحكمة وقضاتها ، أو مجلس النواب وممثليه ، ورئيس الحكومة ووزرائه ، والحاكم أو ولي الأمر بجلالة قدره ورفعة سلطانة .

وتلك المؤسسات بوظائفها المختلفة والمتنوعة ، تكون متناغمة ومتناسقة ، خلال أدائها لعملها من خلال القوانين التي تحدد لكل سلطة وظيفتها واختصاصاتها ، وكل مؤسسة ومهامها . فبإسم الشعب أو الحاكم يصدر قرار حكم المحكمة ، مهوراً بتوقيع القاضي وكاتبه ، حين يفصل في المنازعات بين المتخاصمين ، وبذات الأسماء تعاد مكررة في مرحلة الاستئناف التي تقع على الأحكام ، والتي يعاد تأكيدها أو تعديلها من محكمة التمييز العليا ، بالصورة النهائية . إذا في هذا المثال ، يقضى بالحق المتنازع عليه بين الخصوم ، بصورة ارتضتها أطراف الدعوى أو الشكوى مدنية كانت، أم جزائية أو شرعية .

وفي تلك المسيرة تكون الأطراف قد استنفذت مهامها ، ضمن الإطار القانوني الذي تحدد بالدستور من حيث شكلية وموضوعية ، الوظائف التي شُرعت لها القوانين في الدولة .

لكن أين الخلل والتشويه في تلك الصورة ؟ان الخلل يرى في حالة أن من أوكلت إليهم مهمة فض النزاع ، حين يخرج عن حدود صلاحياته أو يسيء استخدامها ، لصالح جهة ضد أخرى ، إما لغرض شخصي أو عشائري قبلي ، أو ديني ومذهبي أو لأي غرض خاص ، فيخرج وظيفة المؤسسة عن حيادها المفترض ؟ ومعالجة الخلل يكمن جوهرها في وضع المخل بوظيفته ، أمام المسؤولية المترتبة على جزاء الإخلال بالواجب الملقى عليه وبالخروج عن الأهداف السامية، التي أوجدت مؤسسة القضاء لأجلها .

وبنفس الكيفية ترى صورة مجلس النواب أو الأمة ، والتي هي سلطة مستقلة محددة المهام والوظيفة ، كسن القانون من ذات المجلس ، أو النظر في قانون طرح عليها، للمناقشة والمصادقة عليه ثم رده إلى السلطة التنفيذية للعمل به .

وفي المجلس النيابي ، يتواجد ممثلوا الأمة أو الشعب ، الذين لهم مهام قانونية بالدرجة الأولى ، بعيدا عن المكانة الاجتماعية ، والشهرة والنجومية . فهم الذين يقررون ويناقشون ويصادقون على القوانين عند تشريعها . وولاؤهم بالدرجة الأولى ، ليس لمن انتخبهم ! أو لمن يمثلونه في الحزب أو الجهة الداعمة والمرشحة ، بل الولاء المطلق للنظام الاجتماعي ، والمصلحة العامة ، والقيم التي ينبغي لها ان تكون سائدة .

إذا أين الخلل في تلك الصورة ؟ بالطبع الخلل يتجسد في صورة نائب ، لا يعرف طبيعة وظيفته ، أو نائب قدم مصلحة جهته السياسية على الصالح العام ، أو نائب يجلس في مقعد نيابي وعينه على كرسي وزاري مرتقبّ ؟

ومعالجة الخلل تتجلى، في ان يحافظ النائب، على الغاية التي شرعت لها الحياة النيابية المفترضة كفلسفة من فلسفات الحياة الديمقراطية .

ولا يختلف الأمر في هذا المجال ، حين الحديث عن السلطة التنفيذية ، التي هي سلطة مستقلة بموجب أحكام الدستور ، وتتولى تنفيذ القانون واقتراحه في حالات معينة . وهم المعينون من رأس الدولة بوساطة الوزير الأول (رئيس الوزراء) والذين يستمدون شرعيتهم من الجهة التي عينتهم ، لكن الولاء الحقيقي لا يكون بالدرجة الأولى لجهة التعيين ، بقدر ما ينبغي لها ان تكون لمفهوم (الصالح العام) أي صالح الوطن والمواطن

وأين الخلل المتصور وقوعه ؟ انه يتجسد في ان الولاء يكون إلى جهة التعيين ، لا لجهة الإختصاص الوظيفي والصالح الوطني . لكن هل للوزير ان يرفض ، ما يطلب منه تنفيذه ؟

بالطبع لا .... قانونياً ليس له ذلك . لكن بالترافق مع قيامه بمهامه الوظيفية ، المتطلبة منه فلا يمنعه أن يشعر جهته الحزبية أو السياسية أو مرجعية تعيينه ، بما آل عليه الأمر ، رغم أنه لم يعترض على تنفيذه بحكم وظيفته ، وبحكم القيد الوظيفي ، (في الدول ذات الأحزاب التي تشارك في تعيين الوزراء) تلك الحالة ينبغي على الجهة السياسية ، أن تفتتح قنوات الحوار مع الدولة وموئساتها ، بالطرق الودية والسلمية ،والقنوات الرسمية (تحت شعار الاختلاف) لا تحت شعار (الصراع) لان مهما الأحزاب في الدول ذات التعددية الحزبية ، هي التصدي للاختلاف المفرط ، بالحوارات المجدية حين الاختلاف، تحت شعار(المصلحة الوطنية والعامة) وتلك الصور قد تبدو مثالية إلى حد ما ! لكنها اقل ضرراً من حوار الدم ولغة الصدام المسلح ، وخطابات التخوين ، واستعمال الأيدي والتضارب بالقبضات والأقدام ، التي تظهر صورها في دول العالم الثالث .

وهي أقل ضرراً من إساءة استعمال السلطة . وأقل ضرراً من إساءة استعمال الحق . وأقل ضررا من صورة الفساد والرشوة والمحسوبية . وأقل ضرراً من صور القمع ومظاهر الدكتاتورية والاستبداد .

فمعنى الحياة الديمقراطية ، ان يكون خطاب العقل والتعقل هو السائد . والأحزاب يتجسد دورها في تنظيم وتأطير قطاعات حزبية مقتطعة من المجتمع ، وتثقيفهم بدور وأهمية الثقافة الكلية الشاملة ، وأهمية المشاركة السياسية في انتخاب الممثلين . المحافظة على كيان الدولة بمؤسساتها القانونية ، وقوانينها المدنية ، ووظائفها المحددة بالاختصاص .

ومعنى الحياة الديمقراطية ، أن الدولة (لجميع مواطنيها) وليست الدولة (لبعض مالكيها) لان الدولة بشخصيتها الاعتبارية ، هي حق للجميع ، وليست لأسرة أو شخص أو حزب أو جهة فرعية منغلقة .

ومعنى الحياة الديمقراطية ، ان السيادة فيها للثقافة الكلية الشاملة ، التي تجسد مفهوم هوية الجماعة من منطلق الولاء والانتماء ، لا من منطلق إظهار الثقافات الفرعية لصالح جماعة منغلقة على نفسها ، وتكون أسيرة رموزها المقتطعة من تاريخ مضى وانقضى ، ومتكلس وجامد ومتخلف عن مسيرة صيرورة التاريخ ، الذي اجتزئ منه الرمز المقتطع في سيرورته وصيرورته .ومن هنا فان ألية التفكير والتأمل ، في تلك المعاني والمفاهيم والقيم ومقارنتها، هي وظيفة

عقلية وسلوكية بامتياز ، من جهة مثلي السلطة وممثلي التيارات الثقافية والسياسية وهي ليست سوى مراحل تتراكم وتتحول على مر السنين إلى ثقافة تختص بها جماع (الشعب الواحد).

هذا إن علمنا أن المعرفة المتجسدة في السلوك الاجتماعي ، لها مردود تراكمي متنقل في المكان وفي الزمان ، وبالنتيجة يتحول هذا الكم المعرفي والسلوكي ، إلى جزء من الثقافة العامة في بلد ما ولمجتمع محدد ، تسعى إلى قولبة السلوك البشري ، وفق رؤية تتفق وقيم تلك الثقافة الشاملة .

لأن مفهوم الثقافة ليست قالباً يطبق في الفراغ ، أو مجرد لهو فكري ، بل هو نتاج تفاعل الإنسان المتحضر مع محيطه ، بقصد إحداث الأثر الايجابي فيه، وهي عملية تحتاج إلى فضاء من الحرية وإرادة ورغبة في الانجاز .

فالدولة ترى الحرية في كيفية معينة ، ومؤطرة ضمن قوانين مرعية ، بالتعارض أو الاختلاف مع رؤية مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب والمؤسسات والقوى الاجتماعية الفاعلة ،التي قد تراها في كيفيات أخرى ، ضمن مساحة من الحرية متفق على تحديدها بالقانون .

لذلك نصت الكثير من الدول الدستورية ،على تلك الحقوق والواجبات ،وبينت كيفيات ممارسة تلك الحريات ضمن قوانينها ودساتيرها ، وكذلك نصت على كيفيات ممارستها ، واعتبرت أي خروج عن تلك الحدود المرسومة ، هو من قبيل التعدي على هيبة وكرامة الدولة ، وتعريض المتجاوزين للمسؤولية القانونية .

ورغم ان تلك الرؤى تختلف من دولة لأخرى ، وفق النظام الأساسي وشكل الدولة القائمة ، فهي في شكلها الليبرالي ، لست هي ذاتها في شكلها ومضمونها في دول العالم الثالث ، بفعل التقدم المادي والحضاري والثقافي وفصل الدين عن الدولة المدنية ، وعدم شخصنه الدولة في الحاكم أو ولي الأمر . إلا ان المستوجب المطلوب ، لا ينبغي الغفلة عنه ، في حالة طلب إقامة النظام على أساس ديمقراطي الشامل .

إن ثقافة الديمقراطية في البلد الواحد ، وللشعب الواحد ، تمتاز في أنها ، تعبر عن القيمة الحقيقية لمستوى الوعي الجماعي collective mind ، في الدولة الإطار الشامل . بحيث تصبح ثقافة واحده system cultural وإيديولوجية هادفة وشاملة للدولة .

وهي ثقافة تعددية ، تتناغم مع اختلافاتها ، ولا تتصارع لهدم بنيان الدولة التي تحتوي المجموع العام . وقد تصبح التعددية الاجتماعية تعددية ثقافية ، في بلد يؤمن بالتعددية، ويطلق لها

الحرية بحيث تصبح التعددية الثقافية ،ايدلوجوجية تؤسس عليها الدولة ، كما هو الحال في بلاد العالم الحر. لكن هذه التعدية لا تعني أنه من حق بعض الجماعات المنضوية تحتها ، أن تمارس شعائرها الثقافية بما لا يتوافق ، مع النمط السائد والمتعارف عليه لتلك التعددية الثقافية ! كما هو الحال مع بروز الاختلافات ، حول مفهوم ذو أبعاد كاريكاتورية متعلق برموز دينية أو ثقافية ، وتمس رموز مقدسة لثقافات الجماعات الفرعية الأخرى وتخلق حالة من الصراع على قيمة المفاهيم value conflict .

والتعارض والاختلاف على أشده، يظهر حينهما يتم تأطير الاختلاف، وضمن منظومة قيم سياسية تؤطرها وتعبر عنها ، إن كان ذلك بقصد الوصول إلى مصدر قرار الحكم في السلطة ومن هنا يتضح أن الثقافة الديمقراطية ، والتي هي بالتوصيف والتوظيف، تعبير عن وعي الإنسان لكينونته ووعيه بمحيطة المتواجد فيه ، ثم وعيه وإدراكه لوعي الآخرين ، بقصد أحداث الأثر الايجابي الخلاق . بقصد المحافظة على الهوية القومية الشاملة .

لأن إزالة الصراع ولتخلص منه ، هو مهمة وظيفية ،من وظائف السلطة السياسية في الدولة ،لتحفظ به استقرارها السياسي ، ومسؤولية وطنية للمثقف النخبوي المنتمي للوطن الشامل لا المنتمي لجماعة منعزلة أو منغلقة .وبغير العيش في مجتمع ديمقراطي ، فان بؤس التشرد الإنساني ، سيكون من ملامح دول الفساد التي ابتعدت عن مفهوم (دولة لمواطنيها)

1 / معالجة وإصلاح مفهوم الديمقراطية

إن الديمقراطية ليست وصفة سحرية ، يمكن شراؤها من الخارج لعلاج ما يصيب الدولة من تخلف هي فيه ، أو ركود اجتماعي وسياسي تعانيه ، بقدر ما هي سلوك مجتمعي ، مرتبط بالتنشئة الاجتماعية في الدول الديمقراطية .

فالديموقاطية مفهوم فلسفي واختراع غربي، فرضته عدة عوامل مرت بها المجتمعات الأوروبية على الأصعدة الاقتصادية (من إقطاع – رأسمالية –) والسياسية (من الحكم الملكي المطلق إلى مفهوم السيادة الشعبية) والحقوقية (تقنين الحقوق والواجبات المدنية والجزائية والتجارية ،،، الخ) والإجتماعية (من التبعية الدينية – إلى التبعية العلمانية والانفتاح) والفلسفية من (التصورية والمثالية – إلى المادية) والثقافية (من وعي الذات – إلى التأثير على وعي الآخرين) ومن كل تلك المستويات ، جاءت ضرورة الحياة الديمقراطية ، كمحصلة ثقافية آمن بها العقل الجمعي الخلاق .

حقيقة أن تلك المرحلة مرت بمنعطفات خطيرة ، في تاريخ الفكر الأوروبي ،كالذهاب إلى زوايا عنصرية وعرقية استعبادية ، إلا أن السمة الغالبة للديمقراطية والانفتاح ،هي التي كانت سائدة . فبعض المفكرين أخذتهم النزعة الدينية في تفسير ذلك التقدم الغربي أمثال المفكر كوزان يقول الفيلسوف فكتور كوزان cousin . v المتوفي سنة 1847 رائد الفلسفة العرقية (أيها السادة .... المسيحية هي أخر ما ظهر على الأرض من الأديان ، هي أيضا أكملها . والمسيحية تمام كل دين سابق ، وغاية الثمرة التي تمخضت عنها الحركات الدينية في العالم وبها ختمت . الدين المسيحي ناسخ لجميع الأديان ... ومن أراد دليلا فلينظر ماذا أخرجت المسيحية وجماعة المسيحيين للناس : أخرجت الحرية الحديثة والحكومات النيابية . ثم لينظر من دون المسيحية ما أخرجت منذ عشرين قرنا سائر الأديان . ماذا أنتج الدين البراهمي والدين الإسلامي ، وسائر الأديان التي لا تزال قائمة فوق ظهر الأرض ؟ أنتج بعضها انحلالا موغلا ، وبعضها أثمر استبدادا ليس له مدى . أما أوروبا المسيحية فهي لا سواها مهد الحرية) [55]

أو ما ذهب إليه ارنست رينان : 1892م Ernest Renan رائد التعصب الجنسي والذي قسم الناس إلى آريين وساميين . والآريين فينسبون إلى آريا ، وهو اسم شعب كان مهده النجد الفارسي من بلاد الأفغان قبل 2000 عام ق م وانتشروا منها إلى الهند ثم إلى أسيا فأوروبا ... ومعهم دين الشرك الفيديا وهو كتاب مقدس يتضمن عدة مزامير موجهة إلى الآلهة : فيديا وهو الدين البرهمي الذي هو دين الهندوس ..واصل لغتهم السنسكريتية .. وما ان بداء الاستعمار حتى ترافقت معه البعثات العلمية لدراسة اللغات القديمة وهالهم التشابه بين لغة السنسكريتية واللغات الأوروبية مما اظهر فلسفة في القرن التاسع عشر تنادي بان الشعب الآري هو اصل الشعوب الأوروبية) . [56] والذي وجد أصداء له في ألمانيا النازية ، التي أسست دولتها على أفكار (هتلر) والذي خسر الحرب العالمية الثانية 1939-1945 وكذلك فاشية موسليني) ايطاليا ،،، الخ إلا أن السمة الغالبة هي انتصار الحياة الديمقراطية ، التي قامت على الانفتاح الحضاري والفكري والثقافي والتعاون بين الشعوب . والمتمثلة بإقامة هيئة الأمم المتحدة عقب انتصار الحلفاء على تلك الدول .

[55] تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية – مصطفى عبد الرازق 0 القاهرة الطبعة الثالثة ص 9

[56] المرجع السابق ص 11

إن الديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية، والتناوب على مؤسسات الحكم ، لم تأت من فراغ التاريخ الأوروبي ، بل جاءت به تضحيات الشعوب الأوروبية ، أمام طغيان المؤسسات التي ملكت القوة والسلطة والنفوذ ، مثل الكنيسة في القرون الوسطى ، التي كانت تحكم باسم السماء ، وتتحكم بالملوك والأباطرة ، ثم مع المقاومة الشعبية والحزبية في بواكيرها الأولى ، تم فصل سلطان الدولة عن سلطان الكنيسة ، إلى العصر الذي تحولت تلك الدول فيه من السلطات المقيدة للحكام إلى مرحلة ان الشعب هو مصدر السلطات في الدولة . وان السلطات فيها تنفصل إلى ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية .

فالشعب الانجليزي [57]هو الذي جرد الملكة (أن Anne) من صلاحياتها المطلقة وردها للبرلمان الانجليزي ، ومنذ ذلك التاريخ لم يسبق للملك ، أن عارض إطلاقا ً منذ عهد الملكة سنة 1707 التصويت على القوانين التي يصوت عليها البرلمان الانجليزي

والشعب الفرنسي [58] و الذي جرد حكام فرنسا من صلاحياتهم المطلقة وأعطاها للجمعية الوطنية (البرلمان) سنة 1789 كذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1865 على توحيد دول أمريكا الشمالية ضمن الاتحاد الفدرالي .

لذلك وضعت تلك الدول دساتيرها التأسيسية ، التي فصلت أنظمة الحكم فيها ، مراعية حدود كل سلطة ووظيفتها ، بحيث لا تتعدى سلطة على وظيفة الأخرى ، إلا من خلال التعاون البناء بين السلطات ، ووفق أحكام القانون .

وتلك الديمقراطيات الغربية ، قامت على مبادئ مقدسة بالنسبة لها مثل (الحرية والإخاء والمساواة) منذ انطلاقة الثورة الفرنسية سنة 1789 وإقرار تلك المبادئ العالمية في (إعلان حقوق الإنسان) لذلك فالحرية أخذت ممن تملكها بالجبروت والسلطان ، وردت إلى الشعب بكفاحه الطويل والمنظم ، حتى غدت سلوكا من مسلكيات الإنسان الأوروبي ، الذي كانت روحه تواقة إلى الحرية .

والإخاء لم يكن في يوم من الأيام مجرد شعار سياسي أو مذهبي ، إلا بعد ان إقتنع الإنسان الأوروبي ، بأن معيشته متلازمة مع حريته ، ومن ثم إقرار هذا التصور في المجتمع الأوروبي .

[57] القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية – د عبد الرحمن القادري ص 10 المغرب - الرباط
[58] عبد الرحمن القادري – مرجع سابق ص 53

والمساواة لم تَقر إلى من خلال القناعة بالدور الريادي للمرأة الأوروبية بجانب الرجل وكذلك مساواة الأعراق ،مع بعضها البعض ،في المجتمع الذي لا يقوم على العنصرية ما دام هذا الكائن الإنساني، ينتمي إلى هوية الدولة التي يعيش فيها .

وبالمقارنة نذكر ان دول العالم الثالث ، إبان المرحلة الاستعمارية ، لم تكن تفكر في تلك الشعارات كضرورة من ضرورات حياتها ، بقدر ما كانت تفكر في نيل استقلالها والتحرر من قيود الاستعمار ، وكان ذلك همها الأول . في دول العالم الثالث في أمريكا اللاتينية واسيا وإفريقيا والعالم العربي . لذلك حين قامت حركات تحرر وطني في تلك لبلدان كانت الحرية تعني تحرر الوطن . وحين شرعت في تأسيس أحزابها الوطنية، التي تطالب بالاستقلال والتحرر ، بنت مفهوم الحرية على أنه حرية الوطن . وعندما نالت تلك الدول استقلالها من الدول الاستعمارية ، تولى أنظمة الحكم في تلك الدول المستقلة الرجال والأحزاب الذين جلبوا استقلال بلادهم من تلك الدول الكولونيالية ؟ لذلك صارت الحرية بمعناها الضيق ، تعني حرية تلك النخب الحاكمة في إدارة الدولة وفق رؤيتها هي لا وفق ما ينبغي ان تكون عليه الدولة ، حتى أضحت تلك الدول ملكيات خاصة ترتبط بأحزاب أو حركات الاستقلال ، أو رجال الاستقلال وأسرهم الحاكمة .

وهذا يُبين الفرق في وظيفة رأس السلطة في الدولة ، من وظيفة حكم زمنية ومؤقتة لإدارة الدولة ، إلى حق مًطلق للحزب أو للحاكم في إدارة الدولة؟

"كان من أسباب الربيع العربي في تونس ومصر واليمن 2010 ان الحكام الجمهوريين رغم الفترات الطويلة التي حكموا بها تلك الدول ، يفكرون في التوريث" !

ومن هنا فالديموقاطية كمفهوم سياسي ، هي أيضا مفهوم يحتوي على مضمون ثقافي تربوي ، وسلوك معتاد في تلك البلدان . سواء على مستوى الأسرة والمساواة بين الرجل والمرأة ، أو على مستوى العمل وتقلد الوظائف، القائم على أساس الكفاءة المهنية والتعليمية ، أو على أساس التعددية الحزبية ، والمشاركة السياسية في الحكم ، من حيث انتخاب الرئيس أو الحكومات المنتخبة وتداول السلطة ، من قبل الشعب بوساطة ممثليه .

وهذه المرحلة تتطلب درجة من الوعي والتعليم والتثقيف ، في شتى مناحي الحياة الغربية الأوروبية أو الأمريكية .

والعكس هو الصحيح في دول العالم الثالث ، حيث تسود فيه ، التفرقة بين الرجال والنساء لأسباب إما دينية (قوامة الرجال على النساء) ولو بتفسيرات مخطوءة ؟ أو على أساس من الجهل والتخلف كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية ! إضافة إلى ضعف مستوى التعليم الشعبوي العام . ناهيك عن أن الوظائف العليا لا يتقلدها إلا ممن هم من النخبة المحيطة بالحكام ، دون العامة من الشعب أو دون الخاصة من عامة الشعب أيضا .

وأن الرجل غير المناسب في مكانه المناسب . فكيف يمكن في ظل تلك الصورة غير السوية ان يقوم مجتمع ديمقراطي ، يستطيع ان ينهض بالأمة أو يساعد الدولة على الارتقاء بوظائفها إلى مصاف الدول الحديثة ؟

لذلك من مهام الدولة الرئيسة ، أن تعمل على إرساء روح ،تعليم الديمقراطية العريقة في مجتمعها الذي على عاتقة النهوض بركب الحضارة . وتلك صورة من صور معالجة الخلل في الدولة .

2/ معالجة وإصلاح دور الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، في بناء تطوير المجتمع المدني

الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، تعتبران من المؤسسات الضرورية في الدول الحديثة ، لما فيها من معاني، المشاركة وتداول السلطة بين الموالاة والمعرضة السياسية .

فالحزب party ينشأ من خلال ، التفاف جماعة معينة ، على فكرة أو سياسية أو فكرة اجتماعية ، يلتفون حولها ، من خلال الإعتقاد بها ، لكونها تحقق لهم منفعة عامة .

هذا يعني أن الأمر يتحلل إلى (فكرة + جماعة + مصلحة عامة) ثم تتحول إلى حزب سياسي مرخص أو غير مرخص ، ثم يرخص لاحقا بعد الموافقة عليه من قبل الدولة ، في البلدان ذات القوانين الحزبية المنظمة وفق قانون ترخيص الأحزاب .

لهذا فإن فكرة الحزبية ، من الأفكار التي تعبر عن المشاركة الشعبية ، في صنع القرار السياسي ممن جهة ، كما انه دلالة على الاعتقاد في ان الديمقراطية ، ضرورة من ضرورات معالجة مناطق الضعف والوهن في جسم الدولة ، من المساندة الشعبية والشرعية للدولة الأم

يقول روبرت ميتشل [59](الأحزاب هي التي تتولى التنظيم اللازم للديمقراطية ، حيث ان التنظيم هو الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامة ، والتنظيم بيد الجماعة الضعيفة سلاح من أسلحة الكفاح ضد الأقوياء ، فان كفاحا ما لا يمكن ان تكون له فرصة النجاح ، إلا إذا كان ثمة تضامن وتعاون يجمع بين الأفراد الذين يهدفون إلى تحقيق هدف واحد)

ناهيك على أنها وسيلة بيد الجماعات الأخرى ، لكي تعبر عن رؤيتها الثقافية والسياسية في المشكلات التي قد تعاني منها الدولة .

وهي كذلك وسيلة الدولة ، لإعادة قراءة الخارطة الثقافية والسياسية في المجتمع ، حينما تبتغي الإقدام على قرارات مصيرية تمس المجتمع .

مثال ذلك إقدام الرئيس شارل ديغول، على الاستفتاء الشعبي في فرنسا ، على طريقة انتخاب الرئيس ، عام 1968 والتي رفض الشعب وممثليه السياسيين ، توجهات الرئيس في أن ينتخب مباشرة من الشعب ، لا من ممثليه في البرلمان . أو إقدام الرئيس مسعود البرازاني على الاستفتاء لانفصال إقليم كردستان عن العراق الموحد ، في أيلول 2017 وقد صوت الإقليم والأحزاب المتواجدة فيه على الانفصال . أو الاستفتاء الذي طالبت في كتالونيا في منتصف أيلول 2017 للانفصال عن اسبانيا ، ومن هذا الاستفتاء لتعارضه مع وحدة المملكة الاسبانية ورفض المحكمة الاتحادية الموافقة عليه .

إذا فالأحزاب السياسية ، تعد وسيلة لتنظيم العمل الجماهيري ، لإضفاء الطابع الشرعي على عمل الدولة حين تقدم على اتخاذ قرار سياسي يتعلق بالمصلحة العامة . يقول اسأمه غزالي حرب [60] (التنظيم وتطور الأحزاب السياسية رافقه قيام الأحزاب في اغلب البلدان عموما ، واستفحال أزمة المشاركة ، حيث أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى ، إلى أحداث تغييرات هائلة في نظم التدرج الاجتماعي القائمة ، وصاحب انهيار الإقطاع في أوروبا مطالب بالتمثيل السياسي ، من جانب فئات المنظمين والطبقة الوسطى ، ولم يحمل التصنيع معه أيضا ظروفا عديدة أدت بالجماهير العاملة إلى اقتفاء خطى الطبقات المتوسطة في المطالبة بدور أكثر حيوية في تجديد السياسات العامة)

[59] روبرت ميشيل –الأحزاب السياسية ص 5+6
[60] الدكتور أسامة غزالي حرب ، كتاب الأحزاب السياسية – مجلة قضايا عربية – العدد 3 سنة 1980 ص 200+212

وهذا يبرز الدور الرئيسي ، للأحزاب السياسية في تنظيم المشاركة الشعبية ،في مجمل الحياة السياسية في الدول التي تؤمن بالحياة الديمقراطية .

ويلاحظ ان جل الأحزاب السياسية ، تؤسس بداية على قيم ثقافية ذات سمات عامة (الوحدة والحرية والاستقلال والعدالة والاشتراكية والقومية والتنمية ،،،،،)الخ لذلك فهي تقسم إلى (أحزاب شرعية وأحزاب غير شرعية)، وفق قوانين الأحزاب الرسمية . أو أحزاب ليبرالية وأخرى اشتراكية . وأحزاب محافظة وأخرى ديمقراطية (أمريكا مثلا) وأحزاب دينية وأحزاب علمانية (الكيان الإسرائيلي)مثلا

يقول حسن صعب [61](فالحزب الديمقراطي الأمريكي ، يعتبر نفسه حزب جفرسون أي حزب الثورة الأمريكية ، بينما يعتبر الحزب الجمهوري نفسه حزب لنكولن أي حزب الشمال المنتصر على الجنوب في الحرب الأهلية . والحزب الراديكالي الفرنسي اعتبر نفسه الحزب القيم على تقاليد الثورة الفرنسية . وحزب الأحرار البريطاني اعتبر نفسه حزب الثورة الانجليزية . والحزب الشيوعي الروسي اعتبر نفسه حزب ثورة 1917/10/61) .

أما بالنسبة للشعارات التي تطرحها الأحزاب بشكل عام ، فهي تمتاز بالعمومية ، وإن كانت في تركيبتها الحزبية (طائفية أو عرقية) .

وبالنسبة للتقسيم فهو ليس تقسيما نهائيا ، فبض الأحزاب تلجأ إلى تغيير مسماها الحزبي ، لكي تحصل على الشرعية القانونية .والمهم في الأمر ان الأحزاب ، تمارس دورا هاما ، في تنظيم العملية الديمقراطية في البلدان التي تتواجد فيها ، وتساهم في المشاركة الشعبية وتقاسم السلطة والتناوب عليها .لكن الأمر مختلف في العالم الثالث ، وبخاصة العالم العربي ، من حيث ان طبيعة المجتمع العربي لها لم تتقبل الأحزاب السياسية ، في بدايات استقلالها إلا من خلال الدفاع عن الوطن ضد الاستعمار .

(حزب الاستقلال في المغرب) في خمسينات القرن العشرين . (وجبهة تحرير الجزائر إبان الاستقلال عن فرنسا) وحزب الوفد في مصر ، خلال فترة الانتداب الانجليزي على مصر . والأمر ذاته بالنسبة للأحزاب الشيوعية في العالم العربي التي أنشئت تحت تأثير الأفكار الماركسية اللينينية ، والكفاح ضد الاستعمار .

لذلك اختلف دور الأحزاب في العالم الغربي عنه في العالم الثالث :

[61] الدكتور حسن صعب – علم السياسة –بيروت 1981 ص 251

ففي الغرب الليبرالي ، تكون وظيفة الأحزاب السياسية ، المحافظة على الحياة الديمقراطية في الدولة ، وضمان المشاركة الشعبية وتداول السلطة .

بينما في العالم الثالث ، يقتصر دور الأحزاب على تدعيم أركان الحكام والنخب الحاكمة في السلطة ، وكذلك إضفاء الشرعية على الدولة أو محاولة لبس ثوب الشرعية أمام العالم الغربي بغية الحصول على مساعدات مالية واقتصادية ليس إلا ؟ اللهم إلا الأحزاب الصغيرة ذات الطابع الطائفي أو العرقي ، والتي أوجدت نفسها للمحافظة على الهويات الإقليمية أو العرقية أو الطائفية . لبنان مثلا (الحزب التقدمي الاشتراكي) درزي . (حزب الأحرار)، مسيحي يميني حزب الإخوان المسلمين ، (طائفي ديني) ،،، الخ

وقد لوحظ ان الأحزاب في العالم العربي ، تم شراؤها من قبل الحكام ، لإضفاء الشرعية على حكمهم لبلادهم ، مثلا (حزب المؤتمر الشعبي) الذي يتزعمه الرئيس المخلوع . أو (الحزب الوطني الديمقراطي) حزب حسني مبارك في مصر قبل خلعة من الحكم . أو (الحزب الدستوري) الموالي لرئيس المخلوع زين العابدين ، في تونس .

وتلك من الآفات الحزبية ، التي حرفت الأحزاب السياسية عن وظائفها التقليدية ، كما هي وظيفتها في الدول الغربية .

كما أنه لا يخفى على احد ، ان النقابات المهنية ، تلعب دوراً هاما في تنظيم الحياة الإجتماعية والسياسية في الدول التي تسمح قوانينها، للنقابات بلعب ذلك الدور . كنقابات العمال ، و المعلمين والأطباء والمهندسين والمحامين ،،،، الخ

لقد لعبت حركة تضامن العمالية التي ظهرت عام 1980، دورا هاما في تحويل بولندا إلى دولة ليبرالية عام 1990 بعد ان صار رئيسها العمالي ليخ فاليسيا رئيسا لبولندا . بعد ان كان الحزب الشيوعي البولندي يحكمها . وحركة تضامن هي نقابة العمال ذاتية الحكم المستقلة ، أي اتحاد نقابات العمال في بولندا .

وتكمن أهمية النقابات ، انه في الدول التي لا نقابات فيها ، تكون مسؤولية تنظيم شؤون الأفراد المنتمين إلى مهنة محددة ، للدولة ومن وظيفتها توليها وإدارة شؤون الأعضاء فيها . لكن بادراك الدولة لأهمية العمل النقابي ، أعطت تلك الصلاحيات إلى النقابات المهنية من حيث تولي إدارة العاملين فيها تنظيميا وماليا وإداريا وثقافيا ،،، الخ

إذا فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، تلعبان دورا رقابيا على آلية عمل السلطات العامة في الدولة . وبالتالي الحد من تطرف رجال الحكم فيها ، ومنع انتشار الفساد الإداري والسياسي في أجهزة الدولة ، وكذلك الحد من تركز الصلاحيات في جهة إدارية واحدة .

فالأحزاب السياسية تشارك في الانتخابات العامة ، لاختيار النواب ، وقد تساهم في تشكيل الحكومات في الدولة من خلال رئيس الحكومة والوزراء . كما أنها تساعد على تداول السلطة بين الحكام ، وتحد من ظاهرة (غرور الحاكم) الذي قد يقوده إلى تضخم " الأنا " في نفسيته إلى حد جنون العظمة ، وبذلك تكون المشاركة الشعبية فعالة في دول الأنظمة النيابية والبرلمانية الحقة .

3/ معالجة وإصلاح التعليم والاهتمام بالطاقات الشبابية

إن الحياة الديمقراطية ، لن تنتظم وتوم لها قائمة ، حين يسود الجهل ويتفشى . بل تتطلب تلك العملية ازدهار التعليم وامتداد سلطانه، إلى كافة الفئات العمرية ، في المجتمع ، بدء من المرحلة الأولى الابتدائية – فالإعدادية – فالثانوية– إلى الجامعية .

والتعليم هو الذي يساهم في إنشاء الأجيال التي تتقبل روح العصر، والمدنية والتحضر من خلال الاطلاع على الفروع العلمية والدراسات الإنسانية ، في جميع المجالات ، ونقل الثقافات من حضارة لأخرى، والمساهمة في تطوير الحياة الاجتماعية ، في البلد الذي يعتبر العلم هدفا من أهداف البناء فيه .

فالتعليم يساعد على رفع المستوى المعيشي للأفراد ، وعلى رفع كفاءتهم وخبراتهم في الحياة وعلى معرفة الصواب من الخطأ ، وعلى التفريق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، وعلى أهمية النظر إلى المجتمع بصورته الكلية وليس بصورته الفرعية .

ولا شك أيضا أن كافة المرافق الحيوية في المجتمع ،تقوم على العلم ، بدءاً من أعمال الفلاحة في الأرض واستخدام البذور المحسنة والأدوية المكافحة للحشرات والأمراض النباتية ، مرورا إلى دور العلم بالاعتناء بالثروة الحيوانية ، وما ينتج عنها من دخل مادي ، يرفد خزينة الدولة ويساهم في رفع مستوى دخل العاملين في ذاك القطاع ، انتهاء بالعلم الذي تحتاجه وتقوم عليه الشركات والمصانع ، وأي قطاع خدماتي يمس المجتمع ويرفده بالعمال من ذوي الكفاءات كالقطاع العامل في حقل الكهرباء، والمياه والري ، ومؤسسات الاتصالات وتكنولوجية المعلومات .

كما أن الجامعات ،ترفد القطاعات الحيوية في المجتمع ،بالفئات الشبابية من الخريجين للعمل في تلك القطاعات العاملة مما يساهم في الحد من البطالة ، ويسهم في بناء المجتمع المدني .

ومن هنا اهتمت الدول في تعميم التعليم المجاني ، بخاصة في المراحل الأولى من التعليم للمساعدة على انتشاره في المجتمع ، إضافة إلى ان بعض الدول تقدم المنح الجامعية للطلبة في مراحل دراستهم الجامعية بالمجان (دول شمال إفريقيا) مثلا . وكل ذلك ساعد على نمو المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدان التي تهتم بالتعليم فالأحزاب السياسية عادة يتولى أمورها التنظيمية ، فئات من القيادات المتعلمة ، والتي ترسم السياسات الحزبية ، وتدفع بتلك القطاعات الشعبية ، إلى المشاركة في العملية الانتخابية .

والتاريخ يشهد على أن المتعلمين في أوروبا ومنذ العصور الوسطى ، كان لهم الدور الريادي في النهضة العلمية التي شهدتها أوروبا ، ومدى المساهمة المقدمة في الثورة الصناعية والتي غيرت وجه الحضارة الغربية . وبخاصة في مجال الثقافة العامة التي فصلت الكنيست عن الدولة ، وحدت من سلطة الحاكم ، ووسعت قاعدة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، من خلال النظريات الفلسفية والاقتصادية التي غيرت من نظرة المرء إلى الحياة والكون والوجود ومجمل تلك العمليات ،ساهمت في إصلاح وظائف الدولة وتطويرها ، لتتلاءم مع التقدم الحضاري الذي وصلت إليه الدول المتقدمة .

والحزب بحد ذاته ، يقوم مقام المدرسة والجامعة ، بتطوير المهارات الذهنية للعناصر المنضوية تحت رايات الحزب ، من خلال التثقيف الحزبي ، والدورات الثقافية ، والحوارات والمناقشات التي تحدث في الأروقة الحزبية ، وورشات العمل الجماهيري .

إلا ان الأمر، كان يتم بصورة مغايرة في دول العالم الثالث ، حيث تحولت الدولة بعد الاستقلال من دولة لكل رعاياها ، إلى دولة الفئة من الحكام ، ساهموا في نيل الاستقلال ، أو ان الاستقلال تم في زمانهم ، مما حول تلك الشخصيات إلى شخصيات كاريزمية ، لها قدسية خاصة ، أو هالة ليست اعتيادية ، في الذهنية الشعبية ، التي رأت في تلك الشخصيات مكانة غير اعتيادية، ورغم ان بعض الأحزاب السياسية ، شاركت في النضال من اجل نيل الاستقلال إلا ان قصر برامجها السياسية وطموحها ، دفع بها إلى الوقوف في صف الحاكم الكاريزمي لتدعمه في الحكم وتقف بجانبه في بسط نفوذه على كافة مفاصل الدولة ، بغية الحصول على حظوة عنده ومكانة ترسي من خلالها ، مكانتها الحزبية في قلب المجتمع .

وتلك النظرة القاصرة ، ساهمت في استبعاد الأحزاب الأخرى من المشاركة في العملية السياسية ، أو همشت دورها القيادي ، مما قصر دورها على التقوقع حول الجماعة التي تنضوي تحتها ، أو ان تبلغ درجت التهميش من تحطيم أسسها التنظيمية ، وخروج الأعضاء منها إلى الحزب الحاكم للحصول على وظيفة أو مكانة في الحياة .

وكان من مساوئ تلك التوجهات ، ان حولت دور المثقف من دور القائد في مجتمعه ، إلى دور الانتهازي الباحث عن فرصة ومكانة .

باستثناء بعض الدول التي جعلت الحاكم فوق كل اعتبار ، وأهميته تفوق أهمية الأحزاب السياسية ، وأفسحت المجال لتلك الأحزاب لتتنافس ضمن مساحة من الحرية المقننة ، لكي تسهم في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والحزبية ، (المملكة المغربية) على سبيل المثال والذي ينص دستورها على أن الملك (هو أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين والساهر على حقوقا لمواطنين) وهو فوق كل الفئات الاجتماعية ، وأن الحكومة من الممكن الوصول إلى مكاتبها عن الطريق الاقتراع العام في المجتمع ، وأن من حق الأحزاب وسائر المؤسسات الاجتماعية ان تشارك في العمل الانتخابي ، وان فوزها يؤهلها إلى ان تشكل الحكومة أو تشارك في الوزارات التي تتألف منها الحكومات .

وهذا المثال ليس هو المقصود مناقشته بحد ذاته ، بل العبرة فيه ان العالم العربي أفرز حكام طالت بهم أعمارهم في سدة الحكم الجمهوري ، مما أثر على الحياة السياسية في تلك البلدان بشكل عام .وذلك الركود السياسي في تلك الأقطار ، ساهم في ثورات الربيع العربي 2010 بدء من تونس وانتهاء في سوريا التي فشلت فيها الثورة ، التي صمد نظام حكمها في أتون الحرب الأهلية ، وذات المثال يحصل في اليمن .

الخلاصة من شرعية السؤال : نحن والعالم إلى أين ؟

هل لهذا الإنسان ، مكان أخر غير كوكب الأرض ، يمكنه ان يعيش عليه ؟

وداعي هذا السؤال ، إن سيادة الإنسان على وجه البسيطة ، تطورت من خلال الثورة العلمية والمعرفية ، إلى حد انه لم يعد يبالي بمقدار الضرر الذي صنعه على وجه الكرة الأرضية ! وكأنه إن مل من العيش على وجه هذا الكوكب ، يمكن ان يدمره لينتقل إلى كوكب أخر ليعيش عليه . فمن عصر غرور السيد النبيل (الإقطاعي) إلى غرور عصر الصناعة (الرأسمالية) إلى غرور عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية (وتشييء الإنسان)

objectification تلك المراحل التي تحول فيها الإنسان ، من كائن بشري إنساني ، إلى وحش بشري لا إنساني أي من صورة الإنسان (في أحسن تقويم) إلى الإنسان (في أسفل السافلين) وهذا الأخير هو الذي صار شيء من خلال النظر إليه ، لا بمقدار(انسانيتة)، بل بمقدار (نفعيته) فهو يباع ويشترى (بالكامل) أو بالقطعة والتجزئة (أعضاء بشرية) ومن الممكن حبسه وقتلة وإجراء التجارب عليه كفأر المختبرات . فكلما توصلت الشركات العسكرية إلى صناعة فتاكة ، لا بأس بأن تجربها في بلدان العالم الثالث ، لترى مقدار فتك تلك الأسلحة والتعديل عليها لتلافي النقص فيها ! ومن الجائز أيضا تهجيره من وطنه لكونه غير نافع ، واستبداله بكائن بشري نافع ؟ ان ذلك الغرور العلمي ، الذي وصل إليه الكائن البشري المشيأ ، جعله جزء من العلم الذي وصل إليه ، بل ومستعبدا في عملياته وآلياته وتفاعلاته

المبحث الثاني : معالجة الوعي الفردي والاجتماعي من (جهات الاختصاص)

إذا كان الوعي الفردي personal consciousness، يختص به الشخص نفسه ، وبالصورة والكيفية التي اكتسبها، فهو وعي يقع بين حدي (الصح والخطأ) في الحكم على الأشياء ؟

وهذا الحكم معيار قيمي value وقياسي scale ، من منطلق اتسامه بالعقلانية وللاعقلانية أو بالمنطقية أو اللامنطقية . rational – nun rational .

كمن يقبل أن يقود الرجال السيارات ، ولا يقبلها للنساء ! أو ان يقبل تولي الرجال مناصب القضاء ، ولا يقبلها للنساء ! تلك إذا أحكام منطقية ولا منطقية . والوعي الفردي بالقياس الكمي quantitative، بتراكمه يشكل عقلا جمعياً collective mind أيضا يمكن قياسه والحكم عليه بالعقلانية أو اللاعقلانية . حين يتحول هذا العقل الجمعي ، إلى تنظيم جمعي أو جماعية مؤطرة تحمل ، وعيا اجتماعيا awareness social .

وهذا الوعي الجمعي ، أيضا يمكن الحكم عليه بذات المقياس ألقيمي ، بالعقلانية أو اللاعقلانية ، كالجماعات التي تتخذ من حالة الإرهابي ، حالة تحولها إلى يوفوبيا أو اسلاموفوبيا islamophobia أي يتحول ذاك التوجه العقلي ، إلى شعار جماعي موجه نحو فئة بعينها . والذي قد ينفجر إلى حالة من التعصب prejudice والكراهية hostility حين تعبر عن نفسها ، بانفجار الكراهية ، hostility outburst وتلك المظاهر السلبية في الوعي الفردي ، الذي تراكم إلى وعي جماعي ، قد يتحول عبر عمليات التأطير والبرمجة ، programming إلى

حالة من التعصب القومي prejudice nationality للجنس والعرق ، ضد جنس وعرق أخر تراه دونياً ، كحال النازية والفاشية التي ظهرت ضد العرق غير الآري وضد السود واليهود اللاسامية .

ومن هنا يصح التساؤل ، هل أقامت تلك المجتمعات التي مرت بتلك العمليات ، مجتمعات ديمقراطية ؟ بالتأكيد لا ... من حيث أنها أنظمة سقطت في خضم الحروب التي صنعتها ، والتي أقامتها ضد المجتمعات الأخرى ، وفقاً لنظرياتها الاستعبادية المتعصبة ، كسقوط ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية 1945/1939 وكان تعصبها ووعيها الجمعي الشامل ، والمؤدلج سياسيا وسلبياً ضد الإنسانية ، كان وعيا مرتداً عليها – نكوص مرتد regression ، من خلال الخراب الذي هدم بنيتها ، وكيانها القائم على تلك المفاهيم .

بتلك المقاييس ، يكون حكم القيمة النوعي qualitative إن كان وعي متقدم أو متأخر، بمقياس الإنسانية ومعاييرها الأخلاقية morality .فالعبودية في عصر الإقطاع في القرنين (9– 14 م)كانت بحكم الوعي المتأخر . .والاستغلال والاضطهاد الطبقي مع الثورة الصناعية (1750– 1850 م) وعي متأخر كذلك .

والاستعمار الكولونيالي الذي نتج عن الرأسمالية ، هي وعي متأخر . وتشييء كينونة الإنسان مع عصر الثورة التكنولوجية والمعرفية ، هي وعي متأخر ، لإنتاجه مفهوم الهيمنة الثقافية والاقتصادية .في القرنين العشرين والواحد والعشرين .

لكن بالمقابل ، كان الثورات ضد هيمنة السلطات الكنسية على مفاصل الدولة ، (وعي متقدم) بنفس درجة تقدم مفهوم (الثورة على استبداد الحكام) في فرنسا عام 1789 مع الثورة الفرنسية وانتشار مفاهيم وقيم حقوق الإنسان بعامة .

ان الحاجة إلى إقامة أنظمة حكم ديموقراطية ، هي حالة من حالات الوعي المتقدم ، المناوئ للإصرار على التصورات القديمة لمفهوم ان الدولة (ملكية خاصة) لمن يملك زمامها ويقودها قيادة الطفل الهندي الصغر ، لفيله الضخم الكبير .هذا الإدراك الفردي والمتراكم كمياً في الجماعة الشاملة ، والمعبر عنه بالمفاهيم العقلية وتياراته الثقافية ذات الأبعاد الإنسانية ، يختزل ضمن توصيفات (وعي الذات) perceived self، (وفهم وعي الغير) understand other ، (وإدراك وعي الآخرين) super understand

تبقى إجابة الأقرب للصواب وبعيداً عن الانحياز لنظرية أو تقييم ما هو مفهوم (ا لنسبية) بمعنى أنه مقياس قريب من الحكم على الأشياء ، في زمن ومكان ومجتمع معين .

إذا فالوعي الفردي ، تطور بالتزامن مع ارضيتة المادية ، من إدراك المحسوس إلى فهم رمزية غير المحسوس ، ومن ثم إلى وعي أهمية المحسوس وغير المحسوس، من حيث القيمة المادية والنفعية ، انتهاء إلى ذاك الوعي الذي ، صار يهيمن على وعي الآخرين بالإيديولوجية الهادفة) ومن هنا فالوعي الفردي إلى الجماعي ، ينسحب على مفهوم الثقافة بحد ذاتها ، بحث يكون هناك وعي ثقافي فردي ، ضمن قالب سلوكي، ووعي ثقافي جمعي ضمن قوالب سلوكية جمعية ، والغاية منه : إعادة إنتاج الوعي الفردي المتجدد re–consciousness، بعد ان استولد (بالتخليق) من الوعي الجمعي المتقدم . فالثقافة الغربية السائدة ، لا تولد مع الإنسان الغربي ، بل يكتسبها من أسرته ومحيطه الاجتماعي ، وهو يعيد إنتاجها في داخله وسلوكه ، ومع نفسه وأفراد أسرته .

إذا فالثقافة ما هي إلا ، وعي بالذات ووعي بالمحيط الخارجي ، ثم إدراك وعي الآخرين والذي يتراكم في حاضنة الثقافة، بمفهومها الحضاري الواسع .

ذلك الوعي هو الذي يقود إلى تفعيل وتنشيط مفهوم (التهدئة والمساومة) أو مفهوم (الصراع) وفقاً للجهة الفردية أو الجماعية ؟ هذا التفعيل والتنشيط ، يرتبط بمفهوم المصلحة فردية كانت أم جماعية ! فالمصلحة هي المحرك الداخلي للسلوك بشكل عام ، وهو الموجه له إلى فعلي التهدئة أو الصراع . فكما انه من الصحيح وجود مصلحة فردية لشخص ما ، أيضا توجد مصلحة عامة لجماعة ما . فمن مصلحة الشخص ان يشارك في العملية الانتخابية (الاقتراع العام) ليساهم بصوته في انتخاب ممثلة الذي يراه مناسبا ، وإن لم يفعل فهو يفسح المجال ، لغيره في المشاركة الناجم عنها بروز أشخاص ربما هو لا يرغب بهم في الحياة السياسية .إذا فمعالجة الاختلال في الوعي ، يقوم من خلال تبني الدولة ، القيم الاجتماعية الشاملة وغير العنصرية ، والتي تتضمن مفاهيم إنسانية .

فاحتكار وظائف الدولة ، من بعض الفئات وتمترسهم في مفاصل السلطة ، هو تعدي على حقوق الآخرين بممارسة تلك الوظائف . وهو تكريس لمفهوم (الدولة لمن يملكها) الذي يتعارض مع مفهومي الولاء والانتماء . ويتعارض مع طبيعة النظام الديمقراطي ،القائم على تقديس الحرية التي لا تضر بحريات الآخرين ، ضمن مقياس ان القانون للجميع وهو قانون

مجرد وعام وملزم . وتلك العملية المتمثلة ، في إعادة برمجة الوعي الفردي على أساس ديمقراطي ، تستوجب إعادة النظر في مفهوم (القيمة) value أي بتغيير نظرة الإنسان إلى نفسه، self perceive ومن ثم نظرته إلى غيره self conceived بصورة إيجابية ، حتى يتولد لديه شعور ايجابي، نحو الجماعة التي ينتمي إليها ، حتى يترسخ لديه مفهوم الولاء والانتماء loyalty للوطن الكلي الشمولي ، وليس للوطن الذي تتحكم فيه (المكعبات الطائفية)لذلك فإن البطالة ، المتفشية في المجتمعات الفقيرة ، ما هي إلا مجتمعات تتمركز فيها، التقديرات السيئة عن الذات (bad looking to self) والمرتدة regression على المجتمع بشكل مفرط حينما تتضاءل، فرص إشباع الحاجات الأساسية ، في سلم مازلو السالف الذكر .هذا الارتداد الفردي ، بالمقياس scale الكمي quantitative مؤشر خطير ، حين البحث في الظاهرة الاجتماعية . التي لا تشارك في الحياة السياسية والانتخابية كمجموعات سلبية (المجموعات الصامتة) silent groups وهي التي لا تساهم في البناء الاجتماعي ، لا لسلبيتها فقط ، بل لعدم امتلاكها سبل تحقيق ذاتها ، من خلال تفشي البطالة ، أو البطالة المقنعة .

المبحث الثالث : معالجة مفاهيم الاختلاف والصراع الوظيفي

لقد تبين فيما سبق أن ما هو ثقافي، لا يظهر إلا من خلال الممارسة العملية للجماعة التي تتسم به أو تحمله كرسالة خاصة بها . وأنها أيضا تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو التقرب منها للمحافظة على شكلها ومضمونها . لذلك فالترابط بين الثقافي والسلطة هو ترابط وظيفي بمعنى ان لكل منهما وظيفة، تختص بها في مجالات معينة .

فوظيفة الدولة هي وظيفة عامة ، حفظ حقوق جميع أفرادها بلا استثناء ، والسلطة هي رخصة وأداة بيد القائمين على أجهزة الدولة لضمان بقائها كدولة للجميع . وعليه فالمنخرطون في وظائف الدولة ،هم مثقفون من نوعية خاصة (البيروقراطية) مثلا، وهم الساهرون على تطبيق سياسات الدولة ، وفي المقابل هناك المثقفون،من الرعايا المدنيين في الدولة كممثلي الأحزاب والنقابات والهيئات المدنية ، كأعضاء جمعيات حقوق الإنسان والأطباء بلا حدود والصحفيون والإعلاميين بلا حدود الخ وهؤلاء مثقفين تابعين لمهنتهم أو حرفتهم أو صناعتهم إلى حد ما . لكن هؤلاء جميعا لا ينفصلون عن أوساطهم الاجتماعية ، إنما هم وجدوا من خلال جماعاتهم ، ومن ثم يعودون إليها ، في انتماءاتهم الاجتماعية كمرجعية لهم .

وهنا قد يظهر الصراع الثقافي، بين تلك النخب الثقافية ، صراع متعدد الإشكال ، فهو صراع لمن هو على رأس وظيفته ،للبقاء فيها إلى سن التقاعد منها ، وصراع البعض من اجل الحصول على الوظيفة ،لمغادرة قطاع البطالة غير العاملة ، وصراع الحكام في رأس الدولة للبقاء في قصورهم، وعدم مغادرتها على نحو غير مألوف !

لذلك تمثل الهيمنة الثقافية ،التي يمثلها قمة الهرم الاجتماعي ، حصانة خاصة في المجتمع ورمزاً يستوجب الاعتناء به وتبنيه ، من قبل البعض حتى يتسنى لهم الحصول ،على حظ في سلم الوظيفة ! هكذا يعتقد المثقف الانتهازي، هكذا يبرر سلوكه غير المعتاد .

تلك الهيمنة قد تلقى معارضة اجتماعية ، من بعض الأفراد أو الجماعات الأخرى ، لكونها تتعارض مع مفهوم العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، التي حرموا منها ، فمنعتهم من مغادرة عتبات الفقر غير المرغوب فيه ، والذي يشكل عائقاً في قاعدة الاحتياجات في سلم مازلو

ولو نظرنا إلى الربيع العربي ، وما جرى في بعض الدول ، لظهر للعيان أن وظيفة الدولة التقليدية فقدت في العالم العربي أو العالم الثالث أن صح التعبير ؟ !

فبعض الدول دخلت شعوبها في حالة حرب أهلية ، بعد أن انقسموا إلى أقليات عرقية أو مذهبية بتشجيع من هذا أو ذاك ، من اجل حاكم وأسرته ، استطابت العيش في قصر الرئاسية ردحاً طويلاً من الزمن ! حتى حولت أنظمة الحكم فيها ، إلى مسميات غير موجودة في التقسيم الأكاديمي لأنظمة الحكم السياسية ، فلا يوجد في علم النظم السياسية ما يسمى بنظام (الجمهورية الملكية) والتي فيها يسمى رأس الدولة برئيس الجمهورية ، ويمارس الحاكم فيها وأسرته ، ضمن نظام الحكم الملكي الوراثي ؟

تلك الحروب الأهلية ، اتخذت طابعا ثقافيا أو عرقياً أو مذهبياً ، بعيد كل البعد عن الوظيفة الأساسية للدولة بمعناها الكلي والشمولي ، بأن الدولة للجميع ، وان الناس سواسية أمام القانون بمعناه العام . بصورة أخرى ، زال مفهوم المواطنة إن لم يكن قد ضاقت مساحته بعد حين ذاك تحولت الجماعات القومية ، إلى عدة جماعات فرعية ، وتحولت الثقافة القومية الشاملة إلى ثقافات فرعية ضيقة ، وصار الحوار بين تلك المجاميع الفرعية ، حوار الدم والسلاح واغتيال الشخصية والهوية .

وحيث ان الصراع والقتال ، يحتاج إلى المال والسلاح والرجال والتبريرات ، فصار لازماً من تلك المجاميع الفرعية المنقسمة ، ان تبحث عن الممولين لحروبها الداخلية ، من أوساط خارجية تكون مستعدة لتقديم المال والسلاح ، مقابل ان تحصل في نهاية الأمر على امتيازات لها من تلك الجماعات ، تلك الامتيازات تقدم لها من داخل إقليم الدولة (كالموارد) أو لموقف سياسي هي بحاجة إليه ، أو لتعزيز مكانتها داخل الإقليم ، الذي سوف يؤول في نهاية الأمر لصالح جماعة منتصرة .

وفي تلك الحالة أو الحالات ، كثيرا ما تلتقي مصالح تلك الدول أو المنظمات الدولية ، مع مصالح الجماعات الفرعية الخاصة، والتي يكون التطرف الديني أو المذهبي سمتها الغالبة .

إن الدين كعنصر من عناصر الهوية للجماعة ، التي تولي الأهمية الأولى له ، حين رتبت مكونات عناصر هويتها بالمفاضلة والاختيار ، تقوم بعض عناصر النخبة في تلك الجماعة من إعادة توجيهه واستثماره بغية الحصول أما على منافع خاصة ، أو على منافع تخص الجماعة بحد ذاتها ، أو باتجاه إضفاء رؤيتها وشرحها له على الطابع الرسمي لتوجهات الدولة . كما يحدث في بورما على سبيل المثال ، حين قامت المجموعة البوذية ، بتوجيه الصراع مع الأقلية المسلمة من عرقها ، وتحويل ذلك الصراع إلى صراع عقيدي مغلف بغلاف سياسي وطني . مما نتج عن ذلك استفحال ذلك الصراع ، واتخاذه طابع دموي وحشي لا إنساني .

وأحيانا يتخذ الصراع طابع متطرف داخل الجماعة نفسها ، ومن الملة ذاتها كحالة (داعش) دولة الخلافة الإسلامية ، في العراق والشام (Isis) التي لها تصور ضيق عن الإسلام السني اتخذت على أساسه ، موقف متطرف لمن خالف رؤيتها الضيقة ، فساوت في تطرفها وردات أفعلها بين أهل السنة الذين لم يتفقوا معها على رؤيتهم الضيقة ، وبين الطوائف الإسلامية الأخرى المخالفة لوجهة نظر أهل السنة والجماعة بشكل عام ، وبين الطوائف غير المسلمة والتي عاشت بأمن اجتماعي في ظل الأنظمة ما قبل الداعشية .

ان التطرف الديني ، الذي تنتهجه بعض الجماعات ،التي احتل الدين سلم أولويات عناصر هويتها والتي حولت شخصيتها على ذلك المنوال، إلى شخصية دينية متطرفة ، يكون ذلك عادة بسبب الفهم المخطوء للهدف النهائي من الدين ، وكان تلك الجماعات احتكرت حقيقة التفسير الديني للمسائل العقائدية والشرعية ، بل ان الأمر تعدى إلى ابعد من ذلك ، حين أعطت لنفسها حق معاقبة غيرهم على ،عدم فهمهم لتفسيراتهم المخطوء ، اتجاه تلك المسائل الشرعية .

فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ، تقدم المساعدات لبعض الجماعات ضد الجماعات الشرعية في الحكم ، بغية التغيير في النظام السياسي أو الحصول على أسواق جديدة للتجارة ، أو لمحاربة دولة معادية لها، أو لأية مصلحة ترتئيها من تلك الجماعة طالبة المساعدة . كمساعدة طالبان في أفغانستان لمحاربة الاتحاد السوفيتي ، وبعد خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان ، وكارثة أحداث 2001/9/11 صارت طالبان عدوة لأمريكا وتم ضربها وإشعال نار الحروب فيها .فما هي السمة الطاغية على الثقافة الأمريكية ؟

ان الإجابة على ذلك، تستدعي النظر، إلى طبيعة نظام الدولة في أمريكا الشمالية ؟ والتي هي بإجماع المحللين السياسيين والمنظرين ، هي دولة تتزعم العالم الحر، كما تحلو لهم التسمية تلك الزعامة العسكرية والسياسية ، والتي أوجدت طبيعة النظام الرأسمالي القائم على المفاهيم التقليدية (الملكية الخاصة وحرية الرأي والعمل) والتي بدورها أوجدت الإطار الثقافي المنسجم والتناغم مع تلك المفاهيم، فتكونت (ثقافة رأسمالية) والتي تطورت بفعل تطور النظام الاقتصادي والسياسي إلى (ثقافة امبريالية استعمارية) والتي هي بدورها تطورت بفعل التقدم العلمي وغزو الفضاء إلى (ثقافة العولمة والهيمنة) فصارت الفكرة السائدة والشائعة من ان العالم ليس إلا عبارة عن (قرية صغيرة) ؟

إن تلك السمة السمات الثقافية الأمريكية ، فرضت عليها التواجد في شتى بقاع الأرض من خلال تواجدها العسكري والاقتصادي ، وبالتالي وجدت نفسها في ساحات الحروب فاعلة فيها وخالقة لها تحت ذرائع متعددة ، (كمناهضة الشيوعية)، ثم مع أفول وزوال النظام الشيوعي المهيمن عام 1985 مع بروسترويكا جورباتشوف ، وجدت نفسها مضطرة إلى طرح شعار مناهضة (الإرهاب العالمي) والذي تحول إلى ذريعة سياسية ، لمحاربة قوى التحرر العالمية من الاستعمار في بلدان العالم الثالث . إذن وجد العالم انه بصدد ثقافة الهيمنة الغربية والأوروبية ، والتي سهر عليها الكثير من المنظرين من المتعلمين والمثقفين الغربيين ، المرتبطون بتلك الأنظمة . هؤلاء الذين اسماهم انطونيو غرامشي [62] (المثقفون التقليديون) وهم فئة من المثقفين فتحت الطريق النظري للتوجهات الامبريالية ، لغزو العالم تحت شعارات مختلفة . وفي المقابل وجد من رحم تلك الثقافات ، (المثقف العضوي) الذي رفض تلك الهيمنة

[62] انطونيو غرامشي / فاتر السجن (هو مناضل شيوعي ايطالي سجن في زمن الفاشي موسليني ومات عام 1935 بعد عشر سنوات قضاها في السجون)

وانحاز إلى العمال والفلاحين والفقراء ، ضد مفاهيم الهيمنة الامبريالية .ويلاحظ انه قبل عام 1985 كان الاتحاد السوفيتي يتزعم منظومة ثقافية (ثقافة ماركسية) تقابل (الثقافة الرأسمالية الامبريالية) وتلك الثقافات ،كانت تتصارع فيما بينها، على وجه الكرة الأرضية وبشتى صور الصراع على النفوذ . حتى ان العالم جرى وراء تلك المواجهات وقبلوا القسمة فيما بينهم ، إلى دول تسير وتلتحق بالركب الشيوعي أو الاشتراكي والاممي ودول أخرى تسير وتلتحق، بركب الرأسمالية الغربية الامبريالية .

هذا الانقسام في الوعي الإنساني، هو نوع من الانقسام في مادة الثقافة الإنسانية في البعد السياسي والاقتصادي، وهو نوع من الإنشطار الدولي بين(دول متقدمة علمياً وصناعياً) وبين (دول متأخرة عنها وتابعة) ضمن ثقافة الحاجة والاستهلاك والتبعية .والمنقسم من الكل حين يتميز بذاته ، يتحول انقسامه إلى نسق يحتويه ، ضمن منظومة إيديولوجية معينة تعبر عن انقسامه وتميزه بالوصف والوظيفة .فراس المال متفق الجميع على مكوناته الاقتصادية شرقاً وغرباً ، لكن انقسام رأس المال بالوصف والوظيفة ، (ملكية عامة وملكية خاصة) ترافق معه انقسام اجتماعي ، فدولي ، فثقافي ، فإيديولوجي .

وكان من صوره في وجود عالم شيوعي أو اشتراكي (إيديولوجية شرقية شيوعية تقوم على فكرة الملكية العامة لراسالمال) وصورة العالم الليبرالي (إيديولوجية غربية ليبرالية تقوم على فكرة الملكية الخاصة لرأس المال). وكان من صور صراعه ، الاستقطاب والاستحواذ والبحث عن المتشابه من الدول على وجه البسيطة ، فيما سمي بالتحالفات الدولية .

وكان من صور صراعه ، ادلجة الفكر وتوجيهه إلى تحت شعارات سياسية ، إنسانية أو عدائية أو استعمارية أو استعبادية وهيمنة . وكان من صوره ، الفتن والحروب ، والمتاجرة بالسلاح ، وتقسيم الجماعات ، وخطابات الكراهية والحقد .

وكان من صوره ظهور الفلسفات التي تطورت غايتها ، من إدراك الحقيقة ، إلى صناعتها بل وتصديقها حتى لو كانت ظلاً للحقيقة . فلم تعد غاية الفلسفة ،كما كانت في السابق البحث عن حقيقة الوجود (الإنساني) والوجود (المعرفي) والوجود (الاطنولوجي) بل صارت تسعى إلى خلقها وصناعتها ، بعد ان انحرفت عن غايتها الفلسفية ، وصار المطلوب من البشرية لعيش ضمن تصديقها حتى ولو كانت وهماً أو خيالاً زائفاً .

إن تحول الإنسان مع تلك الغايات إلى (شيء) أي كائن يشبه الإنسان ، لكنه بعيد كل البعد عن الإنسان . أي انه تحول إلى كائن وهمي مبرمج ، منقاد بالتبعية التكنولوجية ،ومصنوع من مادة مسيطر عليها ؟ ! مصنع ضمن برامج ، تستهدف انسانيتة ، وهو كائن بشري غير متفاعل مع الطبيعة ، وقد لا تهمة الطبيعة وما يجري فيها ، ولا يتألم لآلمها ، ولا يفرح لفرحها ، إلا بمقدار كيفية تقديم الطبيعة له ، كما تراها التكنولوجية التجارية .

كائنات تلتقي في مجلس واحد يجمعهم ، أو تلتقي في مجالس بعيده ، يتحدثون مع بعضهم البعض ضمن آلات مصنوعة تسيطر عليهم ، ولا يحسون بوجودهم (المادي) من قرب أو بُعد في المكان ؟ ثقافة تقوم على التحديق في شاشات ومرئيات ، تجعلهم يفرحون ويحزنون ضمن مكان في اللامكان ، وزمان في اللازمان ، وضمن لغات متعددة ، قد يفهموها وإن لم يفهموها تقوم هي بالترجمة عنهم ، والبحث العلمي عنهم ، والكتابة عنهم والقراءة عنهم ،

وبالنتيجة هم كائنات مخلقة تشبه الإنسان، إلى حد معين وتختلف عنه في حدود معينة .

وهذا الكائن البشري الحديث ، لم يولد هكذا ، لكنه ولد في محيط ، جعله على تلك الصورة التي رسمها ذاك الوعي ،والذي تراكم كماً وكيفاً ثم انقسم ،إلى ثقافات فرعية تبحث عن تمايز لها عن الثقافة الإنسانية الكلية ، بعدما طغى المفهوم السياسي ،على سطح أولويات وافضليات عناصر مكونات الوعي الثقافي ، وكانت النتيجة انشطار الدولة الكلية الجامعة (دولة كل مواطنيها) إلى دولة بعض (مالكيها) .

فكما ان الدولة شانها شأن جسد الكائن الحي ، تمر بحالات من الصحة والقوة والعافية ، وأيضا بحالات من الضعف والوهن والمرض .

فالدولة القوية ، تراها معافاة اقتصاديا واجتماعياً وثقافياً وامنياً، وحين تصاب بخلل أو اختلال وظيفي، تجد مكن دائها في مراكزها (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي)

وتلك المظاهر السلبية ليست نموذجاً لدول العالم الثالث ، فاليونان من الدول الأوروبية ، لكنها على شفى حفرة من الإفلاس ، ودول النفط العربي من دول العالم الثالث ، لكنها أغنى من الكثير من الدول الأوروبية ! لذلك فمقياس امتلاك المال والفائض في الموازنة ، ليس علامة على ان تلك الدول ، أفضل حالا من دول لا تعاني من العجز المالي ، لكنها دول طبيعية وتمارس أرقى أشكال الديمقراطية في نظامها السياسي .

ويلاحظ ان الفارق بين تلك الدول ، يكمن في ان الدول الغنية بمواردها ، وسياساتها الداخلية والخارجية المتوازنة ، تمتاز بأن وظائفها ليس فيها ما يعيبها ، من حيث الشفافية والعمل الجاد وموظفها المناسب ، في مكانه المناسب . بعكس الدول في العالم الثالث ، والتي تمتاز بان وظائفها قاصرة على خدمة الأسرة الحاكمة في المقام الأول وما تبقى فهو للدولة ، وهي مفصلة على قدر الحكام في الدولة وأسرهم ، وأُسر الرجال المحيطين بهم ، بمعنى ان الوظائف، حكرٌ على هؤلاء دون الناس والخاصة من عامةا شعب ، وان موارد الدولة لا تملك الدولة ، إلا ما يخصص لها مما يفيض عن حاجة الأسر الحاكمة ، وبخاصة في دول العالم الثالث . ناهيك عن انه لا مقارنة بين الديمقراطيتين ، والمؤسسات الحزبية فيهما ، والتعليم من حيث الجدوى ومدى ارتباطه بسوق العمل والتشغيل ؟!

لذلك فبيتُ الدولة المتين، ليس هو من احتوى على الأثاث الفاخر، دون متانة الإنشاءات التي أسس عليها بيت الدولة . بمعنى ان زخرف البناء المستورد والأبراج العالية والاضاءات المبهرة والخدمات الفاخرة ، لا تعكس مدى قوة ومتانة الاقتصاد الوطني والتوازن السياسي والاجتماعي فيها . بل تعكس طابع ان الدولة هي دولة خدمات تؤسس اقتصادها عليه ، من خلال ارتباطها الاقتصادي بالدول الغنية والمتقدمة . بل أن أمر التبعية ، ذهب إلى صورة أكثر من علاقة السيد بالعبد كما كان الحال في عصر الإقطاع ؟ لكن تعداه إلى ان العبد مطلوب منه ان يشارك في حروب هذا السيد النبيل ، وأحيانا يسند اليد الدور بالكامل . لقد كان الإقطاعي النبيل يظهر في المجتمع ، ممتطيا جواده ، وشاهرا سيفه ، يقاتل به أعدائه ومنافسيه بصفة شخصية ، لآن الفروسية من وظائف وسمات النبالة ، أما العبيد فدورهم يقتصر فقط على الاعتناء بالخيول ، والاصطبلات ، والسهر على خدمة النبلاء . لكن ملامح عصر العولمة والهيمنة حرمت تلك الدول من ذاك الدور ، وجعلتها تشارك في حروبها (حلف بغداد) في الخمسينات من القرن العشرين . إلى ان صار لها القتال نيابة عن دول السيادة والهيمنة ، لا من منطلق التبعية فحسب بل من منطلق تحمل الخسائر المادية بالكامل .(الحروب ضد داعش) في العراق وسوريا ، تحملها الشعب العراقي والشعب السوري لوحده ، دون خسائر تذكر في دول السيادة والهيمنة العالمية (الدول المصدرة والداعمة للإرهاب) 2017/2015 م

والحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي 1990 م وضد تنظيم القاعدة 2001 م مما يدل على ان تلك الدول بالنسبة لدول الهيمنة والسيادة ، ليست إلا مهمة ووظيفة من وظائف وزارة الخارجية الأمريكية ، التابعة للدول الأمريكية ذات الوظائف المتعددة .

ومظهر التبعية السيء الصيت ، لا يمكن معالجته ، إلا من خلال تبني سياسة أكثر استقلالا عن دول المركز الغربي ، وتبني الصورة الأكثر إشراقا ، من مظاهر الحياة الديمقراطية .

مراجع الفصل الخامس

1- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية – مصطفى عبد الرازق 0 القاهرة الطبعة الثالثة

2- القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية – د عبد الرحمن القادري ص 10 المغرب – الرباط

3- عبد الرحمن القادري – مرجع سابق

4- روبرت ميشيل –الأحزاب السياسية

5- الدكتور أسامة غزالي حرب ، كتاب الأحزاب السياسية – مجلة قضايا عربية – العدد 3 سنة 1980

6- الدكتور حسن صعب – علم السياسة –بيروت 1981

7 – انطونيو غرامشي / فاتر السجن (هو مناضل شيوعي ايطالي سجن في زمن الفاشي موسليني ومات عام 1935 بعد عشر سنوات قضاها في السجون)

الخاتمة:

ومن خلال تلك الدراسة ، التي مرت على طبيعة العلاقة ، بين مفهوم (السلطة)، كطبيعة متلازمة مع طبيعة الدولة ، وبين مفهوم(الثقافة) كمنتج عقلي بشري وحضاري . يتضح أن مفهوم المصلحة ، بشقيها العام والخاص يجلل تلك العلاقة .

فالدولة كائن اعتباري ، ليس بمقدور الإنسان ، ان يعيش خارجه . والثقافة هي مقياس قيمة الدولة وقيمة قاعدتها الهرمية ، المنعكسة عليها . وتلك العلاقة توصيفاً وتوظيفاً ً تستوجب إصلاح مناطق الخلل الوظيفي ، في مؤسسات الدولة ، انطلاقا من فلسفته الدولة من كونها (لكل مواطنيها) وليست ملكا لبعض(لحاكميها) .

كما أن الإيديولوجيات ، القائمة على التلاعب بعناصر دول العالم الثالث ، من خلال النظريات التجزيئية التفكيكية ،المؤدلجة بنظريات تصادمية ، على المستوى الديني أو التاريخي أو الحضاري والثقافي ، تقودها إلى شكل أخر، من أشكال الدول المتعارف عليها ، إلى إطارات تحتوي على(مكعبات طائفية) لتسهيل تغيير انساق تلك المكعبات ، وفقا لمصالحها الخاصة ، وهذا ما يقود إلى احدث حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي في بلدان العالم.

أن سيف القوة والهيمنة ، الذي استفاد من الثورة المعلوماتية والتقنية والعلمية ، والتي حولت كل شيء إلى طاقة ، قد تقود هذا العالم إلى حروب جديدة ، تؤثر على هذا الكوكب الذي لا يوجد كوكب غيره في الفضاء الكوني،ليعيش عليه أصحاب إيديولوجيات الهيمنة الاستعبادية . وليس بإمكان تلك الدول ، التخلص من المجتمعات الأقل حظاً منها إلى كواكب أخرى .

لذلك حولت تلك السياسات هذا العالم ، إلى عالم يكاد يفيض بسكانه واحزانه ، من خلال التحكم في إطاراتها الشكلية (الدول) على قاعدة الخوف من الآخر ، وربما صناعة هذا الخوف وإسقاطه على الآخرين بغية التحكم فيه .

كما إن الخطورة تكمن أيضا ، في التلاعب المقصود ، بغاية الأديان الضاربة أوتادها في أصلاب المجتمعات الدينية ، وتحويلها على يد الإنسان ، إلى أداة مثيرة للقلق والخوف عن طريق (الفوبيا) الجماعية ، لصناعة الحروب الجديدة ؟

لذلك فكل دولة على حدة ، مطالبة بتصحيح مؤسساتها المفصلية ، لإعادة بناء مفهومي الولاء والانتماء ، على قاعدة ان الوطن والدولة، لجميع (مواطنيها) بغض النظر ، عن إمكانياتهم المادية التي ليس لهم يد، في تقوية أو تقويض دعائمها .

وما الثقافة إلا وسيلة وغاية ، بيد الإنسان والدولة ، للقيام بتلك الإصلاحات ، لتعميم الثقافة الكلية والشمولية ، التي لا تؤثر عليها الثقافات الفرعية ، لا من منطلق اللجوء إلى (القوة) بمراكز القانونية ، بل من منطلق ان(النظام الديمقراطي) يستوجب إقامة مساحة من(الحرية) تلك المساحة،هي المجال الحيوي الاجتماعي الفعال ، لبناء المجتمع الحضاري .

فمساحة الحرية ، ليست مخصصة لذكر مناقب الحكام، بل لممارسة الفعل الثقافية ، الضروري للمحافظة على كيان الدولة ورعاياها ، كأفعال ممارسة ، لا أفعال تنظير فحسب .

وليس أجدى من لغة (الحوار) على المستويين الفردي والدولي ، لتعميم ثقافة السلام بين المجتمعات الدولية ، بدلوا عن لغة التصادم الديني أو التاريخي أو الثقافي ، الذي يؤسس لها المنظرون كإيديولوجية تؤسس للحروب القادمة .

المراجع:

1- فرناند دومون – الإيديولوجيات – ترجمة وجيه اسعد دمشق 1997

2- JEANN ELLS ORMAROC EDUCATIONAL PSYCHOLOGY PRINCIPLES AND APPLICATIONS P 495 مازلو 1995 نيوجرسي

3- اندريه هوريو – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ج 1 طبعة ثانية بيروت 1977 ترجمة شفيق حداد وعلي مقلد

4- مقدمة ابن خلدون – بيروت طبعة خامسة – الجزء الأول

5- الدكتور يوسف كرم – تاريخ الفلسفة اليونانية – القاهرة 1970

6- شروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط – الطيب تزيني – دار دمشق صفحات

7- جمهورية أفلاطون – نظله الحكيم ومحمد مظهر السعيد ، طبعة 3 القاهرة 1969

8- موريس دوفرجيه /سوسيولوجية السياسة / ترجمة د هشام دياب – دمشق1980

9- المأدبة أو في الحب الأفلاطوني – تأليف وترجمة د / علي سامي النشار و د/ الأب جورج قنواتي والأستاذ عباس الشربيني 1970 دار الكتب القاهرة

10- سوسيولوجية السياسة – موريس دوفرجيه – مرجع سابق

11 – عبد الستار عز الدين الراوي – ثورة العقل – بغداد 1986 طبعة 11

12- فرناند دومون (أستاذ في جامعة لافال) – كتاب الإيديولوجيات ترجمة وجيه اسعد دمشق 1977

13- المسعودي – مروج الذهب – الجزء الرابع دار القلم بيروت – 1989

14- وليم لامبرت و ولاس لامبرت – علم النفس الاجتماعي – ترجمة د سلوى الملا ومحمد نجاتي طبعة 1973 دار الشروق

15- سيحموند فرويد – مذهب التحليل النفسي وفلسفة فرويد – فاليري ليبين / دار الفارابي بيروت 1981

17- موسى والتوحيد – فرويد سيحموند – ترجمة د عبد المنعم ألحفني – القاهرة طبعة 11 سنة 1978 صفحات

18- إشكالية الهوية في إسرائيل – د رشاد عبد الله الشامي عالم المعرفة 1977 العدد 224 الكويت

19- ABOUT BEHAVIORISM . B. F SKINNER P 209 – 1967 ب ف سكنر

20- مصطفى عبد الرازق – تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية طبعة ثلاثة القاهرة مكتبة النهضة المصرية 1966

21- د/ عائشة يوسف المناعي – أصول العقيدة رسالة دكتوراه – دار الثقافة – الدوحة قطر

22- د/ الطاهر لبيب – سوسيولوجية الثقافة – الأردن دار بن رشد عام 1986

23- تراث الإسلام – القسم الثالث شاخت و بوزورث / ترجمة د حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد – عالم المعرفة الكويت عام 1978

24- الثقافة التفسير الانثروبولوجي – عالم المعرفة عدد مارس 2008تاليف ادم كوبر ترجمة تراجي فتحي

25- عبد اللطيف عقل – علم النفس الاجتماعي – عمان دار البيرق سنة1988

26- Cours de le historie de la philosophie v . cousin, Paris 1841 tome 1, page 48-49

27- انطونيو غرامشي /د فاتر السجن (هو مناضل شيوعي ايطالي سجن في زمن الفاشي موسليني ومات عام 1935 بعد عشر سنوات قضاها في السجون)

28-اندريه هوريو – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ج1 طبعة ثانية بيروت 1971 ترجمة شفيق حداد وعلي مقلد وعبد الحسن سعد

29- د / كمال الغالي – بنية الدول الاشتراكية – دمشق 1975

30- جوزيف شترايز – الأصول الوسيطة للدولة الحديثة – ترجمة محمد عيتاني –بيروت

31- كتاب الأمير – نيقولاي مكيافلي – ترجمة محمد لطفي جمعة ص 57 بلا تاريخ

32- د/ عبده بعقليني – مقال حول النواب في مركز القيادة العربية – مجلة قضايا عربية عام 1980

33- عبد الغفار رشاد – بحث مستقبل الأمة العربية هل تصنعه النخبة أم الجماهير – مجلة قضايا عربية سنة 1980

34- بليخانوف – فلسفة التاريخ – دار دمشق بلا تاريخ

35-ميشيل فاديه / لإيديولوجية – وثائق من الأصول الفلسفية – ترجمة أمينة رشيد والسيد البحراوي – بيروت طبعة 1 سنة 1982

36- سوسيولوجية السياسة – مرجع سابق / موريس دوفرجيه

37- د فؤاد زكريا – كتاب العربي 1987 – الكويت

38- يفان بافلوف عالم روسي 1849-1936 أجرى تجارب على الكلاب فوجد أنها تقف متهيئة لتناول الطعام حين يحضر الحراس الطعام لها . وبعد ذلك لاحظ ان تلك الكلاب صارت تقف متهيئة للطعام حين تسمع وقع أقدم الحراس باعتبار أنها ربطت بين صوت وقع الأقدام وتقديم الطعام .

39- نور اليقين في سيرة سيد المرسلين – يف الشيخ محمد الخضري بك – الدار الجليل بيروت – بلا تاريخ

40- الإسلام والمسيحية – عالم المعرفة – الكويت – العدد 215 سنة1996

41- العقد الفريد – تحقيق محمد العريان- ج 3 القاهرة 1953

42- تراث الإسلام – القسم الثالث شاخت و بوزورث / ترجمة د حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد – عالم المعرفة الكويت عام 1978

43- د / عبد القادر القادري – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية – الرباط 1982

44- د فؤاد زكريا – كتاب العربي 1987 – الكويت

45- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية – مصطفى عبد الرازق 0 القاهرة الطبعة الثالثة

46- القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية – د عبد الرحمن القادري ص 10 المغرب – الرباط

47- عبد الرحمن القادري – مرجع سابق

48- روبرت ميشيل –الأحزاب السياسية

49- الدكتور أسامة غزالي حرب ، كتاب الأحزاب السياسية – مجلة قضايا عربية – العدد 3 سنة 1980

50- الدكتور حسن صعب – علم السياسة –بيروت 1981

51- انطونيو غرامشي / فاتر السجن (هو مناضل شيوعي ايطالي سجن في زمن الفاشي موسليني ومات عام 1935 بعد عشر سنوات قضاها في السجون)